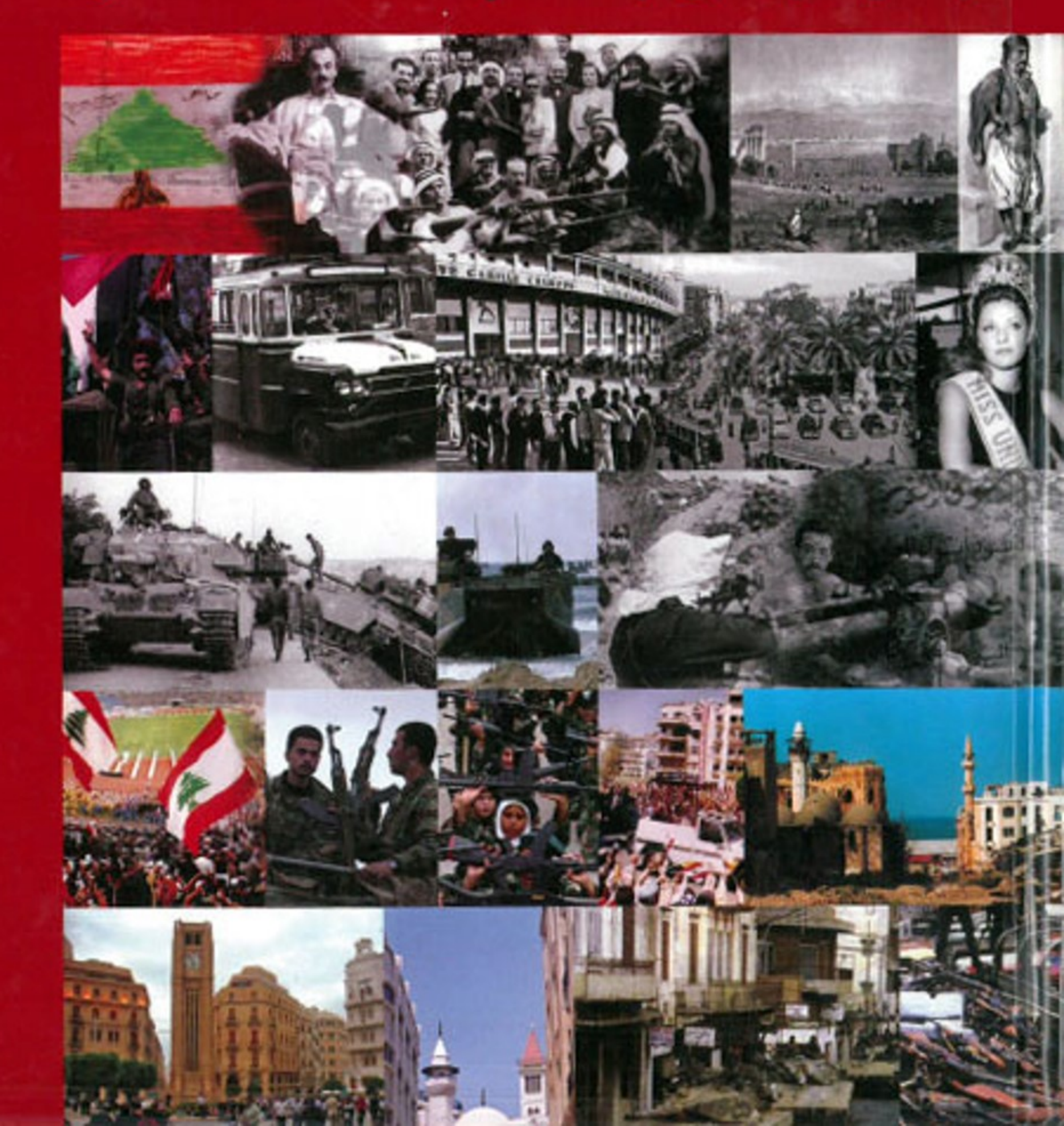
موسوعة الحرب اللبنانية ج٧

ذاكرة وطن وشعب

مسعود الخوند



مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

الجزء السابع



UNIVERSAL COMPANY

بطاقة مكتبية

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

المؤلف: مسعود الخوند

أرشيف: قسم الدراسات في دار كنعان

عدد الصفحات: 160 صفحة

قياس: 28 X 21

إخراج: سليم المقدم

الطبعة الأولى: 2006



UNIVERSAL COMPANY

Publisher and Distributer s.a.r.l

تلفون : 291693 - 1 - 00961

288686 - 1 - 00961

خليوي : 374371 - 3 - 00961

فاكس : 512951 - 1 - 00961

ص.ب. 50137 بيروت – لبنان

E-mail: Fadymou@inco.com.lb

www.universal-publisher.com

لبنان المعاصر

مشهد تاريخي وسياسي عام

أحداث 1985



في تقديمه لمجلد العام 1985 من "وثائق الحرب اللبنانية" (**المركز العربي للأبحاث والتوثيق تشرين الثاني 1986**)، يلخّص رجا سري الدين مختلف ما جاءت به التحليلات الجادة والموضوعية في تفسيرها لأحداث العام 1985: انتفاضات بيروت الشرقية وبيروت الغربية، طرابلس، حرب المخيّمات، الاتفاق الثلاثي، الممارسات اليومية لقوات الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا:

"لقد كانت التطورات الأمنية في لبنان، منذ بداية حربه العام 1975 وحتى الآن، انعكاساً للتطورات السياسية في المنطقة منذ الكيلومتر 101، إلى زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس، واتفاقي كامب دافيد، والخيار الأردني وغيره من المشاريع، حتى اتفاق عمان والتحركات المشتركة للأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية... والمعنيون بأزمة لبنان، محليين وإقليميين، ربطوا كل ما جرى على الساحة اللبنانية

فوق المتاريس



برياح التسوية التي تهب على منطقة الشرق الأوسط. واختيار لبنان ليكون ساحة للصراع العربي - الإسرائيلي ومرآة للصراع العربي - العربي وثمناً لأي حل مرتقب لأزمة الشرق الأوسط لا يحمل إلاّ تفسيراً واحداً، هو ضرب صيغة التعايش بين كافة الطوائف اللبنانية لتبرير وجود الدولة العبرية العنصرية المستحدثة بين دول المنطقة. والمؤامرة التي استهدفت لبنان منذ 11 عاماً ولا تزال تحمل في طياتها معنىً واحداً هو السعي الدؤوب لمخططي المؤامرة من أجل الوصول باللبنانيين إلى حاجة كل طائفة أو فئة للانغلاق في مجتمع متجانس دينياً ومذهبياً. وزعماء إسرائيل لا يطمحون. في مرحلة نهاية هذا القرن. بأكثر من إضعاف كافة أبناء الطوائف والأقليات الدينية التي تقطن شرقي البحر الأبيض المتوسط ليظهروا اليهود. في النتيجة. بمظهر



اتفاق كامب دافيد

النخبة الأقوى والأكثر قدرة وتفوقاً على باقي الشعوب".

ملخص الوضع الأمني:

بيروت تحولت إلى غابة من السلاح والمسلحين. الذين يتوزّعون على عشرات المنظمات. يضيع وسطها.


فصل جعجع من الكتائب

يومياً، عشرات الأبرياء بين قتيل وجريح.

في بيروت الشرقية، صراع بين حزب الكتائب والقوات حول الاستئثار بـ"القرار المسيحي"؛ في بيروت الغربية، صراع حول النفوذ والسيطرة بين كافة الأحزاب "الوطنية والتقدمية" الخارجة منتصرة من حرب الجبل وانتفاضة 6 شباط، من حركة أمل إلى الحزب التقدمي الاشتراكي إلى حزب الله، إلى "المرابطون" وغيرهم.

كانون الثاني (1985): استمرار الاشتباكات في محاور الجبل: سوق الغرب، كفرشيما - الشويفات، خلدة، إقليم الخروب...

اشتباكات بين حركة أمل والمرابطون في صبرا والطريق الجديدة، وقيام لجنة ترتيبات أمنية وغرفة عمليات في الجيش اللبناني الذي سيّر دوريات في شوارع بيروت. لكن حاجزاً للجيش في خلدة طوقته مجموعات مسلحة، وقصف عشوائي على بيروت الشرقية.

شباط: استمرار الاشتباكات على محاور الجبل. إشكالات أمنية واشتباكات بين تنظيمات محلية تتزامن ومحاولات الجيش التمركز في مواقع في العاصمة.

آذار: استمرار الاشتباكات على محاور الجبل. قذائف على مطار بيروت. اشتباك بين مرافقي رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين وعناصر من الحزب التقدمي الاشتراكي



في ساقية الجنزير في بيروت.

انتفاضة سمير جعجع في القوات رداً على قرار المكتب السياسي لحزب الكتائب بفصله من الحزب: وحركة جعجع تحكم قبضتها سياسياً وعسكرياً على المنطقة الشرقية، وتحدّد "الكانتون المسيحي من المدفون إلى كفرشيما".

نيسان: تراشق واشتباكات في محاور الجبل. عودة إلى إقفال المعابر في بيروت، وتزايد الاشتباكات بين حركة الناصريين المستقلين "المرابطون". ورئيس الحكومة رشيد كرامي يقدّم استقالته، واحتدام المعارك على خطوط التماس بين البيروتين. أركان لقاء دمشق يجتمعون في منزل المفتي حسن خالد في عرمون ويقررون خطة أمنية لبيروت الغربية.

أيار: اشتباكات محدودة في محاور الجبل، ومتواصلة وعنيفة في محاور (خطوط التماس) العاصمة: فيما القوات اللبنانية تزيد من توسيع هيمنتها في المناطق الشرقية على حساب حزب الكتائب، وطلاّبها في الخارج ينظمون عمليات اعتصام في السفارات اللبنانية في بروكسيل وسيدني ومونتريال وباريس. ورئيس الهيئة التنفيذية في "القوات"، ايلي حبيقة،



حاجز للقوات

يعلن إلغاء "مكتب القوات" في القدس. وسحب القوات من جزين والشريط الحدودي. والعمل لوقف النار في العاصمة.

حزيران: المحاور التقليدية على حالها. وعودة إلى الاشتباكات بين أمل والحزب التقدمي (كلية الحقوق)، ومقاتلو القوى الوطنية والإسلامية يصدّون هجوماً لميليشيا أنطوان لحد (الشريط الحدودي) على محور كفرفالوس.

تموز: تميّز هذا الشهر بتوسّع الاشتباكات بين أمل والحزب التقدمي في بيروت الغربية، واعتبار الحزبين، في بيانات وتصريحات، "ان التدهور لم يأخذ مداه لو لم يكن هناك جهات متضررة من تحالفهما قد دخلت على الخط". ورئيس الحكومة رشيد كرامي يعلن تأليف لجنة تنسيق عليا للإشراف على تنفيذ ما اتّفق عليه في لقاء دمشق، تضم ممثلين للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والقوى الحزبية والسياسية الموجودة على الساحة البيروتية، على أن ينضم إليها مراقبان سوريان. محاور الجبل بقيت على سخونتها، ومحور كفرفالوس (قوات الشهيد معروف سعد - جيش لبنان الجنوبي) شهد تصعيداً.

آب: اشتباكات وقصف مجنون طاول جميع محاور خطوط التماس في بيروت وشوارعها وأحيائها. تقارير رسمية أشارت إلى أن حصيلة عشرة أيام فقط (11 - 20 آب) بلغت 246 قتيلاً و775 جريحاً، وتضرّر أو تدمّر

2500 منزل. وتبادل المتقاتلون 15 ألف قذيفة استهدفت 150 حياً وبلدة وقرية في بيروت وضاحيتها والجبل. وقد أبلغت سورية أطرافاً لبنانية أنها "قد تلجأ إلى الحسم العسكري فيما لو استمرت عمليات التصعيد...". والقوات اللبنانية كلّفت الرئيس السابق سليمان فرنجية ترتيب وقف لإطلاق النار. وعقد اجتماع اللجنة الأمنية في مقر رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان العميد غازي كنعان في عنجر، وصدر بيان أعلن وقف إطلاق النار... والبحث بنشر مراقبين سوريين على خطوط التماس.

الاجتماع الثاني للجنة، وبحضور كنعان، بحث في طرق نشر المراقبين السوريين. ومندوب القوات اللبنانية أعطى موافقته، على نشرهم على خطوط التماس لكنه رفض انتشارهم في عمق المناطق الشرقية. عودة إلى الانتكاسة الأمنية على المحاور، كما في داخل بيروت الغربية حيث وقع في محلة عائشة بكار، اشتباك بين أمل والحزب التقدمي الاشتراكي.

أيلول: انتكاسات أمنية واشتباكات في محاور الجبل (مفرزة أمنية من القوات السورية تدخل زحلة) وفي محاور خطوط التماس في بيروت. واشتباكات بين الحزب التقدمي والحزب السوري القومي (في شارع الحمراء في بيروت)، وأمل والحزب التقدمي، والكتائب والقوات (في محلة أوليفيتي، بدارو، السيوفي في بيروت)، وكذلك في محور كفرفالوس. ومفاوضات في دمشق.

تشرين الأول: إضافة إلى استمرار التوتر، وأحياناً اشتباكات وقصف، في المحاور التقليدية (بيروت، الجبل، كفرفالوس). عرفت "الجبهة الداخلية" لكلا الفريقين توتراً آخر فاقم في التمزّق الفئوي والوطني: اغتيال أحد أعضاء الحزب الشيوعي اللبناني، سليم



غازي كنعان

بشير الملقّب بـ"المختار" في مقر جمعية الصداقة اللبنانية - البلغارية. وانفجار عبوة ناسفة أمام مكتب مجلة "صباح الخير" الناطقة بلسان الحزب السوري القومي الاجتماعي.

في الشرقية: اشتباكات مسلحة بين أجنحة في القوات اللبنانية، ومداهمة جريدة "العمل" الناطقة بلسان حزب الكتائب، وجريدة "الريفاي" العائدة للرئيس أمين الجميّل. الجناحان الأساسيان في القوات: جناح رئيس الهيئة التنفيذية ايلي حبيقة، وجناح رئيس الأركان سمير جعجع.

تشرين الثاني: الوضع على حاله في المحاور وعلى "الجبهتين الداخليتين": القوات اللبنانية تحاول منع مهرجان للكتائب في انطلياس، وعودة الاشتباكات بين أمل والحزب التقدمي الاشتراكي.



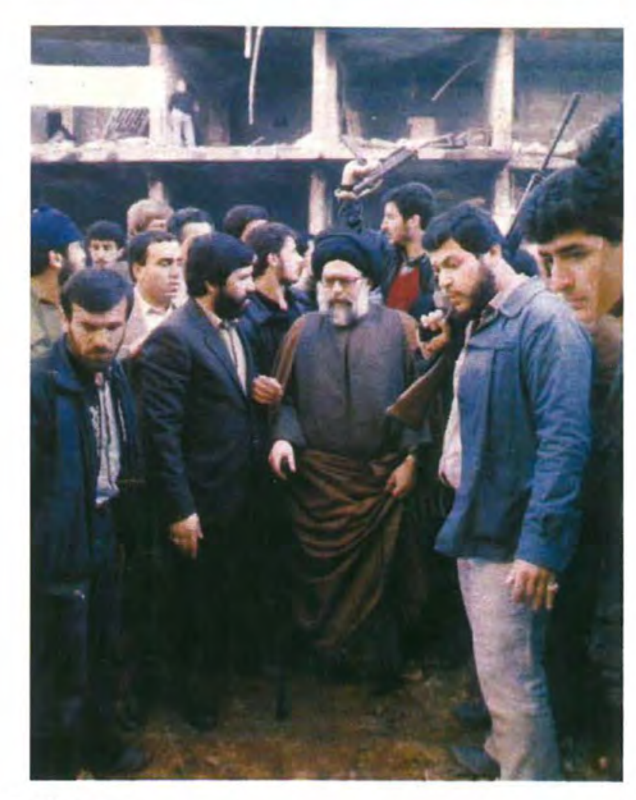
عودة التفجيرات

كانون الأول: لم يسفر الإعلان عن اتفاق دمشق، الذي ينص على إناطة أمن بيروت إلى قوى الأمن الداخلي تؤازرها القوة الخاصة الموضوعة بإمرة رئيس الحكومة، عن نتائج ملموسة، خاصة في المناطق الشرقية التي عرفت مزيداً من الاشتباكات الدموية بين أهل البيت الواحد: القوات والكتائب. فغطّت اشتباكاتهما مناطق الدورة، الزلقا، أنطلياس، المتن، برمانا، الحازمية وبعبدا. وتعرض موكب رئيس الجمهورية أمين الجميّل، في منطقة نهر الموت لكمين مسلّح وإطلاق نار فيما كان الرئيس ينتقل إلى قصر بعبدا بواسطة طوافة عسكرية.

حرب العبوات والسيارات المفخّخة

لا نزال في خانة "الوضع الأمني" في العام 1985 لنشير إلى حرب "العبوات والسيارات المفخخة" التي استمرت وتزايدت في العام المذكور، فكانت بالعشرات، وذهب ضحيتها المئات من المواطنين الأبرياء. أما مرتكب هذه الجرائم البشعة فبقي إما "مجهولاً" و"إمّا اسرائيل وعملاؤها".

أبرز هذه العمليات، العملية التي إستهدفت مصطفى معروف سعد (21 كانون الثاني 1985) وأدّت إلى إصابته مع جميع أفراد عائلته ومقتل ابنته (13 عاماً) إلى جانب عدد كبير من الجرحى. ومتفجرة طرابلس (1 شباط 1985) يوم صلاة الجمعة قرب مسجد الإمام علي، فأوقعت العديد من القتلى والجرحى. ومتفجرة بئر العبد (بيروت، 8 آذار 1985) التي استهدفت العلاّمة محمد حسين فضل الله،





من متفجرة بئر العبد





خطف الطائرة الأميركية TWA

وأدّت إلى مقتل 75 قتيلاً وجرح 253 آخرين. ومتفجرة سن الفيل (22 أيار 1985) التي حصدت 55 قتيلاً و74 جريحاً. ومتفجرة (سيارة مفخخة) سوبرماركت ملكي في انطلياس (17 آب 1985) التي قضت على 45 شخصاً وجرحت أكثر من 120، وأوقعت أضراراً في دائرة قطرها 500م. ومتفجرة دير عوكر (13 تشرين الثاني 1985) التي استهدفت قادة الجبهة اللبنانية بواسطة شاحنة مفخخة بــ400 كيلو من مادة "ت.ن.ت" ممزوجة بمادة الأوكسجين وقذائف، أثناء اجتماع لهم في الدير المذكور. وأوقع الانفجار أربع قتلى بينهم عسكريان أطلقا النار على الشاحنة المفخخة مما أدّى إلى انفجارها قبل وصولها إلى هدفها. وسقط أيضاً نحو 40 جريحاً، بينهم أركان الجبهة: كميل شمعون، إيلي كرامة (رئيس حزب الكتائب، كان الشيخ بيار الجميّل قد توفي أواخر آب 1984)، داني شمعون، فؤاد أفرام البستاني، ادوار حنين، وجورج سكاف. أحدث الإنفجار فجوة في الأرض قطرها 12م.



حرب الخطف

مع مطلع 1985، أعلن أن هناك 2111 مخطوفاً لدى الكتائب والقوات منذ العام 1982، والتنظيمان المذكوران نفيا وجود مخطوفين لديهم، الأمر الذي دعا أهالي المخطوفين واللجان المنبثقة عنهم إلى القيام بسلسلة تحركات تطالب بالكشف عن مصير المخطوفين. وبعد عدة عمليات خطف وخطف مضاد عند خطوط التماس، جرت بعض عمليات تبادل لمخطوفين بين المنطقتين (خاصة بين القوات اللبنانية وحركة أمل).

انسحاب اسرائيلي وانتشار للجيش في الجنوب



الجيش يتابع انتشاره

وشهد العام 1985 عشرات عمليات خطف لمسؤولين وموظفين ودبلوماسيين ورعايا أجانب (خاصة من الأميركيين)، أفرج عن غالبيتهم؛ لكن في 3 تشرين الأول 1985، أعلنت منظمة "الجهاد الإسلامي" أنها نفّذت حكم الإعدام بالدبلوماسي الأميركي وليم باكلي "بعد محاكمته وثبوت مشاركته في جرائم المخابرات الأميركية في العالم". وكان باكلي قد خُطف في بيروت في 18 آذار 1984. ولم تفلح الاتصالات التي أجرتها الإدارة الأميركية مع جهات محلية وإقليمية في تأمين إطلاقه مع أميركيين آخرين خطفوا في فترات مختلفة.

وأبرز عمليات الخطف، في ذاك العام (1985)، كان خطف الطائرة الأميركية TWA وهي تحلّق في أجواء اليونان (14 حزيران 1985). وهدّد الخاطفون بقتل الركاب إذا لم ينفّذ مطلبهم بإطلاق سراح "العرب المحتجزين في سجون إسرائيل"، و"إدانة الأعمال الأميركية في العالم العربي" وتوالت فصول العملية، وإمتدت إلى أيام طويلة هددت الإدارة الأميركية أثناءها بتدمير مطار بيروت. وأفرج الخاطفون عن بعض الرهائن، وبقي منهم 39 رهينة. ودخلت دمشق على خط إيجاد حل للأزمة. وفي 30 حزيران (1985)، وصل الركاب الرهائن الـ39 إلى دمشق بعد رحلة في إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ ومن هناك تمّ نقلهم إلى الولايات المتحدة الأميركية. وفي اليوم التالي، اتخذت واشنطن إجراءات لـ"عزل" مطار بيروت، فهدّدت "منظمة الجهاد الإسلامي" بـ"مصير أسود" للأميركيين السبعة المحتجزين لديها في حال قيام الولايات المتحدة بأي عمل. وفي 13 آب 1985، وصل عدد المعتقلين الذين أطلقت إسرائيل سرحهم، منذ بدء خطف الطائرة إلى 760 معتقلاً.

خطة الساحل تنجح فترد إسرائيل في شرقي صيدا وإقليم الخروب

كانت إسرائيل قبل انسحاب قواتها من الجنوب، تلوّح بأن مجازر في صيدا وجوارها ستحدث على غرار ما حصل في منطقة الجبل العام 1983، "خاصة أن منطقة صيدا تضم سكاناً من مختلف الأديان والمذاهب".

وتداركاً لما قد يحصل، توصلت الحكومة، بعد اجتماعات عديدة وجهود بذلتها مع مختلف الأفرقاء، خاصة الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل إلى تنفيذ "خطة الساحل" التي ترمي إلى انتشار الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي على طول الخط الساحلي وصولاً إلى صيدا وجوارها وكافة المراكز التي


انتشار للجيش في الجنوب

ستنسحب منها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وفي 10 شباط 1985، أعطى رئيس حركة أمل زخماً قوياً لهذه الخطة بإصداره تعميماً لعناصر حركة أمل في الجنوب يطلب فيه "إعطاء كل الزخم والدعم للجيش اللبناني وتسهيل مهمته" فور حصول الانسحاب الاسرائيلي، وعدم فتح أي مكتب للحركة أو رفع أعلام لها في المناطق التي يشملها الانسحاب، وعدم حمل السلاح.

وبعد يومين أخلى "جيش لبنان الجنوبي" (الميليشيا الحدوديّة) صيدا وجوارها، وفي اليوم التالي انتشرت قوى الأمن الداخلي في صيدا. وفي 16 شباط، نفّذت قوات الاحتلال الإسرائيلي المرحلة الأولى من خطة انسحابها (بعد سنتين و8 أشهر من الإجتياح)، ودخل الجيش اللبناني عاصمة الجنوب وسط تأييد رسمي وشعبي شامل ووسط تظاهرات عارمة تعبّر عن توق اللبنانيين إلى التحرّر والعودة إلى كنف الشرعية.

في اليوم التالي (17 شباط)، زار رئيسا الجمهورية والحكومة، أمين الجميّل ورشيد كرامي، والرؤساء سليم الحص وعادل عسيران وصائب سلام، صيدا والتقوا فعالياتها. واستقبل الصيداويون الرئيس الجميّل والقادة المرافقين بالهتافات والزغاريد، ورفعوا تحيات التأييد للجيش والشرعية. وأعلن الرئيس الجميّل "أن المقاومة الوطنية اللبنانية الشريفة البطلة رفعت الكرامة اللبنانية وأعادت إلى شعب لبنان عنفوانه وأصبحت رمزاً لوحدة لبنان وتحريره". وتوالت الاحتفالات، في اليوم التالي، حيث انطلقت من بيروت مسيرة سيّارة حاشدة، بدعوة من تجمّع العلماء المسلمين وتجمّع علماء جبل عامل. رفعت الرايات الإسلامية وأعلام "حزب اللّه" وصور الإمام



في حرب المخيمات

الخميني. ودعت إلى استكمال التحرير الشامل.

في اليوم نفسه (18 شباط)، أعلن الحزب التقدمي الإشتراكي "رفض اختلاط الأمور في الأذهان... ومحاولة القفز إلى الواجهة... لسرقة الانتصار في صيدا..." وأعرب عن خشيته من أن تكون زيارة رئيس الجمهورية إلى صيدا "كزيارته للضاحية قبل سنتين والتي قصفت في ما بعد ودمّرت...". وأكّد الرئيس فرنجية أن تحرير صيدا وجوارها "يعود إلى المقاومة الوطنية وليس إلى الاتفاقات والمفاوضات مع العدو".

وبعد نحو شهر واحد، أي في 21 آذار 1985، جرت محاولة اغتيال مصطفى معروف سعد في صيدا، وبدأت القوات اللبنانية قصف مخيمات الفلسطينيين قرب صيدا، كما بدأت أحداث شرقي صيدا بتزامن مع أحداث إقليم الخروب (كما مرّ معنا سابقاً، خاصة في "حرب الجبل") حيث كانت الأصابع الإسرائيلية واضحة في دعمها للقوات اللبنانية، وطبعاً لميليشيا أنطوان لحد ("جيش لبنان الجنوبي").

حرب المخيمات

بدأت ليل 19-20 أيار 1985، على أثر خلاف بين عناصر من "أمل" وبين فلسطينيين في منطقة صبرا في بيروت، ما لبث أن تطوّر إلى اشتباكات طاحنة شملت مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، واستمرت 29 يوماً، وحصدت 79 قتيلاً و478 جريحاً. وقد تبادل الطرفان هجمات للسيطرة على المواقع. وتوقفت الاشتباكات على أثر اجتماع عقد في جامعة بيروت العربية وحضره مسؤولون من الفريقين اتفقوا فيه على وقف إطلاق النار وتكليف اللواء السادس في الجيش اللبناني تولي

مقاتلون من حركة امل


انتشار للجيش

أمن المناطق التي كانت مسرحاً للاشتباكات.

الإطار السياسي لحرب المخيمات رسمته، في خطوطه العريضة، تصريحات ومواقف، أبرزها:

- اتهام ياسر عرفات سورية بتشجيع القتال بين أمل والمخيمات، وطلبه التدخّل العربي لحماية المخيمات. ولم يمنع هذا الاتهام انهماك القيادات السياسية اللبنانية والفلسطينية، بالتنسيق مع دمشق وتواصل الاجتماعات فيها بحثاً عن حل.

- تأكيد العلاّمة السيد محمد حسين فضل الله أن ما يمنع إيقاف المعارك هو وجود اختراقات أمنية من الأجهزة المخابراتية.

- وصول أمين عام جامعة الدول العربية الشاذلي القليبي إلى بيروت (26 أيار) ولقاؤه المسؤولين والقادة، ودعوته إلى "ضبط النفس". وبعده وصول وزير الخارجية الليبي علي عبد السلام التريكي.

- انعقاد مجلس الأمن بناء لطلب مصر ورغم معارضة لبنان الذي اعتبر الجلسة تمس بالسيادة اللبنانية، وصدور القرار الدولي رقم 564: وقف أعمال العنف في لبنان لا سيّما "في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وحولها".

- دعوة مجلس جامعة الدول العربية (9 حزيران) إلى "وقف فوري وكامل" لإطلاق النار في المخيمات، وإلى "فك الحصار المضروب عليها". وتضمين قرار الجامعة تحفظ الوفد السوري المبدئي على بحث

مسائل لبنانية داخلية في غياب الوفد اللبناني. واقتراح المغرب على مجلس الجامعة العربية عقد قمة عربية طارئة من أجل إيجاد حل للمشاكل المتعلقة بالفلسطينيين.

في 18 حزيران 1985، جرى توقيع اتفاق اعتبر نهائياً وحاسماً، في دمشق وفي مكتب نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام وحضره ممثلون لحركة "أمل" و"جبهة الإنقاذ الفلسطينية" و"الجبهة الوطنية الديمقراطية". تألف من 12 بنداً، وقام على رفض الأمن الذاتي. واعتبر الأمن في المخيمات جزءاً لا يتجزأ من أمن بيروت. وباشرت لجنة التنسيق المنبثقة من اجتماع دمشق إزالة المظاهر المسلّحة.

لكن ثمة حوادث فرديّة، وأحياناً اشتباكات ضيقة النطاق ومتفرقة استمرت بين عناصر من أمل وفلسطينيين في المخيمات وحولها في بيروت، وانتقل بعضها إلى مخيم البص في صور، والمية ومية وعين الحلوة في جوار صيدا، لتعود وتتوسع في مخيمي صبرا وشاتيلا (17 آب)، وبرج البراجنة (أيلول)، و لا تنفع في إيقافها "لجنة التنسيق المشتركة". وقد تزامنت مع هذه الصدامات المتجددة بين أمل والفلسطينيين خلافات (وأحياناً اشتباكات داخل المخيمات) فلسطينية – فلسطينية بين مؤيدين لرئيس منظمة التحرير ياسر عرفات وعناصر "جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني" التي اتهمت عرفات بـ"زعزعة التحالف الوطني اللبناني – السوري – الفلسطيني".

وانتهى العام 1985 على بقاء "حرب المخيمات" تراوح بين الصدام وبين محاولات تنفيذ اتفاق دمشق بشأنها. وكان آخر انتكاس لهذا الاتفاق، في ذاك العام، اشتباكات 20 تشرين الثاني في مخيمي صبرا وشاتيلا بين أمل والفلسطينيين استُعملت فيها الأسلحة الرشّاشة والقذائف الصاروخيّة المباشرة، في حين كان أعضاء لجنة التنسيق يعملون على معالجة الموقف بمشاركة المراقبين السوريين. كما كان الوضع الانقسامي الفلسطيني الداخلي آخذاً في التفاقم.

فشهد مخيم برج البراجنة (1 كانون الأول 1985) اشتباك بين مؤيدي رئيس منظمة التحرير ومؤيدي الانتفاضة في حركة فتح المناهضة لعرفات والقريبة من سورية.

حرب طرابلس

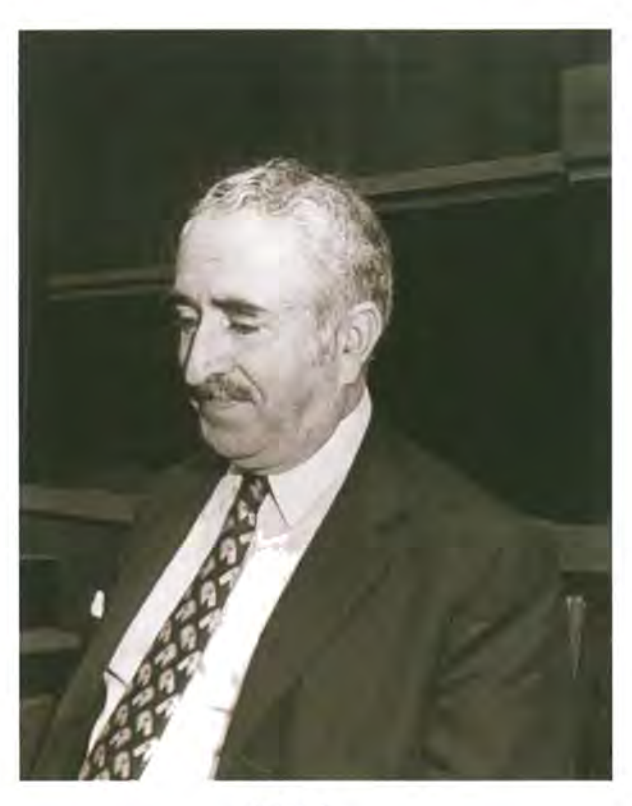


إن ما اتفق على تسميته "حرب طرابلس" بدأ في العام 1979 بين منطقتي بعل محسن (علويون) وباب التبانة (سنيون وأحزاب وتنظيمات دينية ووطنية، أحزاب الحركة الوطنية). وزادت حدّة في 1980 (35 قتيلاً و75 جريحاً). وفي 1981 (109 قتلى و270 جريحاً). وعنفت في 1982 وازدادت ضحاياها وخسائرها.

وشهد العام 1983، معارك عنيفة بين الشيوعيين والقوميين من جهة، و"حركة التوحيد" من جهة أخرى، سقط خلالها 87 قتيلاً وحمّل الحزب الشيوعي ياسر عرفات المسؤولية. وتمّ الاتفاق على وقف النار بعدما أخلى الشيوعيون مراكزهم.

وما كادت حرب الطرابلسيين تنتهي حتى بدأت حرب الفلسطينيين في البقاع التي ما لبثت أن انتقلت إلى طرابلس، بين مؤيدي عرفات والمنشقّين عنه بقيادة

السوريون في طرابلس



رشيد كرامي



عرفات يتهم سورية

أبو موسى. واتهم عرفات سورية بدعم المنشقين، وبأن الرئيس الأسد اتّفق مع وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز على إخراج الفلسطينيين من البقاع التي خضعت للقوات المنشقة والقوات المشتركة والسورية. ومع انتقال الموالين لعرفات من البقاع إلى طرابلس انتقلت معهم الحرب إليها، ودارت معارك ضارية بين المنشقين عن عرفات، تدعمهم سورية، وبين مؤيديه. ووصل عرفات إلى طرابلس للمرة الأولى بعد خروجه من لبنان (1982). وأدّت المعارك إلى سقوط مخيمات الشمال في أيدي المنشقّين، وعاد عرفات وغادر المدينة بعدما دعته القيادات الطرابلسية إلى المغادرة حقناً لمزيد من الدماء (سقط أكثر من ألف قتيل).

وفي العام 1985، شهدت طرابلس حرباً شرسة بين الحزب العربي الديمقراطي والحزب السوري القومي



الإجتماعي والحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة حزب البعث العربي الإشتراكي من جهة وبدعم من سورية، وأطراف اللقاء الإسلامي و"حركة التوحيد" التي يتزعمها الشيخ سعيد شعبان، من جهة ثانية وبدعم من ياسر عرفات. وأدّت هذه الحرب إلى سقوط أكثر من 500 قتيل وألفي جريح ونحو 200 ألف مهجّر ومشرّد. وكانت سبقت اندلاع معارك 1985 سلسلة من الحوادث الأمنية: اغتيالات، عبوات ناسفة، اعتداءات على كنائس المدينة، انفجارات، عمليات خطف، اشتباكات محدودة خاصة بين الحزب العربي و"لجان المساجد والأحياء الإسلامية". فشل كل المحاولات الأمنية... إلى أن بدأت المعارك على نطاق شامل في حزيران 1985، التي ما كانت تهدأ قليلاً حتى تعود وتشتعل مجدداً، وتستمر في تموز وآب، وتتصاعد في أيلول، حيث ازدادت التحركات السياسية (اجتماع



يقتحمون ملجأ

موسّع في منزل الرئيس رشيد كرامي دام أكثر من 8 ساعات، في 24 أيلول) بحثاً عن سبل توفير الأداة الأمنية القادرة على ضبط الوضع والمواقع المقترحة لتمركز القوات السورية داخل طرابلس.

ومع الاشتباكات تشكّلت خطوط التماس بين مواقع المسلحين في التبانة والقبّة وبعل محسن. واستمر أمير حركة التوحيد سعيد شعبان يرفض دخول القوات السورية إلى طرابلس واصفاً "معركة طرابلس" بأنها "معركة الخيانة الكبرى نيابة عن إسرائيل".

ودخلت طرابلس مرحلة الحسم العسكري بعدما وصلت محاولات الحل إلى الطريق المسدود (28 أيلول 1985). وشهدت محاور القتال محاولات تقدّم لقوات الحزب السوري القومي والحزب الشيوعي ومنظمة حزب البعث إضافة إلى الحزب العربي الديمقراطي. وحوصرت المدينة وانقطعت عن العالم الخارجي (قدّر عدد النازحين منها بنحو نصف مليون). وتجدّدت محاولات التقدم في اليوم التالي (29 أيلول)، تحت غطاء من القصف المدفعي والصاروخي العنيف. واحتلّ مقاتلو الأحزاب القومي والشيوعي والديمقراطي، في 30 أيلول، مواقع جديدة. وناشد شعبان الإمام الخميني التدخّل من أجل إنقاذ "المدينة المسلمة". وفي 1 تشرين الأول، وصل وفد إيراني لاصطحاب الشيخ سعيد شعبان إلى دمشق، وطلب من قوات الردع العربية العمل على وقف النار لمدة ست ساعات ليتمكن الوفد من الدخول إلى طرابلس والخروج بالشيخ شعبان. وفي 2 تشرين الأول، تجدّدت المعارك، ونفّذت بيروت وصيدا والمخيمات الفلسطينية في صور إضراباً عاماً تضامناً مع طرابلس.

وفي 3 تشرين الأول 1985، وفيما المعارك على أشدّها، أُعلن في دمشق عن الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة، رعاه الرئيس حافظ الأسد، وشكّلت لجنة تنسيق برئاسة رشيد كرامي، وقوة أمنية من القوات السورية والدرك والجيش اللبناني تتولى المهام الأمنية في المدينة بأوامر من غرفة عمليات يرأسها قائد القوات السورية في الشمال. وقبل الإعلان عن الاتفاق، كان الرئيس الأسد عقد اجتماعين مع أمير حركة التوحيد الشيخ سعيد شعبان، ومع قادة الأحزاب المشاركة في معارك طرابلس. وعاد الشيخ شعبان من دمشق، وممّا صرّح به: "لم تعد هناك مشاكل مع الإخوة السوريين...". وبعد يومين، أي في 6 تشرين الأول، بدأ تنفيذ الاتفاق، ودخلت القوات السورية معظم أحياء طرابلس، ورافق ذلك انسحاب الجيش اللبناني من عمق المدينة واختفاء السلاح والمسلحين من الشوارع.

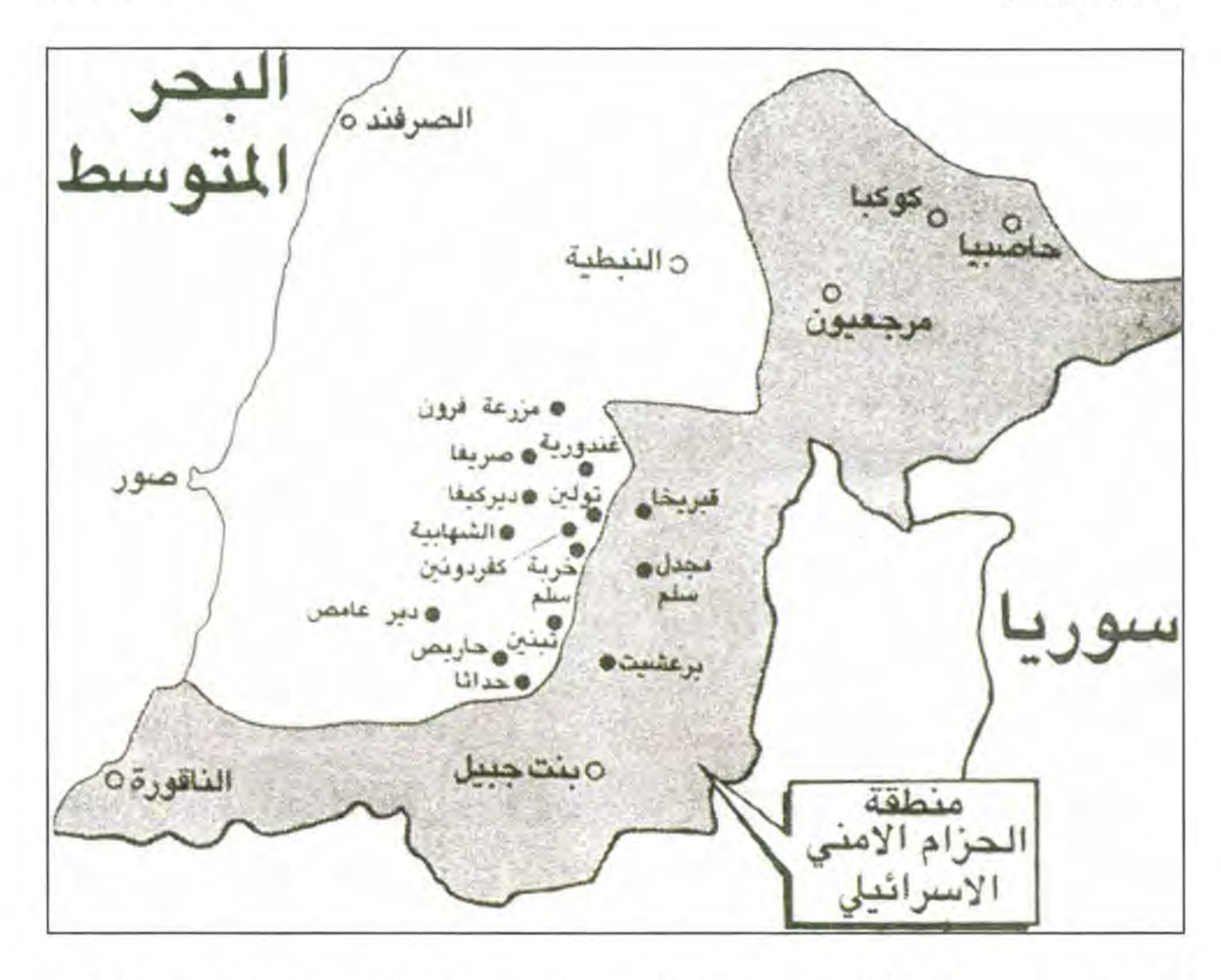

معتقلون لدى اسرائيل

المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية في الناقورة ومراحل الإنسحاب الإسرائيلي

بعد سقوط إتفاقية 17 أيار، عادت المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية برعاية الأمم المتحدة هذه المرة وفي مقر قيادة قوات الطوارئ الدولية في الناقورة، "لترتيب الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الجنوب والبقاع الغربي وراشيا". بحسب ما أعلن رئيس الحكومة رشيد كرامي.

في 8 تشرين الثاني 1984، بدأت الجولة الأولى من المفاوضات، وكان رئيس الوفد اللبناني العميد الركن محمد الحاج الذي شدّد على تمسّك لبنان باتفاقية الهدنة وقرارات مجلس الأمن الدولي ودور قوات الطوارئ في الجنوب.

خلال المفاوضات، كانت إسرائيل تضغط بمداهمة المدن والقرى الجنوبية وتعتقل عدداً من الأهالي. فأعلن لبنان رسمياً (في 10 تشرين الثاني) تعليق المفاوضات احتجاجاً على الممارسات الإسرائيلية، وأعلن إضراب عام في الجنوب. فأفرجت إسرائيل عن 3



معتقلين من قياديي حركة أمل. واستؤنفت الجولة الثانية في 15 تشرين الثاني.

في هذه الجولة، أصرّ الوفد الإسرائيلي على تسليم "جيش لبنان الجنوبي" بقيادة أنطوان لحد مهمات أمنية في الجنوب. فرفض الوفد اللبناني هذا الطلب "جملة وتفصيلاً. وطالب بانسحاب إسرائيلي من دون قيد أو شرط مؤكّداً "أن أمن لبنان تؤمّنه قواته الشرعية من دون سواها".

في الجولة الثالثة (19 تشرين الثاني 1984)، عاد الوفد الإسرائيلي وأكّد إصراره على "إعطاء دور لجيش لبنان الجنوبي". وأثار في الجولة الرابعة (بعد يومين) موضوع "اتفاق القاهرة" الذي وقّعه لبنان عام 1969، واعتبره "تخلياً عن السيادة في الجنوب للفلسطينيين". فرّد الوفد اللبناني بالدخول مباشرة في صلب الموضوع وطلب جدولاً زمنياً للانسحاب. وفي الجولة الخامسة (26 تشرين الثاني). هدّدت إسرائيل بإجراءات أمنية من جانب واحد "إذا لم يتم إحراز أي تقدم". ولم تحرز الجولة السادسة (29 تشرين الثاني) أي تقدم بسبب الخلاف على دور وأطر انتشار قوات الطوارئ الدولية بعد انسحاب إسرائيل.

قبل الجولة السابعة (3 كانون الأول 1984)، اجتمع الرئيس أمين الجميّل مع معاون الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية جان كلود إيميه. وأبلغه ثوابت الموقف اللبناني من مفاوضات الناقورة.

ولكن الجولة الثامنة (6 كانون الأول 1984) مسحت ما لاح من إيجابيات وكذلك الجولة التاسعة (10 كانون الأول). والجولة العاشرة (17 كانون الأول) التي نفّذت إسرائيل قبيلها عملية عسكرية واسعة ضد سبع قرى في قضاء صور تقع في نطاق عمليات قوات الطوارئ الدولية.

عشية الجولة الحادية عشرة (20 كانون الأول 1984)، وصل إلى بيروت مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي، والتقى رئيس جهاز المخابرات في الجيش السوري العامل في لبنان العميد غازي كنعان عدداً من المسؤولين اللبنانيين. وفي الجولة، هدّدت إسرائيل بقطع المفاوضات مع لبنان إذا ظل يعارض نشر قوات الطوارئ الدولية في شمالي نهر الليطاني وحتى الحدود السورية. وكان لبنان أوضح أكثر من مرة، خاصة على لسان رئيس الحكومة رشيد كرامي، رفضه أي توسيع لدور قوات الأمم المتحدة شمالي نهر الليطاني. وازداد الوضع تأزماً في الجولة الثانية عشرة (7 كانون الثاني 1985).

في 9 كانون الثاني 1985، قصف الطيران الإسرائيلي قاعدة فلسطينية في منطقة المرج في البقاع. وهددت إسرائيل باتخاذ قرار من جانب واحد. وفي 14 كانون الثاني 1985، نفّذت تهديدها، إذ قررت الحكومة الإسرائيلية سحب قواتها من لبنان على ثلاث مراحل دون تحديد جدول زمني. في حين وصل مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسة بريان أوركهارت وقام بزيارات لبيروت ودمشق وإسرائيل لتحريك مفاوضات الناقورة على أساس حوار جدي حول جدول أعمال زمني للانسحابات الإسرائيلية على ثلاث مراحل يتمكّن خلالها لبنان من الحصول على موعد نهاية المرحلة الأخيرة من خطة الانسحابات.

وعقدت الجولة الثالثة عشرة (22 كانون الثاني



العلمان اللبناني والاسرائيلي في الجنوب

1985)، ولم تؤدّ إلى نتيجة مع بقاء لبنان على موقفه المطالب بجدول زمني وجغرافي واضح للانسحابات. وفي الجولة الرابعة عشرة (24 كانون الثاني). هدّدت إسرائيل على لسان رئيس وفدها عاموس غيلبوا: "ليس من داع لاجتماع آخر". إضافة إلى كلام لمسؤولين إسرائيليين بأن إسرائيل غير مسؤولة عما سيحدث بعد انسحابها من صيدا وجوارها (وبالفعل فقد كانت أحداث شرقي صيدا وإقليم الخروب، كما مرّ معنا آنفاً).

في 21 كانون الثاني 1985، بدأت قوات الإحتلال الإسرائيلي نقل عتادها وتجهيزاتها من منطقة صيدا. وفي 7 شباط 1985، باشرت سحب آلياتها من بعلول في البقاع الغربي. وفي 12 شباط رحلت ميليشيات أنطوان لحد عن صيدا. وفي 16 شباط، انتهت المرحلة الأولى من الانسحاب بإخلاء قوات الاحتلال منطقة صيدا وبإشراف وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق رابين. ودخل الجيش اللبناني إلى صيدا وجوارها وسط ترحيب شعبي عارم.

في 3 آذار 1985، بدأت مرحلة الانسحابات الثانية



آليات اسرائيلية تنسحب

بإقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي، بالإجماع، اقتراح شمعون بيريز رئيس الوزراء الشروع فوراً في تنفيذ المرحلة الثانية من الانسحاب التي تشمل جبل الباروك والقطاع الشرقي من لبنان في مواجهة الخطوط السورية. وفي 29 نيسان 1985، أنهت قوات الاحتلال المرحلة الثانية من انسحابها، وشملت منطقة كانت تضم نحو 150 ألف نسمة وتبلغ مساحتها 750 كلم^2 أي ما يقارب 8٪ من مساحة لبنان. وبقي، بعد المرحلة الثانية، نحو 235 ألف لبناني تحت الاحتلال الإسرائيلي، يعيشون على أراضي تبلغ مساحتها 1250 كلم^2.

"الحزام الأمني"

في 21 نيسان 1985، قرّر مجلس الوزراء الاسرائيلي إنهاء الانسحاب من لبنان بحلول مطلع حزيران (1985)، كما قرّر إقامة "حزام أمني" في جنوب لبنان تشرف عليه ميليشيات "جيش لبنان الجنوبي".

وفي 10 حزيران 1985، أي بعد ثلاث سنوات على اجتياح لبنان (حزيران 1982)، أعلنت إسرائيل أنها أكملت المرحلة الثالثة والأخيرة من الانسحاب، وأنها تركت "مستشارين عسكريين" لتأمين "انتقال هادئ للسلطة" إلى "جيش لبنان الجنوبي". وقد وصف لبنان هذه المرحلة من الانسحاب بأنه "إعلامي" فقط لتضليل الرأي العام العالمي.


جعجع متحدثاً الى القواتيين


استعدادات ميدانية

أبقت إسرائيل في "الحزام الأمني" 500 رجل يشكّلون طواقم المستشارين والمساعدين لـ"جيش لبنان الجنوبي" الذي تسلّم هذا الحزام المكوّن من 85 مدينة وبلدة وقرية ومزرعة في أقضية مرجعيون والنبطية وحاصبيا وبنت جبيل وصور وجزّين. ومساحته نحو 850 كلم[2]. وله خمسة معابر هي: كفرحونة، جسر القعقعية، الجميجمة، بيت ياحون والبياضة.

انتفاضة جعجع في القوات اللبنانية (آذار 1985)

بدا واضحاً أن سمير جعجع سائر، منذ حرب الجبل (1983)، في طريق وضع اللوم لا بل مسؤولية هزيمة القوات في الجبل على أطراف مسيحية ثلاثة: قصر بعبدا (سياسة الرئيس أمين الجميّل)، حزب الكتائب وامتداداته داخل القوات. وبلغت ذروة معارضته السياسية برفضه استجابة الرئيس الجميّل لإرادة الأطراف والقوى الوطنية وسورية بإلغاء اتفاق 17 أيار وإعلان التزامه الخيار العربي عموماً والخيار السوري خصوصاً.

وقبيل انفجار الوضع بين الأطراف الثلاثة (الجميّل - الكتائب - القوات) في المنطقة الشرقية، في 11 اذار 1985، صرّح سمير جعجع، وكان أقوى الكوادر العسكرية في القوات (كان قائدها فؤاد أبو ناضر)



تحضيراً للانتفاضة

كما وله مناصرون في حزب الكتائب سواء في القاعدة أو في المكتب السياسي. انه يرفض إزالة حاجز البربارة إلا في إطار خطة أمنية شاملة ومتكاملة لمنطقة الشمال وفي إطار حل نهائي لمسألة الشمال. وأنه في صدد إعادة نظر شاملة لوضع القيادة الحالية في حزب الكتائب ليصار في أسرع وقت ممكن إلى تصحيح مسيرة الحزب وإعادته إلى دوره التاريخي الفاعل والرائد (وكان كتب في جريدة "العمل"، قبل أشهر قليلة، وتحديداً في 13 أيلول 1984، داعياً إلى "... إقامة سلطة مسيحية واحدة... والعمل على إبعاد السياسيين التقليديين وتغيير الذهنية السائدة التي تحكم التعامل السياسي...").

في 11 آذار 1985، اتّخذ المكتب السياسي لحزب الكتائب قراراً بفصل جعجع من الحزب. وفي اليوم التالي، أعلن جعجع انتفاضته ضد حزب الكتائب. وأقام مناصروه في القوات "غابة" من الحواجز في المنطقة الشرقية من بيروت. وألغى الرئيس الجميّل سفره إلى موسكو للمشاركة في تشييع الرئيس السوفياتي تشيرنينكو، وكلّف رئيس الحكومة رشيد كرامي بالمهمة. ونشرت جريدة "السفير" أن معاوني الجميّل الأمنيين رصدوا مكالمات هاتفية ولاسلكية بين سمير جعجع ومسؤول الأمن في القوات إيلي حبيقة، يستشف منها بوضوح أنهما في صدد تدبير محاولة انقلابية للسيطرة على قصر بعبدا. فسارعت قوات



قبل ساعة الصفر

كتائبية موالية للجميّل (رئيس الحزب د. إيلي كرامه) وأخرى من الجيش إلى إقامة سد ترابي على طريق ضبيه، حيث منعت وصول قوات جعجع (أكثر أنصاره من الشماليين المنتشرين في مناطق جبيل وكسروان) برتل من الدبابات، التي كانت ستلتقي بقوات إيلي حبيقة في الأشرفية، ثم التوجّه إلى القصر الجمهوري، بعد أن أحكم الانتفاضيون سيطرتهم على المناطق الشرقية.

ولم ينفع الاجتماع المسيحي الذي عقد في القصر الجمهوري وحضره 62 شخصية يتقدّمهم البطريرك الماروني مار أنطونيوس بطرس خريش، وإعلانه "الرفض الحاسم لكل محاولة ترمي إلى الخروج عن السياسة اللبنانية والتحذير من خطرَي التنكّر للإجماع اللبناني واللجوء إلى السلاح". ولا اجتماع "هيئة الطوارئ" (في بيت صولانج الجميّل، زوجة بشير الجميّل، من فؤاد أبو ناضر، سمير جعجع، ايلي حبيقة، فادي افرام، انطوان بريدي، كريم بقرادوني، شارل غسطين وجورج عدوان)، في العودة إلى ما كانت عليه الحال قبل 11 آذار، فأكملت قوات سمير جعجع سيطرتها على معظم المناطق الشرقية. وشهد يوم 14 آذار بعض الصدامات بين فريقي الصراع داخل حزب الكتائب والقوات اللبنانية، وعمليات خطف وخطف مضاد. واحتدم الصراع، في 15 آذار، وانتقلت المعارك من شارع إلى شارع، وشملت أكثر من موقع. وفي 16 آذار، أحكمت الانتفاضة قبضتها السياسية والعسكرية على المناطق الشرقية، وأعلنت أن "قادة الأسلحة والوحدات

معارك لتوحيد الصف



ترتيب البيت الواحد ...بالدبابات

المركزية في القوات اللبنانية اجتمعوا مع د.سمير جعجع وايلي حبيقة ووضعوا كل إمكانياتهم في تصرّف الانتفاضة لمواجهة أي طارئ".

ووقّعت الانتفاضة بياناتها باسم "انتفاضة القوات اللبنانية - حركة القرار المسيحي". وشدّدت فيها على التعددية واللامركزية وإنشاء "مؤتمر مسيحي دائم يشكّل البرلمان المسيحي المولج بوضع المواثيق الأساسية للوجود المسيحي المجتمعي". وفي 17 آذار، حدّدت الانتفاضة أهدافها في مؤتمر صحافي عقده عضو "هيئة الطوارئ" للقوات كريم بقرادوني. أعلن فيه:

- وحدة لبنان وتحريره كاملاً من جميع القوات الأجنبية.

- صيغة تعايش جديدة بين المسلمين والمسيحيين تدور حول اللامركزية.

- أمن وسلامة المجتمع المسيحي فوق كل اعتبار.

وأهم انعكاس مباشر للانتفاضة، خارج المنطقة الشرقية في بيروت، كان في صيدا وجوارها، حيث أعلنت قيادة القوات في الجنوب (نزار نجاريان) انضمامها إلى "حركة جعجع". ما أدّى إلى أحداث دامية هناك (وفق ما ذكر آنفاً).

أما انعكاس الانتفاضة على الأجواء السياسية في البلاد فتمثل، بصورة عامة، في نعتها بـ"الإنطوائية" لأنها توجّهت إلى المجتمع المسيحي دون سواه. وحذّرت دمشق، بلسان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام، من أن سورية لا يمكن أن تأخذ موقف اللامبالاة حيال أي تحرّك في لبنان موجّه من اسرائيل أو يخدم أهداف اسرائيل في لبنان، ويضرّ بالمصلحة الوطنية اللبنانية وبالمصالح القومية العربية (في لقاء متلفز، ليل 8-9 نيسان 2001، على قناة LBC،



أمل والحزب التقدمي بعد الاتفاق

قال الرئيس أمين الجميّل إن الرئيس الأسد اتصل به، في اليوم الأول من الانتفاضة، وعرض عليه إرسال فرقة من القوات السورية الخاصة لمعالجة الأمر بسرعة؛ وقال إنه رفض هذا العرض على أساس أن "أهل البيت الواحد" قادرون على ترتيب وتسوية خلافاتهم).

محادثات دمشق و"الاتفاق الثلاثي" بين أمل والتقدمي والقوات

هذه المحادثات، التي أوصلت الأطراف اللبنانية الثلاثة إلى ما سُمّي "الاتفاق الثلاثي". أساسها العملي التحوّل (إنتفاضة في الانتفاضة) الذي قاده إيلي حبيقة، رئيس جهاز الأمن في القوات، وأسفر عن إبعاد سمير جعجع عن الواجهة، وتشكيل هيئة تنفيذية برئاسة حبيقة الذي حدّد مواقف سياسية أبرزها تبنّي الخيار السوري لحل الأزمة اللبنانية. وهذا الموقف - التحوّل أُعلن في 9 أيار 1985. وأول ترجمة عملية له كان لقاء حبيقة والرئيس السابق سليمان فرنجية في إهدن في 31 تموز 1985 (أول لقاء في نوعه منذ 13 حزيران 1978، تاريخ حصول مجزرة إهدن). وقد أكّد كريم بقرادوني، رئيس الدائرة الإعلامية في القوات، أن "دمشق شجّعت الخطوة وهناك اتصالات لزيارة حبيقة لدمشق...". وكان سبق لقاء فرنجية - حبيقة قرار القوات إقفال مكتبها التمثيلي في القدس في 18 أيار، أي بعد 9 أيام من انتفاضة حبيقة.



خدام ومحادثات دمشق

المعلم الآخر لسياسة القوات الجديدة اعتراضها على ما خرج به اللقاء المسيحي في بلدة سمار جبيل (28 آب 1985، فرنجية وشمعون وحلو) حول ضرورة "البحث في خطة عمل ترمي إلى توحيد الصف المسيحي"، وتأكيدها على "التعبير عن وجهة نظرها بوسائلها الخاصة..."، ثم الرسائل التي حملها مدير عام شركة التلفزيون اللبنانية ميشال سماحة من إيلي حبيقة إلى عبد الحليم خدّام، وتضمنت وجهة النظر الأولية للقوات من قضايا "الإصلاح" و"العلاقات اللبنانية – السورية".

في 9 أيلول، وصل إيلي حبيقة إلى دمشق على رأس وفد من القوات اللبنانية (أول زيارة للقوات إلى العاصمة السورية)، وأجرى محادثات أكّد في أعقابها على "... انتماء لبنان العربي... وعلى الدور العربي السوري في المساهمة الفعلية في التوصّل إلى الحلول المرجوّة".

وخلال الأشهر الأربعة الفاصلة بين 9 أيار و9 أيلول، شهدت المنطقة الشرقية (المسيحية) تطورات عدة، أبرزها إعلان "اتفاق المتن" (17 تموز) بين القوات والكتائب، بعد صدامات عدة بين الطرفين، ويقضي بدمج الوحدات النظامية الكتائبية في إطار القوات، فوضعت القوات يدها على المؤسسات العسكرية والمالية للحزب ما عدا "مجلس الأمن الكتائبي" الذي حُصرت مهمته بحماية البيت المركزي للحزب في محلة الصيفي من بيروت.

محادثات دمشق أسفرت عن تشكيل لجنة ثلاثية من حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية، عقدت بين 24 أيلول و23 كانون الأول 1985، ثماني جولات من المحادثات انتهت بتوقيع "الاتفاق الثلاثي" في دمشق في 28 كانون الأول 1985 (بعد أيام قليلة، في مطلع 1986، سقط هذا الاتفاق بفعل انتفاضة جديدة قادها سمير جعجع ثانية وأجبرت حبيقة على الخروج من بيروت).

تخلّل محادثات دمشق بين الأطراف الثلاثة تصاعد الحملة المسيحية المعارضة: الكتائب، شمعون وفرنجية، وحركة عصيان قام بها جعجع داخل القوات (11 تشرين الأول)، وانعقاد قمة لبنانية – سورية في دمشق (18 تشرين الأول)، ومداهمة عناصر من القوات جريدة "العمل" واحتجاز رئيس تحريرها جوزف أبو خليل (24 تشرين الأول)، تكثيف اتصالات دمشق بهدف تأمين إجماع وطني حول الاتفاق، ونجاة قادة الجبهة اللبنانية من عملية اغتيال جماعية (عوكر، 12 تشرين الثاني)...

وقّع الاتفاق الثلاثي (الذي لم يرَ النور) قادة القوات



الاسد والجميل في دمشق

والحزب التقدمي وحركة أمل، ايلي حبيقة والوزيران وليد جنبلاط ونبيه بري؛ وجاء تحت عنوان: "مشروع اتفاق لحل وطني في لبنان"، ونص، في الفصل الأول، على وحدة لبنان وعلى انه "عربي الانتماء والهوية"، وهو "جمهورية ديمقراطية برلمانية"، و"الاستمرار في تصعيد المقاومة لتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي"؛ وفي الفصل الثاني (مبادئ النظام السياسي) نصّ على أن "الارتقاء من الصيغة الطائفية إلى صيغة تضمن الانصهار الوطني في ظل النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني يمر في مرحلة انتقال وتدرج نحو اللاطائفية التامة... ويتمّ تشكيل حكومة جديدة فوراً، ويكون بدء المرحلة الانتقالية تاريخ تشكيل هذه الحكومة... ويتمّ توسيع المجلس النيابي الحالي"؛ وتكلّم الفصل الثالث عن "قواعد المرحلة الانتقالية" على مستوى رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والسلطة التشريعية؛ وخصّص الفصل الرابع لـ"العلاقات العسكرية: "... يجب الاتفاق على تمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة من لبنان تحدّدها لجان عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الأمن الاستراتيجي السوري واللبناني، وذلك ريثما تتمّ إعادة بناء الجيش اللبناني وتأهيله وفقاً لعقيدة قتالية وطنية تفرز العدو الحقيقي من الصديق الحقيقي وتنسجم مع انتماء لبنان وخياراته الوطنية، وعند اكتمال بناء هذا الجيش ذي المهام الدفاعية في مواجهة العدو، يجب أن يأخذ دوره الحقيقي في التوازن الاستراتيجي في المنطقة



الرئيس كرامي الى دمشق



الشيخ عبد الأمير قبلان

من خلال دوره على أرضه اللبنانية"؛ وكذلك في مجال العلاقات الأمنية: "ان اعتبار أمن لبنان من أمن سورية وأمن سورية من أمن لبنان مقولة صحيحة ولا بد من ترجمتها عملياً من خلال تكامل أمني لبنان - سوري"؛ وكذلك في مجال العلاقات الاقتصادية والتربوية وفي المجال الإعلامي. وانتهى نص الاتفاق بملحق "حول آلية إنهاء الحرب".

أبرز اللقاءات اللبنانية - السورية

على صعيد اللقاءات التي أجراها رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميّل في العام 1985: زيارته، ورئيس الحكومة رشيد كرامي، دمشق لتهنئة الرئيس الأسد بإعادة انتخابه رئيساً للجمهورية (12 شباط)؛ استقباله نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام في بكفيا الذي أجرى محادثات معه ومع الرئيس كرامي (5 آذار)، واتصال هاتفي بين الجميّل والأسد (7 آذار)، وعودة إلى محادثات بكفيا بين الجميّل وخدّام وكرامي، وانضمّ إليهم الوزيران جنبلاط وبري، واتفاق حول إلغاء 18 مرسوماً من المراسيم الاشتراعية (10 آذار)؛ لقاء قمة الجميّل - الأسد ينتهي بتأكيد التزام الجميّل سياسة الوفاق الوطني وتصميمه على مقاومة انتفاضة جعجع (23 آذار)؛ استقبال الجميّل العميد محمد خولي (1 و27 نيسان) الذي نقل إليه رسالتين من الرئيس الأسد تتعلقان بالأوضاع في صيدا؛ لقاء قمة بين الجميّل والأسد حول سبل إنهاء الحرب اللبنانية (29 -31 أيار). أعقبها تبادل رسائل بينهما



جنبلاط وبري في المختارة

حول الوضع في جزين (6 و13 حزيران)؛ لقاء قمة بين الجميّل والأسد حول سبل إتمام تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي. وسبل تحقيق الوفاق الوطني ورفض الحلول المنفردة (8 آب)؛ لقاء قمة أخرى بين الرئيسين اللذين أكّدا على تلازم المشروع السياسي والمشروع الأمني لحل الأزمة اللبنانية (18 - 19 تشرين الأول).

على صعيد لقاءات الزعماء المسيحيين مع القادة السوريين. فأبرزها كان. باستثناء اجتماعات قادة القوات اللبنانية في إطار المحادثات التي أدّت إلى "الاتفاق الثلاثي"). لقاء جوزف سكاف وزير الداخلية مع عبد الحليم خدّام (24 تموز). والرئيس سليمان فرنجية مع الرئيس حافظ الأسد (29 تموز). والوفد الكتائبي (جورج سعادة وجوزف أبو خليل وألفرد ماضي وجورج عقل) مع عبد الحليم خدّام (1 أيلول).

وعلى صعيد لقاءات الزعماء المسلمين وأركان "الجبهة الوطنية الديمقراطية" مع القادة السوريين. فقد كان أبرزها (باستثناء لقاءات جنبلاط وبري في إطار محادثات الاتفاق الثلاثي) لقاء بري وجنبلاط مع خدّام والشرع بحضور أركان الجبهة الوطنية الديمقراطية جورج حاوي وعاصم قانصوه وعصام محايري وآخرين (24 كانون الثاني)؛ ولقاء الرئيس كرامي مع الرئيس الأسد. والحص وبري وجنبلاط مع خدّام (30 كانون الثاني)؛ والحص وبري وجنبلاط مع الرئيس الأسد (18 شباط)؛ ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني ووفد نيابي مع الأسد (20 شباط)؛ ومفتي



حسين الحسيني



جورج حاوي

الجمهورية الشيخ حسن خالد ووفد مرافق مع الأسد (25 شباط)؛ وكرامي والحص وبري وجنبلاط مع خدّام (15 و31 آذار)؛ الحسيني وكرامي وعسيران وتقي الدين الصلح ورشيد الصلح والحص وبري وجنبلاط ونزيه البزري ومفتي الجمهورية حسن خالد وشيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبو شقرا والمفتي الجعفري الممتاز عبد الأمير قبلان يعقدون في دمشق. وبحضور عبد الحليم خدّام. مؤتمراً إسلامياً موسّعاً ينتهي بعودة كرامي عن استقالته (23-24 نيسان)؛ ومؤتمر إسلامي موسّع آخر في دمشق ينهي أعماله ببيان أذاعه كرامي ويتضمن برنامجاً وطنياً لحل الأزمة اللبنانية (7-8 تموز). أعقبته (9 تموز). سلسلة اجتماعات مع بري وجنبلاط وقادة الجبهة الديمقراطية أجراها خدّام في دمشق. وأسفرت عن قيام جبهة التحالف الوطني في لبنان التي تضم أمل والجبهة الوطنية والمجلس الوطني لمدينة صيدا؛ وتكرّر الاجتماع في أواخر الشهر (تموز). وصرّح جورج حاوي على أثره بأن الأبحاث تركّزت على تكريس التحالف بين الحزب الاشتراكي وأمل. وعاد الحص والتقى خدّام (20 آب). وكرامي والرئيس الأسد (27 أيلول). والحسيني والأسد (2 تشرين الثاني صرّح بقوله: "إن الجهود السورية جازمة وحازمة لوضع حد نهائي وسريع لحال الفلتان الأمني".

المقاومة الوطنية (1982-1985)

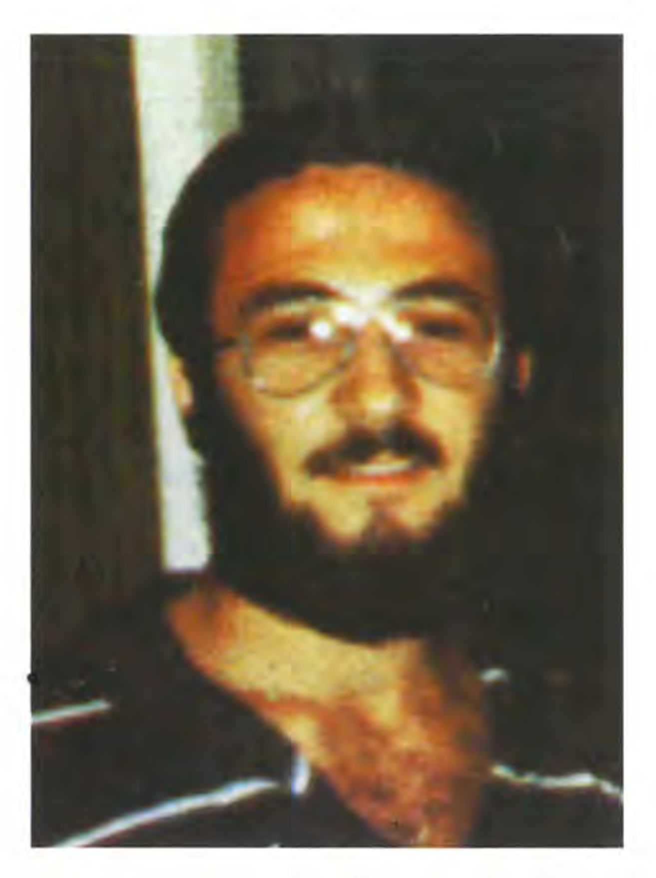
كان العام 1985 عام الانسحاب الاسرائيلي إلى الشريط الحدودي. "الحزام الأمني". حيث تلطى إحتلال إسرائيل بـ"جيش لبنان الجنوبي" أو ميليشيا انطوان



من القصف لمعركة

لحد. مع الانسحاب وبعده. خارج الشريط الحدودي وداخله. استمرّت الاعتداءات الاسرائيلية شبه يومية على البلدات والقرى والأهالي والأشخاص. كما استمرّت في المقابل المقاومة الوطنية. التي خاضت معارك ضارية ضد قوات الاحتلال وبتلاحم أحياناً مع الأهالي وجنود الجيش اللبناني. إلى جانب عمليات عناصرها المتفرقة على مواقع الجيش الاسرائيلي وميليشيا لحد سواء داخل منطقة الشريط الحدودي أو خارجه. والتي تعدّ بالمئات.

كانت معركة الزرارية في قضاء الزهراني (11 آذار. بعد أسبوع من إعلان نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين "الجهاد الدفاعي" ضد اسرائيل) أشدّ معارك المقاومة ضراوة. فبعد أن مهّدت قوات الاحتلال لاقتحام الزرارية بقصف مركّز لمدة ست ساعات ونصف الساعة. فيما كانت مجموعات من قوات الكوماندوس والمظليين الاسرائيليين تهبط بواسطة المروحيات العسكرية فوق التلال المشرفة على البلدة. قامت هذه القوات بتطويق البلدة من جميع منافذها ودفعت إلى أرض المعركة بـ120 آلية مدرعة. في هذا الوقت. بدأت عناصر الجيش اللبناني الموجودة في البلدة إلى جانبها رجال المقاومة والأهالي. شنّ هجمات معاكسة في محاولة لمنع القوات المقتحمة من التقدّم. وجرى التحام عنيف بمختلف أنواع الأسلحة بينها السلاح



خالد علوان

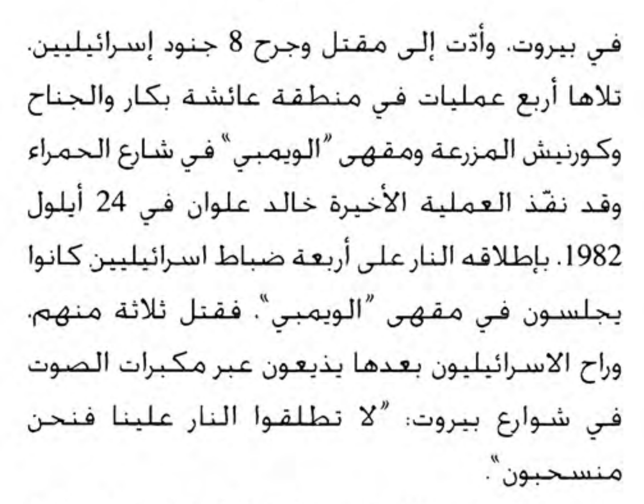


سناء محيدلي

الأبيض. وأقدمت قوات الاحتلال، فور دخولها البلدة، على تدمير المنازل وإطلاق النار عشوائياً على الأهالي. وسقط العشرات من القتلى.

لقد أثبتت عمليات المقاومة الوطنية، على حد ما اعترف به رئيس الأركان الاسرائيلي الجنرال رافائيل إيتان وما قاله: "إن لبنان ليس صحراء سيناء الرملية الجدباء حيث مكثت اسرائيل 13 عاماً. بل إن لبنان مستنقع قد يتورط فيه الجيش الاسرائيلي على نحو لا يرجى فيه الخلاص". عقب تفجير مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي في صور يوم 11 تشرين الثاني 1982 الذي سقط فيه نحو 91 قتيلاً وأكثر من 100 جريح.

ومنذ ذلك اليوم، تصاعدت عمليات المقاومة الوطنية. وقبله بقليل، كانت عملية 21 أيلول 1982 الجريئة التي نفّذتها المقاومة في منطقة الصنائع في بيروت، وأدّت إلى مقتل وجرح 8 جنود إسرائيليين. تلاها أربع عمليات في منطقة عائشة بكار والجناح وكورنيش المزرعة ومقهى "الويمبي" في شارع الحمراء وقد نفّذ العملية الأخيرة خالد علوان في 24 أيلول 1982، بإطلاقه النار على أربعة ضباط اسرائيليين كانوا يجلسون في مقهى "الويمبي"، فقتل ثلاثة منهم، وراح الاسرائيليون بعدها يذيعون عبر مكبرات الصوت في شوارع بيروت: "لا تطلقوا النار علينا فنحن منسحبون".



وسلسلة العمليات التي نفّذتها المقاومة الوطنية بين 1982 و1985 أدّت إلى خطف البريق العسكري الذي "تمتّع" به جنرالات اسرائيل جراء حروبهم النظامية مع الدول العربية وإلى فقدان صورة الجندي الاسرائيلي "السوبرمان" من عيون العرب والعالم.

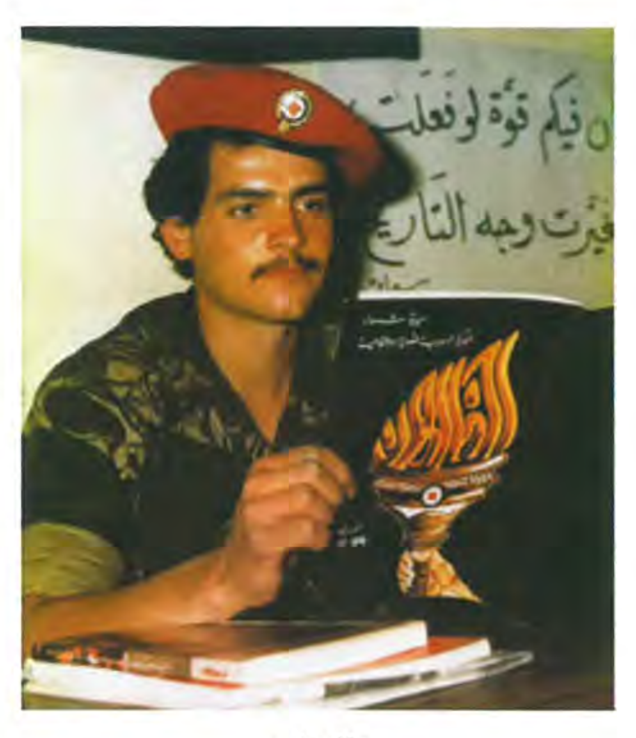


وجدي الصايغ

واعترف وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين انه "ليس هنك خط واضح بين القوة المقاتلة والسكان. فأنت لا تعرف إذا كانت فتاة تتقدم باتجاه حاجز هي مجرد فتاة عادية أم قنبلة انتحارية... ولا تعرف ما إذا كان مدني يسير إلى جانب الطريق هو مجرد مدني...". وكشف رابين أن 21 جندياً اسرائيلياً انتحروا في لبنان خلال تأديتهم الخدمة العسكرية. وقال إن الإجهاد في الجنوب اللبناني هو أحد الأسباب وراء ذلك.

ونقل تقرير أميركي عن أبراهام بورغ (أحد القادة العسكريين الاسرائيليين، ابن وزير الأديان في الحكومة الاسرائيلية يوسف بورغ) قوله عن تجربته وقت الاحتلال في لبنان "إنك أبداً لا تعرف مكان العدو. إنها حرب لم يجربها الاسرائيليون. لقد قاتلنا الجيوش الأردنية والسورية والمصرية. ولكننا لم نقاتل أبداً المدنيين (...) حيث خطوت فأنت محاصر بالحرب... وكل ما حولك هو عدو: الطريق، الشاحنة، الطعام، البحر... إنني لا أستطيع أن أحارب هؤلاء جميعاً".

وفي ثبته لـ"وثائق الحرب اللبنانية - العام 1985



مالك وهبي

يذكر "المركز التربوي للأبحاث والتوثيق" في الخانة المخصصة لكل شهر من شهور العام 1985 عدد عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الجيش الاسرائيلي وميليشيا لحد:

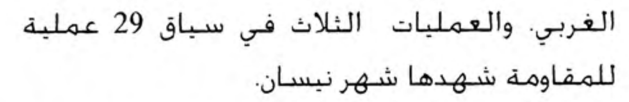
- 185 عملية في كانون الثاني، أوقعت 28 قتيلاً و45 جريحاً.

- 210 عمليات في شباط، أوقعت 35 قتيلاً و95 جريحاً.

- 226 عملية في آذار، أبرزها العملية الانتحارية بالقرب من المطلة، والعملية الانتحارية التي نفّذها وجدي الصايغ على طريق جزين - كفرحونة، وأسفرت جميعاً عن مقتل 19 جندياً اسرائيلياً وجرح 41 آخرين.

- ثلاث عمليات انتحارية أوقعت عدداً من القتلى في الجنود الاسرائيليين: الأولى، نفّذتها سناء محيدلي على طريق باتر - جزين، والثانية نفّذها مالك وهبي على مدخل جسر القاسمية الشرقي، والثالثة نفّذتها لولا الياس عبود على مدخل بلدة القرعون في البقاع

القتلى بالعشرات



الغربي. والعمليات الثلاث في سياق 29 عملية للمقاومة شهدها شهر نيسان.

- 21 عملية في أيار، أبرزها العملية الانتحارية التي نفّذتها وفاء نور الدين على مدخل حاصبيا.

- 23 عملية في حزيران، أكثرها ضد جيش لبنان الجنوبي.

- 27 عملية في تموز، أبرزها أربع انتحارية، نفّذها هشام ابراهيم عباس في تلة كفرتبنيت، ابتسام حرب في رأس البياضة على طريق صور، خالد أزرق عند بوابة الزامرية، وعلي غازي طالب في بلدة أرنون.

- 30 عملية في آب، أبرزها ثلاث انتحارية، نفّذها جمال ساطي ضد مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي في حاصبيا، عبد اللّه محمد خالد عبد القادر على معبر بيت ياحون قضاء بنت جبيل، ومناع قطايا في مزرعة ريمات قضاء جزين.



بين الرغيف والمدفع

- 29 عملية في أيلول، بينها ثلاث عمليات انتحارية نفّذها عصام أحمد حسين خضر في مثلث كفرحونة قضاء جزين، ومريم خير الدين في زغلة قضاء حاصبيا، وعلي طلبة حسن في رأس البياضة في منطقة صور.

- 31 عملية في تشرين الأول، بينهما عمليتان انتحاريتان نفذهما أحمد جمعة على بوابة ياحون.



البير منصور ومصير الذهب

ومجموعة انتحارية ضد محطة إذاعة "صوت الأمل" الناطقة بلسان ميليشيا لحد على الحدود في منطقة مرجعيون.

- 26 عملية في تشرين الثاني. بينها ثلاث عمليات انتحارية نفّذها عمّار الأعسر في بلدة أرنون. ومجموعة انتحارية في منطقة خلة خازن في جبل الريحان. وحميدة مصطفى طاهر في مزرعة ريمات قضاء جزين.

- 28 عملية في كانون الأول.

الوضع الاقتصادي (1985)

مع مطلع هذا العام أخذت كلمة "التجويع" تحتلّ مكاناً لها في أحاديث اللبنانيين اليومية إلى جانب "المدفع" و"الموت" و"القهر" و"التهجير"... و"المؤامرة". ومنذ أواخر كانون الثاني (1985) أخذ الدولار يعرف ارتفاعاً يومياً تقريباً من 8 ليرات... إلى حوالى 20 ليرة في أواخر السنة. وارتفعت أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية كافة. وصاحب الارتفاع احتجاجات واسعة. أبرزها تظاهرة كبرى ضمّت أكثر من 30 ألفاً في بيروت (26 آذار). ومواقف بعض القيادات التي حمّلت السلطة مسؤولية التدهور الاقتصادي. فتساءل النائب ألبير منصور عن مصير ذهب احتياط النقد الأجنبي في المصرف المركزي. وحمّل العميد ريمون إده "السلطة العليا" (رئيس الجمهورية) مسؤولية الكارثة المالية نتيجة قرارها سحب مليار دولار من المصرف المركزي ودفعها لأميركا ثمن سلاح. وتساءل لماذا قرّر الرئيس أمين الجميّل دفع المليار دولار نقداً؟ وقال نائب رئيس مجلس النواب منير أبو فاضل إن المؤامرة الاقتصادية والسياسية لا تزال قائمة. بل إن البعض عمد إلى استغلال بعض القضايا والمشاكل بهدف ضرب اقتصادنا.

القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة لم تؤدّ إلى نتيجة. والرئيس الجميّل اعتبر "أن الأزمة الاقتصادية أكبر من لبنان" (14 شباط). والرئيس كرامي حذّر من انهيار اقتصادي يعمل له المتضررون من مساعي الخلاص. "وهم الذين يعملون على تفجير الساحة. وخطف المواطنين والتضييق عليهم من وراء الحصار التمويني والحصار السياسي وإقفال المعابر. وإلهاء الناس وراء الرغيف وصفيحة البنزين (...). أن كل هذا تأكّد لي من خلال اتصالات يقوم بها البعض مع بعض الموظفين طالبين إليهم المساعدة بكل الوسائل من أجل العمل على إفلاس هذا البلد وانهيار اقتصاده انهياراً كاملاً. وهم كي يعزّزوا دورهم ويعطوا لأنفسهم المكانة والأهمية. يعلنون أنهم كانوا في أميركا وهم عائدون منها. لكنهم خاسئون هم ومَن وراءهم" (20 أيلول).



الملك فهد



الرئيس القذافي



الملك حسين



الملك الحسن الثاني

مواقف الدول العربية

استمرّت هذه المواقف معبّرة عن "العاطفة الأخوية" إزاء لبنان، وإدانة الممارسات الاسرائيلية، وغاب عنها كل موقف أو قرار حاسم.



الرئيس مبارك



الوزير عبد المجيد

جامعة الدول العربية دعت مجلس الأمن إلى إدانة الممارسات الاسرائيلية (3 آذار). وأسف أمينها العام الشاذلي القليبي لـ"الفيتو" الأميركي في المجلس، مشيداً في الوقت نفسه بموقف فرنسا التي قاومت الضغوط وصوّتت إلى جانب مشروع القرار اللبناني الذي يدين الممارسات الاسرائيلية في جنوب لبنان (13 آذار). ووجّه القليبي نداء إلى جميع الدول العربية الأعضاء في الجامعة من أجل مساندة لبنان بجميع الوسائل المادية والدبلوماسية والإعلامية (25 آذار). وفي اليوم التالي، أكّد مجلس الجامعة دعمه لجهود الحكومة اللبنانية لإزالة الاحتلال الاسرائيلي. وأشاد بالأعمال البطولية التي تنفّذها المقاومة الوطنية. وعاد مجلس الجامعة وأدان من جديد (9 نيسان) "ممارسات الكيان الصهيوني واعتداءاته الوحشية ضد القرى والمدن اللبنانية والمخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان". وحدّد القليبي (26 نيسان) يوم 7 حزيران الذي سيكون "يوماً لدعم صمود المقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان". وسيتضمن تنظيم حملات تبرّع في جميع الدول العربية. ودعا مجلس الجامعة (9 حزيران) إلى وقف "فوري وكامل" لإطلاق النار في المخيمات، كما دعا الحكومة اللبنانية للتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ملك المغرب الحسن الثاني قال: "لا يمكن إجراء أية مفاوضات يمكن أن تفضي إلى نتيجة في شأن جنوبي لبنان ما لم يفرض النظام والأمن وسلطة الدولة في كل أنحاء لبنان" (8 كانون الثاني). والعاهل

الأردني الملك حسين أعلن أن الأردن سيستأنف تسيير طائراته إلى مطار بيروت "عندما يعود مطاراً تابعاً لدولة عربية شقيقة ذات سيادة..." (8 تموز). ودعا الشعب اللبناني (أن يرحم حاله وبلده وأبناءه والأجيال المتعاقبة" (2 تشرين الثاني).

الكويت دعت سورية لبذل كل الجهود لحقن الدماء في القتال الدائر في لبنان (29 أيلول). أما المملكة العربية السعودية فكانت دعت الدول العربية إلى التدخّل في لبنان والعمل على وقف سفك الدماء وضمان حقوق الفلسطينيين (25 أيار). ثم أعلن الملك فهد بن عبد العزيز عن استعداد المملكة للاشتراك في أي اجتماع عربي ينتهي بحلول فورية لوقف المعارك (11 حزيران).

الزعيم الليبي معمّر القذافي حمّل "سورية مسؤولية كبيرة لما يجري في المخيّمات الفلسطينية في بيروت. لا لأن سورية تقوم بهذا العمل، ولكن لكونها قادرة على التدخّل" (12 حزيران). ثم عاد وأكّد دعم بلاده لسورية "التي يعود إليها حل القضية اللبنانية بطريقة وحدوية. وهذه المسألة يجب أن تحل. فمن الخطأ أن يستمرّ لبنان في وسط سورية. وهذا لا يعني أن سورية يجب أن تستعمر لبنان أو تسحق اللبنانيين. إذا قامت سورية بضمّ لبنان وحدوياً فيجب أن ندعمها بكل قوانا" (1 أيلول).

الرئيس المصري حسني مبارك دعا إلى "انسحاب القوات الاسرائيلية والأجنبية" من لبنان "لكي يتمكّن الشعب اللبناني من تقرير مصيره..." (8 كانون الثاني). وسارت الدبلوماسية المصرية، إزاء الأزمة اللبنانية، في إطار هذا العنوان الذي وضعه الرئيس مبارك. كما برز ذلك في تصريحات وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي (11 كانون الثاني)، ووزير الخارجية عصمت عبد المجيد (31 كانون الثاني و7 شباط)، ورئيس الوزراء كمال حسن علي الذي أكّد أن "العلاقات المصرية - الاسرائيلية رهن بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان..." (8 شباط). فيصف الرئيس مبارك الانسحاب الاسرائيلي من صيدا بأنه "خطوة جيدة" باتجاه تحسين العلاقات بين العرب واسرائيل (17 شباط). ليعود ويقول، نتيجة "القبضة الحديدية الاسرائيلية في الجنوب"، أن "على اسرائيل أن تعجّل في انسحابها من لبنان" (15 آذار). ومع استمرار دوامة العنف الداخلي اللبناني، أعلن مبارك أن "الحل للمشكلة اللبنانية أن نترك اللبنانيين يحلّون مشاكلهم ونساعدهم على ذلك. لكن طالما هناك تدخّل في لبنان، وطالما فيه قوى عسكرية غير لبنانية، فلن تستقر الأمور إطلاقاً" (4 نيسان). ويضيف، بعد أيام قليلة، "أن وراء الأحداث المؤسفة في لبنان قوى خارجية تصفّي حساباتها عبر الأطراف اللبنانيين المتصارعين..." (27 نيسان). و"ننبّه جميع الأطراف أننا لن نسمح بتردّي الأوضاع إلى هذا الدرك، لأن لمصر مسؤولياتها التاريخية والقومية في الحفاظ على تماسك المجتمع اللبناني والذود عن وحدته الوطنية" (2 أيار).

المواقف الدولية

- إسرائيل (حكومة وحدة وطنية: شمعون بيريز رئيس الحكومة، رابين وزير الدفاع، شامير وزير الخارجية... أوري لوبراني المنسّق الإسرائيلي في جنوب لبنان) بدأت، منذ مطلع السنة (1985) تحضر للانسحاب من الجنوب، فتنشر بيانات إحصائية حول خسائرها في لبنان، وتعلن عن قرارها سحب قواتها من لبنان، (14 كانون الثاني). وأكثر ما لفت في تصريحات مسؤوليها، تصريح اسحق رابين (11 شباط) الذي قال "إن إسرائيل أطلقت مارد الإرهاب الشيعي من القمقم" في لبنان،

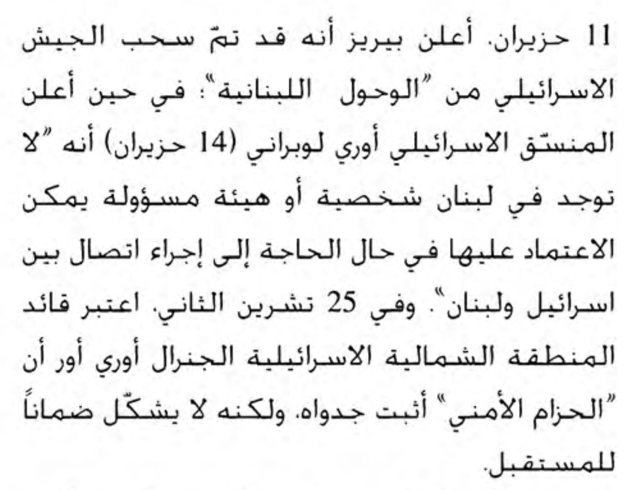


حجة الاسلام رفسنجاني



حجة الإسلام خامنئي

وحذّر من إنه "إذا استمرّ الإرهاب الشيعي بعد انسحابنا من لبنان، فسيكون ذلك مشكلة خطرة"؛ وأردف، بعد يومين، إنه يرى "في الإرهاب الآتي من لبنان القضية الأمنية المركزية لاسرائيل في المستقبل القريب". وفي 16 آذار، قال إن الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 جعل من سورية "صاحبة الملكية السياسية الحقيقية للبنان"؛ وكشف (في 2 نيسان) أن الدولة العبرية تنوي إنشاء "حزام أمني" في جنوب لبنان. وبعد ثلاثة أيام (أي في 5 نيسان) أعلن رئيس الوزراء شمعون بيريز أن اسرائيل "ستشجع قيام ميليشيات محلية مسيحية وشيعية ودرزية في القرى التي ستدخل ضمن نطاق مناطق الأمن التي سينشئها الجيش الاسرائيلي على طول الحدود في جنوبي لبنان". وفي



11 حزيران، أعلن بيريز أنه قد تمّ سحب الجيش الاسرائيلي من "الوحول اللبنانية"؛ في حين أعلن المنسّق الاسرائيلي أوري لوبراني (14 حزيران) أنه "لا توجد في لبنان شخصية أو هيئة مسؤولة يمكن الاعتماد عليها في حال الحاجة إلى إجراء اتصال بين اسرائيل ولبنان". وفي 25 تشرين الثاني، اعتبر قائد المنطقة الشمالية الاسرائيلية الجنرال أوري أور أن "الحزام الأمني" أثبت جدواه، ولكنه لا يشكّل ضماناً للمستقبل.

- الموقف الإيراني في لبنان أخذ بعداً مهماً مع دعوة حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني رئيس "مجلس الشورى الإسلامي" الإيراني إلى إقامة "لبنان مسلم" لا تقسمه "مؤامرة تقسيمية". وقال: "نأمل في أن



البابا يوحنا بولس الثاني

يلعب لبنان مستقل مسلم تحكمه غالبية شعبه، دوره في المنطقة" (10 أيار). وفي 19 آب، قال علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني، في معرض دعوته جميع القوى اللبنانية إلى العمل من أجل الحفاظ على وحدة لبنان، إن "حزب اللّه" بات قوة مؤثرة في الساحة السياسية اللبنانية. وقبيل نهاية السنة (26 كانون الأول)، دعا الرئيس الإيراني حجة الإسلام علي خامنئي، مسلمي لبنان إلى تشكيل حكومة إسلامية "للحفاظ على الطبيعة الإسلامية للبنان".

- دولة الفاتيكان، وعلى لسان البابا يوحنا بولس الثاني، دعت لوقف التدخلات الخارجية في الصراعات الدائرة في لبنان (12 كانون الثاني). وقال البابا إن بالإمكان "قيام اتفاق منصف وطويل الأمد على القضايا المتعلقة بالاعتراف المتبادل بحقوق كل طائفة وخصائصها" (28 كانون الثاني). وأكّد لوفد نيابي لبناني (30 آذار) دعمه "للشرعية ووحدة اللبنانيين" (في حين كانت انتفاضة القوات تركّز على "المجتمع المسيحي"). ووجّه البابا (في 10 أيار) نداء إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لـ"عدم التخلي عن لبنان". كما وجّه نداء إلى المسيحيين والمسلمين في لبنان (19 أيار) من أجل المباشرة في "حوار أساسي". استكمله (في 8 حزيران) بالدعوة إلى أخذ التعددية الثقافية والتنوّع الديني في الاعتبار في أي حل للنزاع في لبنان.

- الاتحاد السوفياتي انتقد اسرائيل في محادثات الناقورة، واعتبر بعد قرار اسرائيل الانسحاب أنها لم تفعل ذلك "حباً بالسلام"، وإنما لأنها مرغمة لتواجه إفلاسها العسكري والسياسي (20 كانون الثاني).

وحول أحداث الانتفاضة في الشرقية (آذار)، اعتبرت موسكو أن اسرائيل وراء هذه الأحداث في إطار سعيها إلى إنشاء كانتونات. وأصدر الاتحاد السوفياتي بياناً رسمياً (10 نيسان) حمل فيه بعنف على السياسة الاسرائيلية في لبنان، ودعا إلى انسحاب اسرائيلي فوري وغير مشروط من كل الأراضي اللبنانية وفقاً لقرارات مجلس الأمن. وندّدت اللجنة السوفياتية للتضامن الأفرو - آسيوي (23 نيسان) بجرائم اسرائيل وعملائها التي تقترفها بحق الشعب اللبناني. واتهم السوفيات (29 آب) أميركا واسرائيل بالحؤول دون تحقيق التسوية العادلة للنزاع اللبناني وتحويل لبنان إلى بؤرة عدم استقرار دائم، وأكّدوا وصول مجموعة خاصة من الاستخبارات الأميركية إلى بيروت؛ وجدّدوا (17 أيلول) دعمهم وتأييدهم للمقاومة الوطنية اللبنانية.

- فرنسا أعلنت (17 كانون الثاني) أن سياستها في لبنان "لم تتغير"، وأن المراقبين الفرنسيين "يواصلون مهمتهم للسلام". وأكّد وزير خارجيتها رولان دوما (26



جنود فوق الية اثناء الغزو

آذار) أن فرنسا ستبقي "وجودها الدبلوماسي والعملي" في لبنان. وأنها لن ترضخ "لأي عنف أو تهديد أو ابتزاز". واقترح دوما (17 أيار) على وزيري الخارجية السوفياتي والأميركي، غروميكو وشولتز، تأييد عقد مؤتمر مصالحة وطني في لبنان وتوسيع دور قوة الطوارئ الدولية في الجنوب.

- مستشار النمسا سابقاً، برونو كرايسكي أكّد، في 26 شباط، أن "نتائج الحرب في لبنان أدّت إلى شبه كارثة بالنسبة إلى اسرائيل" التي لم تحقّق أياً من أهدافها وخسرت الكثير "وخاصة خسائرها البشرية التي تتزايد باستمرار".

- بريطانيا اعتبرت الاجتياح الاسرائيلي للبنان عملاً غير شرعي، وأدانت أعمال العنف ضد أهالي الجنوب (21 شباط). ووزير خارجيتها جيفري هاو أعلن أنه "من الصعب جداً إعفاء إسرائيل من مسؤولية ما يجري من تدهور في جنوب لبنان" (3 أيار). وفي 17 أيلول، أعلنت وزارة الخارجية البريطانية، أن الحكومة البريطانية "تؤيد الجهود السورية" من أجل التغلّب على العوائق التي تحول دون بدء المؤتمر الوطني المقترح عقده في دمشق من أجل تحقيق المصالحة الوطنية اللبنانية.

- وزراء خارجية دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية



هنري كيسنجر

أصدروا بياناً (12 شباط) رحّبوا فيه بقرار اسرائيل الانسحاب من "أراضي محتلة". وأعلنوا أنهم يتطلعون "إلى الحكومة السورية من أجل تسهيل مهمة منع أعمال عنف جديدة، ومن أجل مساعدة لبنان على استعادة كل أراضيه". ووافق البرلمان الأوروبي (9 أيار) على مشروع قرار قدّمته الأحزاب الديمقراطية المسيحية والاشتراكية الديمقراطية الأوروبية الذي يندّد "بأي تدخّل أجنبي في الشؤون الداخلية للبنان". ودعت بلدان السوق الأوروبية المشتركة، في بيان (20 أيار) إلى عقد "مؤتمر مصالحة وطنية حقيقية في لبنان".

- الأمم المتحدة أعربت، بلسان أمينها العام بيريز دي كويلار عن القلق على سلامة جنود القوات الدولية في الجنوب (27 شباط). ومجلس الأمن لم يتوصّل إلى تبنّي القرار اللبناني الذي يدعو إلى إدانة الممارسات الاسرائيلية في الجنوب بسبب الفيتو الأميركي (12 آذار). ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة بريان أوركهارت أكّد "أن الحل في الجنوب هو بتنفيذ القرار 425، والتعاون بين السلطات اللبنانية والجيش اللبناني وقوات الطوارئ الدولية" (4 نيسان). ومجلس الأمن دعا بالإجماع إلى نهاية لأعمال العنف ضد المدنيين في لبنان وخصوصاً بحق اللاجئين الفلسطينيين (2 حزيران) ولكن لبنان رفض هذا القرار الدولي لأنه يعد خرقاً لسيادته. والأمين العام دو كويلار تعهّد بمواصلة جهوده من أجل حشد أكبر مساعدات ممكنة للبنان، وأعلن أن برامج الأمم المتحدة لإعادة إعمار لبنان توقفت عملياً منذ منتصف حزيران الماضي (1985) بسبب المشكلات الأمنية في البلاد، وإن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي يتوقف بدرجة كبيرة على وقف الأعمال الحربية (21 تشرين الأول).

- الولايات المتحدة أيّدت مفاوضات الناقورة (كانون الثاني)، ووزير خارجيتها الأسبق، الكسندر هيغ، قال إنه كان ينبغي للرئيس رونالد ريغان أن يأمر بشنّ هجمات على القوات السورية في لبنان انتقاماً لتفجير السفارة الأميركية في بيروت في نيسان 1983 (7 شباط). ووصف "مسؤول أميركي" التطورات في المنطقة الشرقية بأنها "خطيرة جداً" (19 آذار)، ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر قال إن الخطر الأكبر على اسرائيل ليس في أزماتها الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية، بل في خسارتها المعنوية التي سبّبها غزوها للبنان وانسحابها الحالي منه (3 نيسان). إدوارد جيرجيان، الناطق باسم الخارجية الأميركية، أكّد أن الولايات المتحدة تفتقر إلى وسائل لمساعدة لبنان على تحقيق الاستقرار (18نيسان).

أحداث 1986



من زاوية الواقف على الحدث اليومي والمراقب والموثّق. أجمل رجا سري الدين (وثائق الحرب اللبنانية لعام 1986، المركز العربي للأبحاث والتوثيق) "لبنان 1986" بقوله إنه "بقي في دوامة العنف يختصر أزمات المنطقة التي تضغط على زناد الجولات القتالية في معظم المعارك (...) وأرض لبنان تحوّلت في العام 1986 من "رمال

متحركة" تحت أقدام الغزاة والطامعين إلى "كمائن متنقلة" تغتال الأبرياء (...) وتجاوز الصراع في لبنان نطاق الجبهات التقليدية واخترق خطوط التماس والمعابر ليسجل أبشع المعارك بين أبناء الصف الواحد والحزب الواحد والدين الواحد والقضية الواحدة في مختلف المناطق (...) وقد سجّل العام 1986 سقوط 2592 قتيلاً وأكثر من 7250 جريحاً... بالإضافة إلى التصفيات السرية التي نفّذتها القوات اللبنانية ضد أنصار إيلي حبيقة في المناطق الشرقية (...) ولعل أبرز ما تميز به الوضع الأمني في العام 1986، عمليات الاغتيال التي بلغت 42 عملية طالت رموزاً وطنية وسياسية وأقلاماً جريئة (...).

"إن إسرائيل تعتبر أن لبنان "غلطة جغرافية" حان وقت تصحيحها بإعادة تفصيل الكيان اللبناني من خلال التقاسم والتقسيم. ومشروع تقاسم لبنان بين إسرائيل وسورية لم يعد سراً من أسرار الآلهة. فهو مشروع إسرائيلي قديم تبناه مسؤولون أميركيون كبار ورفضته سورية بالوسائل الدبلوماسية ومن خلال محادثات أجراها موفد الرئيس ريغان يومذاك ماكفرلين مع كبار المسؤولين السوريين في دمشق. ويقضي المشروع بأن يصبح الجنوب تحت السيطرة الإسرائيلية، والبقاع وجزء من الشمال تحت السيطرة السورية. فيعود لبنان الكبير كما كان من قبل صغيراً. و من أجل بلوغ هذه الغاية، دخلت إسرائيل من بوابة الجنوب (...) وبالتالي، فلا يعود باستطاعة سورية الإنسحاب من المناطق التي تتواجد فيها لأسباب أمنية، ما دامت إسرائيل موجودة في الجنوب، فيتم عندئذ التقاسم الواقعي بين سورية وإسرائيل" (كانت هذه النظرة تحظى بهامش صدقية واسع، واعتقد بها كثيرون حتى كان التحرير والانسحاب الإسرائيلي في أيار 2000 وبقاء القوات السورية بعده حتى اليوم، خريف 2001).

الشيخ راغب حرب

ملخص الوضع الأمني

إن ما ميّز الحرب اللبنانية في العام 1986 أنها تجاوزت الجبهات التقليدية على المحاور وخطوط التماس في الجبل والجنوب والشمال والعاصمة لتسجل معارك في عمق أحياء ومناطق أبناء الصف الواحد (97 اشتباكاً داخلياً بين حلفاء وعناصر حزبية من طرف واحد)، وعمليات اغتيال (42 عملية) أبرزها اغتيال الشيخ صبحي الصالح (7 تشرين الأول)، والملحق العسكري في السفارة الفرنسية الكولونيل كريستيان غوتيير (18 أيلول)، وقائد اللواء الخامس في الجيش اللبناني العقيد الركن خليل كنعان (29 أيلول).

أحداث المناطق "الوطنية – الإسلامية" الأمنية

الأحزاب: توالى فشل إتفاق دمشق الأمني (1985) فصولاً. وكان فصله الأول في مطلع العام 1986 (4 كانون الثاني) عندما تعرض أنطوان العلم، أحد المسؤولين العسكريين في الحزب السوري القومي الاجتماعي لإطلاق نار قرب سينما فرساي في شارع الحمراء من العاصمة تلاه انتشار كثيف للمسلحين. وبعده تعرّض طارق نصر الدين، عضو قيادة المؤتمر الشعبي للقوى الإسلامية والوطنية، لمحاولة اغتيال في منزله في محلة كاراكاس (22 كانون الثاني)، وبعده إطلاق نار على المسؤول التنظيمي لحركة أمل في الجنوب محمود الفقيه أثناء مروره في منطقة الجيّة (7 شباط)؛ وبعد يومين، اغتيال رئيس لجنة المساجد والأحياء الإسلامية في طرابلس خليل عكاوي، وتوتر في المدينة واجتماع طارئ لـ"اللقاء الإسلامي" برئاسة أمير حركة التوحيد الشيخ سعيد شعبان.

اشتدّ التوتّر في بيروت في أعقاب الحادث الأمني أثناء افتتاح المعرض السنوي للجنة الفنية للإعلام الإسلامي لدعم "المقاومة الإسلامية" في القاعة الزجاجية لوزارة السياحة في الذكرى السنوية الثانية لاغتيال الشيخ راغب حرب، بين مسلحين من "حزب اللّه" ودورية تابعة للقوة الخاصة أمام مصرف لبنان في شارع الحمراء (القوة الخاصة من الجيش اللبناني والدرك، ومشكّلة بموجب خطة أمنية تشرف عليها لجنة أمنية يرأسها رئيس الحكومة رشيد كرامي)، وسقوط قتيل و3 جرحى. وأعقب الحادث انتشار كثيف للمسلحين وخطف 7 ضباط و20 رقيباً وجندياً (16 شباط)؛ وفي اليوم التالي، جرت محاولة اغتيال المسؤول عن العلاقات السياسية في الحزب الشيوعي في الجنوب حسن شمس الدين، وبعده بيومين اغتيل عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي خليل نعوس في وطى المصيطبة، فدعت الأحزاب الوطنية والتقدمية إلى إضراب سلمي في بيروت معتبرة "الجريمة محاولة مفضوحة لإرباك الساحة الوطنية وزرع الفتنة فيها".

في 23 شباط، وقعت اشتباكات عنيفة بين عناصر من الحزب الشيوعي وأخرى من حزب اللّه في محيط سفارة جمهورية إيران الإسلامية، لم تهدأ إلا بعد اتصالات أجراها رئيس حركة أمل، والحزب التقدمي وفريق المراقبين السوريين ولجنة التنسيق الأمنية. وفي اليوم التالي، اغتيل عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي سهيل طويلة بعد خطفه، كما اغتيل الأمين العام "للتنظيم الشعبي الناصري – قوات ناصر"، عصام العرب داخل منزله.

وتلقّى الحزب الشيوعي ضربة أخرى باغتيال مسؤوله السياسي في النبطية كامل الصباح وعضو الحزب في منطقة صور خضر جوني، إضافة إلى اغتيال عنصرين في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية (7 نيسان).

ومع هدوء جبهة حزب اللّه – الشيوعي، انفجر الوضع بين حزب اللّه والحزب السوري القومي الإجتماعي في حزيران في بلدة مشغرة، وساد توتّر شديد في المنطقة، ووقعت اشتباكات ضارية بينهما خاصة على أثر الإعلان عن تصفية القوميين جورج أبو مراد وكميل بركة (12 حزيران)، وطالت الاشتباكات، إضافة إلى مشغرة، قرى سحمر وعين التينة وعيتنيت. ولم يهدأ الوضع إلاّ بعد الاتفاق على تمركز سرية من الوحدات الخاصة السورية و50 عنصراً من اللواء الأول في الجيش اللبناني في بلدة مشغرة (15 حزيران)؛ وقد تخلل هذا الهدوء، اشتباك آخر، في 2 كانون الأول، أثناء عودة عناصر من "المقاومة الإسلامية" (حزب اللّه) من العملية العسكرية التي نفذتها ضد مواقع



الأسد مستقبلاً جنبلاط وبري

ميليشيا لحد (من أولى العمليات التي بدأتها المقاومة الإسلامية ضد اسرائيل وحلفائها في الشريط الحدودي).

الخلافات المسلحة الأخرى بين أطراف الصف الواحد في المناطق "الوطنية - الإسلامية" كانت كثيرة خلال عام 1986، ولكنها أقل استفحالاً. وكانت لجنة التنسيق المشرفة على الخطة الأمنية بمؤازرة المراقبين السوريين تتوصل، في كل مرة، إلى إيقافها: أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، أمل وقوات الشهيد معروف سعد، أمل و"حركة 6 شباط"، أمل والحزب الشيوعي، وأمل وحزب الله، والحزب القومي و"عناصر منشقّة عنه" (27 حزيران)... لعل أشدها خطراً حادث إطلاق النار عند حاجز للجيش اللبناني على طريق المطار وإصابة ضابط في الجيش وعنصرين من حزب الله (15 تموز)، وإطلاق قذيفة إينرغا على مقر قيادة المراقبين السوريين في فندق بوريفاج (16 تموز)، وتوتّر الوضع بسبب خطف عناصر من حزب الله أربعة جنود سوريين في مشغرة رداً على اعتقال حاجز مشترك من الجيش اللبناني والقوات السورية عنصرين من الحزب (28 تشرين الأول)، وعودة إلى الاشتباكات في طرابلس (19 كانون الأول) للمرة الأولى منذ دخول القوات السورية إلى المدينة بعد "حرب طرابلس" في



اغتيال الشيخ صبحي الصالح

1985 خاصة في أحياء منطقة التبانة بسبب مهاجمة أحد الحواجز السورية (توقفت الاشتباكات في 21 كانون الأول واعتقلت القوات السورية "الأمير" السابق لحركة التوحيد الإسلامي في ميناء طرابلس هاشم منقارة مع عدد من أنصاره، في 26 كانون الأول، في نطاق حملة الدهم والملاحقة للمشبوهين).

اغتيال الشيخ صبحي الصالح

من أبرز الاغتيالات التي طالت شخصيات غير حزبية كان اغتيال الشيخ صبحي الصالح (7 تشرين الأول)، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى، بيد


حرب المخيمات

مسلحين مقنّعين خلال وجوده في ساقيه الجنزير لتفقّد مدرسة الجمعية الخيرية لرعاية أبناء المسلمين. وعلى أثر الحادثة، قطع المفتي حسن خالد زيارته للاتحاد السوفياتي. واستنكرت الجريمة شخصيات رسمية وحزبية وسياسية ودينية وشعبية، ودعا "تجمّع العلماء المسلمين" وعلماء الدين في بيروت وهيئة التنسيق الشمالية والمجلس السياسي الوطني لمدينة صيدا إلى الإضراب.

وقبلها برزت أيضاً حادثة اغتيال الملحق العسكري الفرنسي في بيروت (18 أيلول) أمام مقر السفارة الفرنسية في حي مار تقلا بالحازمية بإطلاق النار على رأسه من مسدس مزوّد بكاتم للصوت. وأعلنت منظمة "جبهة العدالة والإنتقام" مسؤوليتها عن الإغتيال.

حرب المخيمات

هذه الحرب، المندلعة منذ 1984، اجتازت عتبة 1986 لتلج 1987، وهي تنتظر الحل.

شهد العام 1986 "الجولة الثالثة" منها، أو "حرب المخيمات الثالثة". وطالت مخيمات صور وصيدا وبيروت. بدأت في 29 آذار بين "أمل" والمسلحين من اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا. واستمر التقاتل رغم سلسلة اتفاقات وقف إطلاق النار، ورغم

داخل احد المخيمات



رئيس حركة أمل نبيه بري

اجتماع الوزيرين نبيه بري ووليد جنبلاط مع قيادة "جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني" في مكتب نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام (9 نيسان) والخروج باتفاق لوقف إطلاق النار ونشر قوة عسكرية من الجيش اللبناني وفرقاء النزاع حول المخيمات. وبعد ذلك بيومين، اجتمعت القيادة السياسية العليا لهيئة العمل الوطني في بيروت في منزل عاصم قانصوه بحضور الوزيرين بري وجنبلاط وقيادة جبهة الإنقاذ، وأقرّت ما سبق الاتفاق عليه في دمشق.

تقلّصت معارك أمل - المخيمات بعض الشيء، لكنها تجدّدت في 27 أيار في محيط المخيمين المذكورين. وبرزت مواقف سياسية: بري اتّهم رئيس الجمهورية بالتحالف مع ياسر عرفات، ووجه انتقادات لمواقف "حلفائه الوطنيين". ثم صرّح بأنه يريد التفاوض أمنياً مع جماعة ياسر عرفات بعدما أعلنت "جبهة الإنقاذ" الفلسطينية عن عجزها على لجم الموقف، ورد عرفات عن رغبته في الحوار الذي بقي في حدود الإعلان.

ومن أبرز ما رافق حرب المخيمات من خلافات سياسية: إصدار حزب اللّه لبيان (21 أيار) قال فيه: "إن حرب المخيمات لا يخوضها إلاّ عابث أو جاهل أو متآمر". فردّت أمل: "هناك مَن ينصّبون أنفسهم شركاء للّه تعالى فيصدرون الفتاوى والأحكام...". واتهمت أمل في الوقت نفسه، الحزب التقدمي الاشتراكي بأنه سمح للفلسطينيين بحشد قواتهم في الجبل. واستطاع الاجتماع الذي ضمّ بري وجنبلاط ورئيس

جهاز الأمن والإستطلاع في القوات السورية العاملة في لبنان العميد غازي كنعان (2 حزيران) أن يضيّق من شقة الخلاف بين أمل والتقدمي.

أمّا على صعيد خلافات أمل وحزب اللّه حول مخيمي صبرا وشاتيلا، فكانت محاولة المعالجة على يد محمد علي بشارتي النائب الأول لوزير الخارجية الإيراني الذي عقد اجتماعاً في السفارة الإيرانية ضمّه وقيادات من أمل وحزب اللّه. وأعلن بشارتي أنه تمّ التوصل إلى اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار (9-10 حزيران). ولكن ما إن وصل بشارتي إلى طهران عائداً من بيروت حتى انفجر القتال ودام عدّة أيام، تقلّص بعدها بمناوشات محدودة.

وفي مطلع تشرين الأول، عادت حرب المخيمات لتنفجر أكثر من السابق، منطلقة هذه المرة من مخيم الرشيدية (صور)، ثم ما لبثت أن امتدت إلى مخيمي عين الحلوة والمية ومية، حيث تمكن الفلسطينيون من التمدد باتجاه مناطق شرقي صيدا، وخاصة بلدة مغدوشة التي هجّر أهلوها. ثم كان انفجار المعارك حول مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، في الضاحية الجنوبية لبيروت.

تسارعت الحركة السياسية، المحلية والعربية، وتزخّمت حتى طمست "الأزمة اللبنانية" لصالح "الأزمة الفلسطينية" وإن كانت أرض هذه الأزمة هي الأرض اللبنانية: وفد إيراني في المخيمات، ومندوب إيراني في مخيم الرشيدية لمدة ثلاثة أشهر؛ عبد السلام جلود (الرجل الثاني في ليبيا) مكث أيضاً ثلاثة أشهر في دمشق؛ ياسر عرفات بزور عاصمة عربية تلو عاصمة، واجتماعات للمجالس الوزارية في جامعة الدول العربية ووفود عربية إلى لبنان وسوريا، ومواقف دولية، ومؤتمر قمة إسلامي خامس انعقد في الكويت. وكانت مشاريع حلول كثيرة فشلت كلها أمام ضراوة

الشيخ محمد مهدي شمس الدين

المعارك (أمل - المخيمات) خاصة في محيط مخيمات منطقة صيدا، وبالأخص في مغدوشة (الأشهر الأخيرة من السنة 1986).

في 28 تشرين الثاني، أعلن الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري المهندس مصطفى سعد من دمشق، بعد سلسلة اجتماعات عقدت في مقر إقامة الرائد عبد السلام جلود وضمنه مع جورج حاوي أمين عام الحزب الشيوعي وعاصم قانصوه الأمين القطري لمنظمة حزب البعث في لبنان، أن الإتفاق تمّ "على أن تتولى قوة أمنية وطنية موحدة بقيادة الرفيق وليد جنبلاط حفظ الأمن وضمان المرور للجميع على الطريق الساحلية من بيروت حتى صور". وسارعت حركة أمل ورفضت المشروع، وتقدم، في الوقت نفسه، أبو إياد (صلاح خلف) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح (الرجل الثاني بعد عرفات) بثلاثة شروط لوقف الحرب: ينسحب الفلسطينيون من مغدوشة إذا رفعت



الوزير الليبي عبد السلام جلود

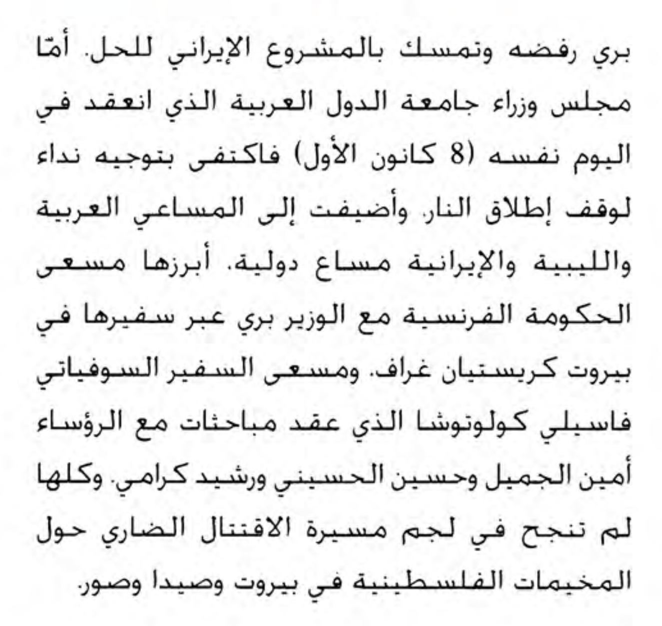


جاك شيراك

أمل الحصار عن مخيم الرشيديّة، السماح للفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم، وتقديم أمل تعهداً علنياً بعدم مهاجمة المخيمات مجدداً.

في 5 كانون الأول، عقد إجتماع ضمّ نائب وزير الخارجية الإيراني ورئيس أمل نبيه بري ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين وقادة الأحزاب الوطنية اللبنانية، وصدر عنه مشروع حل لحرب المخيمات سُمّي "المبادرة الإيرانية" التي قضت بانسحاب الفلسطينيين من بلدة مغدوشة، وفك الحصار عن مخيم الرشيديّة، وتسليم مواقع الفصل بين الطرفين لعناصر من حزب اللّه.

لكن في 8 كانون الأول صدر في دمشق اتفاق عرف باسم "إتفاق جلّود" (نسبة إلى الوزير الليبي) وجاء مطابقاً إلى حد كبير مع "المبادرة الإيرانية". لكن نبيه



بري رفضه وتمسك بالمشروع الإيراني للحل. أمّا مجلس وزراء جامعة الدول العربية الذي انعقد في اليوم نفسه (8 كانون الأول) فاكتفى بتوجيه نداء لوقف إطلاق النار. وأضيفت إلى المساعي العربية والليبية والإيرانية مساع دولية، أبرزها مسعى الحكومة الفرنسية مع الوزير بري عبر سفيرها في بيروت كريستيان غراف، ومسعى السفير السوفياتي فاسيلي كولوتوشا الذي عقد مباحثات مع الرؤساء أمين الجميل وحسين الحسيني ورشيد كرامي. وكلها لم تنجح في لجم مسيرة الاقتتال الضاري حول المخيمات الفلسطينية في بيروت وصيدا وصور.

رهائن أجانب

شكّلت سنة 1986 سنة "الرهائن" بامتياز، سواء لجهة عدد هؤلاء وتعدّد جنسياتهم "حيث بات كل

انسان له سحنة أجنبية من حيث لون الشعر أو البشرة برسم الإحتجاز الذي طال رعايا من دول غربية عديدة". أو لجهة انعكاسات هذه القضية دولياً وخطرها على لبنان والمنطقة.

بداية قضية الرهائن، للعام 1986، كانت مع إعلان "منظمة المستضعفين في العالم"، في 15 شباط، عن اعتقال يهود، أعدمت إثنين منهم، أحدهما الطبيب اللبناني إيلي حلاق.

وفي 6 آذار، أعلنت "منظمة الجهاد الإسلامي" عن إعدام عالم الاجتماع والباحث والكاتب الفرنسي ميشال سورا (المعروف بتأييده القضايا العربية)، وكان خُطف قبل نحو سنة، وأبرزت صورة له قبيل إعدامه. وبعد يومين، خطف أربعة صحافيين فرنسيين، وأعلنت "منظمة القضاء الثوري" مسؤوليتها عن خطفهم. وفي 29 آذار أعلنت "المنظمة الثورية للمسلمين الاشتراكيين" أن حياة الصحافي البريطاني إليك كوليت الذي كانت قد خطفته قبل نحو سنة، باتت في خطر.

وفي 13 نيسان، خطف مدرس إيرلندي في الجامعة الأميركية في بيروت. وفي اليوم نفسه وقعت حادثة لافتة، إذ تم إنقاذ فرنسي مخطوف هو ميشال بريان في منطقة الهرمل، وأعلنت وكالة الأنباء العربية السورية (سانا) أن قوات الأمن السورية تمكنت من إطلاق سراحه بعدما اشتبكت مع خاطفيه، فيما ذكرت وكالة "الأسوشيتد برس" أن ثلاثة من صيادي الأرانب اللبنانيين من آل دندش هم الذين أطلقوا سراحه. وبعد يومين خطف المدرس البريطاني في الجامعة الأميركية جون لي دوغلاس، كما خطف مدير المركز الدولي للغات البريطاني فيليب بادفيلد. وبعد يومين آخرين، أي في 17 نيسان عُثر على جثث البريطانيين الثلاثة: كوليت، دوغلاس وبادفيلد في بلدة بعلشميه قرب بحمدون. وفي 7 أيار خطف الفرنسي كميل سونتاغ (84 عاماً) بينما كان يتنزه مع زوجته على جادة المنارة في بيروت الغربية.

في أيلول خطف أميركيان، وفي 21 تشرين الأول أعلنت "منظمة العدالة الثورية" عن خطفهما من داخل حرم الجامعة الأميركية.

تحرّك العالم لهول هذه العمليات الجارية على أرض لبنان، وجاء تيري ويت، كبير الأساقفة في بريطانيا، إلى لبنان في عدة زيارات لمفاوضة الخاطفين. وتصاعدت لهجة الانذارات ضد لبنان وسورية تحت عنوان "مكافحة الإرهاب"، لتعود وتخف بعض الشيء، ولكن لتثير في الوقت نفسه تساؤلات و"فضائح" عندما بثت شبكة تلفزيون "سي.بي.إس" الأميركية (29 أيار) أن الحكومة الفرنسية وافقت على دفع مليار دولار لإيران مقابل إطلاق رهائنها، وقد ردّ السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة نافياً "هذه المعلومات". وفي 20 حزيران، أطلقت "منظمة العدالة الثورية" رهينتين فرنسيتين، فوجه رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك الشكر لكل من سورية والجزائر وإيران على "المساعي التي بذلتها لإطلاق المخطوفين". وفي اليوم نفسه، أطلق أيضاً سراح طالبين قبرصيين، وقيل إن ذلك تمّ بتدخل شخصي من عرفات.

في حديث مع صحيفة الـ"تايم" الأميركية (12 تشرين الأول)، قال الرئيس حافظ الأسد: "نحن لسنا شرطة دولية للبنان، ولا نمارس سلطة داخلية ولا نتدخل في شؤون أي ميليشيا موجودة في لبنان، والميليشيات هناك كثيرة، ولست أدري لماذا علينا في سورية أن نضرب الآخرين في لبنان، ولماذا علينا أن نضحي بجنودنا من أجل أن نبحث في لبنان أين تقوم هذه المعسكرات ونضرب من فيها".

وقال وزير الحرس الثوري الإيراني السيد محسن رفيق

الرئيس الجميّل والرئيس الفرنسي ميتران

دوست لمجلة "الاكسبرس" الفرنسية (17 تشرين الأول): "إن الإفراج عن الرهائن الفرنسيين في لبنان هو أولاً في يد فرنسا. وما نستطيع فعله هو أن ننصح محتجزي الرهائن إذا كانوا من أصدقائنا، أن يطلقوهم".

في 2 تشرين الثاني، بدأت تتوالى فصول فضيحة، سُمّيت في ما بعد "إيران غيت" (وكانت الحرب العراقية - الإيرانية في أوجها). عندما أعلنت "منظمة الجهاد الإسلامي" عن إطلاقها سراح الأميركي المخطوف دافيد جاكوبسون. فيما ذكرت صحيفة "الواشنطن بوست" (3 تشرين الثاني) أن إيران لعبت دوراً مهماً في إطلاقه. ثم ما لبثت الصحافة الأميركية أن كشفت عن تفاصيل خطيرة أحاطت بإطلاق سراح جاكوبسون. فذكرت، في 4 تشرين الثاني، أن المستشار السابق للرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، روبرت ماكفرلين، قد زار إيران سراً ولعب دوراً في عملية إطلاق سراح جاكوبسون.

مجلة "الشراع" اللبنانية نشرت أن ماكفرلين زار إيران خلال شهر أيلول (أي قبل أقل من شهرين من إطلاق جاكوبسون)، ونزل في فندق الإستقلال (هيلتون سابقاً)، وأجرى اتصالات مع مسؤولين إيرانيين، وكانت صفقة تزويد الولايات المتحدة إيران بمعدات حربية وشحنات من قطع الغيار والذخائر العسكرية. هذه الصفقة التي عاد الرئيس ريغان وكشف عنها في 13 تشرين الثاني بقوله: "لقد زودنا إيران بأسلحة دفاعية قليلة لا تتجاوز حمولة طائرة واحدة ونحن مرتاحون إلى الجهود التي بذلتها إيران وتبذلها حيال الرهائن".

طغت هذه القضية (إيران غيت) على اجتماعات الولايات المتحدة وشغلت رأيها العام. وأكدت طهران أن ماكفرلين زارها بجواز سفر مزور، وأنه أُبعد عن البلاد. فيما بدأت داخل الولايات المتحدة لجان تحقيق من الكونغرس عملها في هذه القضية، وكشفت أن باخرة تولت نقل السلاح والذخائر من إسرائيل إلى إيران. في حين ردت طهران بأنها تشتري السلاح من السوق السوداء دون معرفةٍ بمصدره.

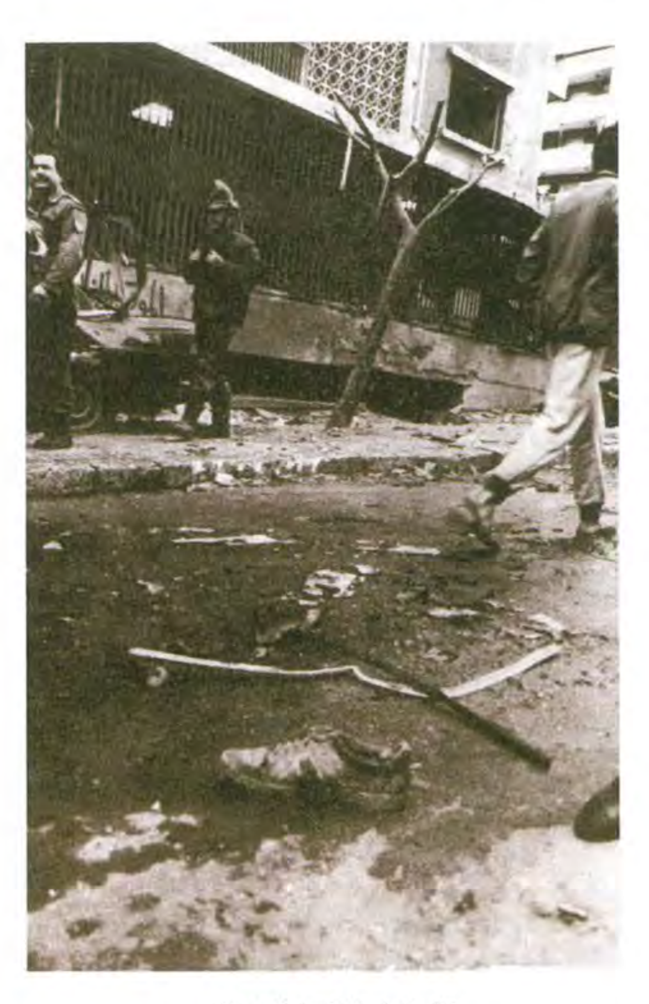
على جبهة الرهائن الأجانب الآخرين، زار بيروت مجدداً مبعوث الكنيسة الأنغليكانية تيري ويت، وقامت بحمايته عناصر من الحزب التقدمي الاشتراكي. وباشر



متفجرات وخراب

مفاوضاته مع الخاطفين. وأثناء ذلك، خطف ثلاثة مدرسين أميركيين ومدرّس هندي من كلية بيروت الجامعية، بل إن ويت نفسه بات محتجزاً ولم يعد أحد يعرف مصيره.

عادت الضجة الدولية حول قضية الرهائن ومكافحة الإرهاب، وسط معلومات عن اتصالات أميركية مع دول حلف الأطلسي بهدف الإقدام على عمل عسكري ضد لبنان وخاطفي الرهائن فيه، وهو ما رفضته فرنسا وبريطانيا، فيما أعلنت قبرص معارضتها لاستخدام القواعد العسكرية على أرضها منطلقاً لهذا العمل. فوجّهت الولايات المتحدة، منفردة، أسطولها السادس إلى المياه الاقليمية اللبنانية. لكن التطورات التي حصلت بعد ذلك، مع مستهل العام 1987، دفعتها إلى التراجع وسحب قواتها البحرية، في الوقت الذي كان فيه رئيس الجمهورية أمين الجميّل يعلن، في بلجيكا وبريطانيا وفرنسا، رفضه لمنطق تفاوض عواصم العالم مع خاطفي الرهائن، ويطرح مشروعه البديل، وهو تقوية الدولة اللبنانية لتستطيع بسط

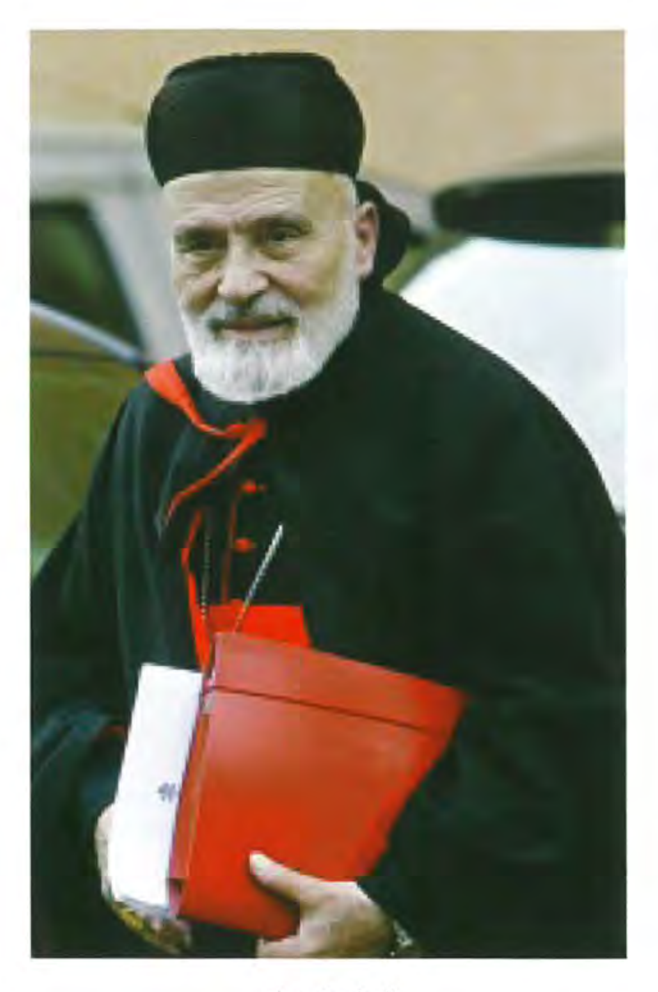


انفجار في الطريق الجديدة

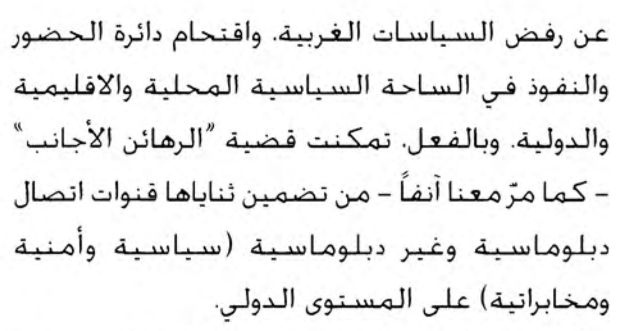
نفوذها على كل أراضيها وتقوم بحماية كل المتواجدين في لبنان (**هذه المادة - رهائن أجنبية - ملخص الثبت التوثيقي الوارد في "وثائق الحرب اللبنانية لعام 1986". المركز العربي للأبحاث والتوثيق**).

خطف، متفجرات، إعدامات

"خطف الرهائن الأجانب"، بمعزل عن الجانب الانساني الذي يبقى مسألة خاصة، قضية سياسية يكمن فيها اعتقاد، يكاد يكون اعتقاد الجميع، حول أن المنظمات التي أقدمت على هذا الأسلوب إنما هي، بمجملها (في العام 1986)، منظمات "أصولية إسلامية" توخت من هذا العمل أقصى درجات التعبير



البطريرك صفير



عن رفض السياسات الغربية، واقتحام دائرة الحضور والنفوذ في الساحة السياسية المحلية والاقليمية والدولية. وبالفعل، تمكنت قضية "الرهائن الأجانب" - كما مرّ معنا آنفاً - من تضمين ثناياها قنوات اتصال دبلوماسية وغير دبلوماسية (سياسية وأمنية ومخابراتية) على المستوى الدولي.

أما قضية "خطف المواطنين اللبنانيين" فاستمرت في العام 1986، ومعها "قضية المخطوفين" عبر لجان أهالي المخطوفين والتنظيمات الإنسانية، تدور فصولاً وتُظهر إحدى أبشع صور الحرب اللبنانية.

بدأ مطلع العام 1986 بخطف الصحافي في جريدة "الجمهورية" في المنطقة الشرقية غسان كفوري



متفجرة البربير

(2 كانون الثاني). والإفراج عنه دلّ على أنه تعرّض للضرب. وتوالت عمليات الخطف، وطالت، (في المناطق الغربية) العشرات من الأشخاص. غالبيتهم من تبادلت الأحزاب المتنازعة اختطافهم. من المخطوفين، سواء كانوا حزبيين أو مواطنين مستقلين، مَن أُفرج عنهم ومنهم مَن عُثر على جثثهم بعد تصفيتهم أو "تنفيذ حكم الإعدام بهم" (عُثر على جثة المربي ميشال واكد من حارة حريك، في 6 شباط بعد 64 يوماً من اختطافه...). ومنهم من بقي مصيرهم مجهولاً.

وكان بارزاً، في مسلسل عمليات الخطف، وقضية المخطوفين، ما أعلنته، في 18 أيار "الحركة المستقلة لتحرير المخطوفين"، عن قتل خمسة مواطنين أرمن، وهددت بتهجير كل المواطنين الأرمن من بيروت الغربية إذا لم يرفض قادتهم "المشروع المسيحي" وإذا لم يدينوا الرئيس أمين الجميّل وحكمه. وكذلك

عشرات الجرحى والقتلى في متفجرة البربير



تسهيل انتشار الجيش

ما أعلنته الحركة نفسها عن خطفها أربعة موظفين مسيحيين يعملون في مطابع جريدة "النهار"، إضافة إلى خمسة طلاب مسيحيين آخرين. لكن وساطات جرت، وتدخل فيها البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير، أدت إلى إطلاقهم جميعاً (19 حزيران). وكان قد مرّ على تنصيب البطريرك أقل من ثلاثة أشهر، وكان قد قال في أول عظة له في يوم تنصيبه (27 نيسان): "كفانا سقوط ضحايا، كفانا ما حلّ بنا من فواجع وخراب، وينبغي بناء الدولة وإنهاء الدويلات القائمة".

وكان بارزاً أيضاً، إقدام حزب الله، في 3 آذار، على إعلان أنه "نفّذ الحكم الشرعي القاضي بقتل القاتل المتعمد والمفسد في الأرض" في 11 مواطناً بينهم امرأتان، بتهمة تأليف "شبكة إرهابية تولّت تنفيذ سلسلة تفجيرات واغتيالات". أبرزها متفجرة بئر العبد التي كانت تستهدف العلامة السيد محمد حسين فضل الله.

نحو 150 متفجرة، بين سيارات مفخخة وعبوات ناسفة وقنابل موقوتة وأصابع ديناميت... شهدها العام 1986 وذهبت بالمئات بين قتلى وجرحى، وتوزعت بصورة شبه "متساوية وعادلة" (من حيث عددها وضحاياها) بين المناطق الشرقية والغربية (خاصة في بيروت وصيدا). وإذا كانت المناطق الغربية عرفت موجة المتفجرات هذه متزامنة مع خلافات ومنازعات



ميشال المر

واشتباكات أحزابها ومنظماتها "الوطنية - الإسلامية - الفلسطينية". فإن المناطق "الشرقية - المسيحية" عرفت حصتها من هذه الموجة بصورة متزامنة أيضاً أو في إطار انتفاضات أهل الصف الواحد أيضاً: القوات اللبنانية (جعجع - حبيقة) والكتائب.

أحداث المناطق "الشرقية - المسيحية" الأمنية (القوات اللبنانية)

ليلة رأس السنة (1985 -1986) استُهدف إيلي حبيقة رئيس الهيئة التنفيذية في القوات، وأسعد شفتري مسؤول الأمن فيها، لمحاولة اغتيال من كمين مسلح عند نهر الموت، وصادف وصول الموكب الذي يرافق رئيس الجمهورية عادة إلى المكان. فجرى تبادل نار بين عناصر الكمين وعناصر الموكب وعناصر حبيقة،



جعجع والغاء الاتفاق الثلاثي

ودخلت أيضاً في الاشتباك قوة من المجلس الحربي الكتائبي، وسقط عدد من القتلى والجرحى.

وبيان القوات اتّهم جهاز أمن رئيس الجمهورية ورئيسه عيد نصر بمسؤولية محاولة اغتيال حبيقة وشفتري و"تنفيذ عمليات إرهابية ضد كل من يعارض سياسة الرئيس أمين الجميّل على الساحة المسيحية...".

وانتشرت حواجز مسلّحة على طريق أنطلياس - الزلقا وفي محيط الكرنتينا والمرفأ، وتحدثت تقارير أمنية عن خطف عدد من الأشخاص، وعن اشتباكات في المناطق المذكورة امتداداً إلى سن الفيل... كل



لقاء جعجع والرئيس الجميل

ذلك في إطار إحتقان سياسي وأمني بين مؤيد للإتفاق الثلاثي (حبيقة - جنبلاط - بري) ومعارض له.

وفيما الوضع على حاله من الإستنفار السياسي والعسكري. ومحاولات حوار يبذلها البعض (بمن فيهم كريم بقرادوني كما أعلن في 10 كانون الثاني) بين مختلف أفرقاء الصف المسيحي تحت سقف الاحتكام إلى بكركي. تعرضت مكاتب جريدة "العمل" لمحاولات إنتزاعها من جماعة حبيقة وإعادتها إلى حزب الكتائب. كما اقتحم مسلحون مطابع جريدة "الجمهورية" في المكلس الموالية لحبيقة (رئيس تحريرها الياس المر نجل ميشال المر). ونشبت معارك (13 كانون الثاني) بين مقاتلين من القوات وآخرين من القوى النظامية الكتائبية بدأت في منطقة جسر الواطي في سن الفيل واتسعت لتشمل جسر الباشا وفرن الشباك والحازمية والتحويطة والمكلس وتل الزعتر وسن الفيل والبوشرية والدورة وبرج حمود والكرنتينا وضبيه ونهر الكلب وعوكر وعمارة شلهوب... وسقط العديد من القتلى والجرحى. وسيطرت بعدها القوات على الطرق الرئيسيّة ما بين قصر بعبدا ومنطقة المتن. كما سيطرت على جيوب لمؤيدي الرئيس الجميّل في ضواحي بيروت الشرقية بالإضافة إلى سيطرتها على الطريق الساحلية بين الدورة وكسروان.

وفيما كان حبيقة يبرر هذه الخطوات بأنها "لوقف



متفجرة عين المريسة

إبتزاز قطع الطرق من مرتزقة صاحب القصر..". كان رئيس هيئة الأركان في القوات سمير جعجع (كان صامتاً وشبه صامت منذ انتفاضة حبيقة - أواسط 1985) يعلن أن رجاله لم يشتركوا في القتال؛ فيما أعلن "مصدر" كتائبي في المتن (رئيس الحزب د. إيلي كرامة) أن العملية مدروسة لإضعاف موقف الرئيس الجميّل في القمة اللبنانية - السورية. وعقد، في الوقت نفسه (13 كانون الثاني)، في مكتب قائد الجيش العماد ميشال عون، في اليرزة، اجتماع بحضوره والوزير جوزف الهاشم والوزير السابق ميشال المر ومدير المخابرات في الجيش سيمون قسيس، أسفر عن اتفاق بتسهيل إنتشار الجيش اللبناني في مناطق الإشتباكات.

جعجع من جديد، عملية عسكرية خاطفة تلغي الاتفاق الثلاثي (15 كانون الثاني)

فيما الجيش يعمل على تنفيذ انتشاره وفق خطة اجتماع اليرزة، والظهور المسلح يتراجع في الطرقات الرئيسية، شنّت قوات جعجع هجوماً مفاجئاً على قوات حبيقة في منطقة أدونيس في كسروان (15 كانون الثاني) تطور إلى معارك ضارية استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة والدبابات وشملت مناطق كسروان والمتن الشمالي والمتن

عين المريسة قبل الانفجار وبعده

الجنوبي والأشرفية ومختلف مناطق وأحياء الضاحية الشرقية وخطوط التماس. كان من نتيجتها سيطرة جعجع على هذه المناطق. وكانت أعنف المعارك تلك التي دارت في منطقة الكرنتينا للسيطرة على المجلس الحربي الكتائبي ومقر الأمن المركزي (مقر إيلي حبيقة ويبعد نحو 300م شمالي المجلس الحربي)، وأدّت هذه الاشتباكات إلى سقوط نحو 200 قتيل و600 جريح. وانتهت باتفاق على وقف إطلاق النار. أعقبته إتصالات لتأمين إخراج حبيقة سالماً من مقره ومعه مساعديه بينهم أسعد شفتري والياس المر. شارك فيها المدبر الرسولي المطران إبراهيم الحلو. وأدّت إلى انتقال حبيقة ومعاونيه و250 مقاتلاً كانوا محاصرين معه إلى وزارة الدفاع في اليرزة، وتقديم استقالته ومغادرة لبنان.

وعقب اجتماع عقد في مقر إقليم المتن الشمالي الكتائبي أعلن رئيس حزب الكتائب إيلي كرامة أن "الوضع الجديد الذي نشأ في شرق بيروت هو إعادة تجميع الحزب ولملمة العائلة من خلال توحيد الكتائب والقوات اللبنانية".

وفي اليوم نفسه (15 كانون الثاني) عقد اجتماع طارئ في منزل الوزير وليد جنبلاط ضمه والوزير نبيه بري وممثلي الحزب التقدمي وحركة أمل في اللجنة الثلاثية التي وقّعت الاتفاق الثلاثي. وبحثوا في "وسائل الرد على الغدر بالإتفاق". متهمين رئيس الجمهورية بعملية الغدر. وأعلنت أحزاب "جبهة الإتحاد الوطني" (في المناطق الوطنية - الإسلامية) إستنفاراً عاماً في صفوف مقاتليها. فيما اشتعلت جبهتان هما جبهة ضهور الشوير - بكفيا (على أساس أن بكفيا هي النقطة المركزية لنفوذ الرئيس الجميّل). وجبهة المدفون - البربارة (على أساس أن المدفون نقطة تجميع وانطلاق أساسية لرجال جعجع).

خلال التدريبات

حبيقة يعود إلى مناطق سيطرة "الأحزاب الوطنية"

وصل حبيقة إلى باريس (16 كانون الثاني) ومنها عاد الى دمشق (22 كانون الثاني) برفقة ميشال المر وميشال سماحة. وعقد الثلاثة اجتماعاً مع عبد


دمار في بيروت

الحليم خدام. وفي اليوم التالي، تفقد الثلاثة (حبيقة والمر وسماحة) مناطق الخنشارة وبتغرين وجوارهما. وفي اليوم التالي (24 كانون الثاني) انتقل حبيقة إلى زغرتا وقابل الرئيس السابق سليمان فرنجية، فيما إنتقل ميشال سماحة إلى بيروت الغربية وباشر اتصالات مع الأطراف الموقعين على الاتفاق الثلاثي والمؤيدين له بغية "تنسيق المواقف لترجمة ما اتفق عليه لجهة التصدي للإنقلاب ولمسار الحكم". وفي اليوم الأخير من كانون الثاني، نجا حبيقة من محاولة اغتيال بين مخيمي البارد والبداوي أثناء عودته إلى دمشق.

"ترتيبات" قواتيّة وكتائبيّة في النصف الثاني من كانون الثاني

لاحق جعجع أنصار حبيقة في الأشرفية وكسروان، واستعاد إذاعة "صوت لبنان". ووجه إنذاراً إلى إقليم المتن الشمالي الكتائبي (رفاق ومؤيدو ومعقل رئيس الجمهورية أمين الجميّل، حتى في عز أيام شقيقه قائد القوات ورئيس الجمهورية المنتخب بشير الجميّل) بوجوب الإنضمام إلى قواته معلناً "أن القرار العسكري في يده". فيما أعلنت الهيئة التنفيذية للقوات، برئاسة جعجع، أنها تؤيد حل الأزمة اللبنانية بمساعدة سورية وبالتعاون مع "جبهة الإتحاد الوطني"، وأنها تدعو إلى قيام "تجمع مسيحي".

أعلن المكتب السياسي لحزب الكتائب إنشاء هيئة طوارئ كتائبية برئاسة رئيس الحزب إيلي كرامة وتضم جعجع وثمانية من أعضاء المكتب السياسي للكتائب والهيئة التنفيذية للقوات. ومهمتها الإشراف على القضايا التي تواجه الحزب والقوات وحل المشاكل بينهما. ذلك مع تكرار تأكيد جعجع أنه لن يكون هناك مجال لأيّة "ثنائية عسكرية". وتأكيده، في الوقت نفسه، أنه حزبي كتائبي، وأنه يدعو، بصفته هذه، إلى تجديد الحزب بوضع نظام داخلي جديد.

في 24 كانون الثاني، عقدت القوات اجتماعاً استثنائياً برئاسة أمينها العام جورج عدوان، وانتخبت ثلاثة أعضاء جدد في هيئتها هم نادر سكر وجورج كساب ووليد فارس، ثم انتخبت سمير جعجع رئيساً لها، وكريم بقرادوني نائباً للرئيس؛ ثم أعلن بقرادوني أن ليس لإسرائيل أو أميركا أي علاقة أو صلة بقرار حركة 15 كانون الثاني، وأن الحركة لم توجه ضد سورية أو ضد دورها في لبنان.

شباط، متفجرات واتهامات متبادلة

في ظل إلقاء متفجرات في أنحاء متفرقة (في الشرقية كما في الغربية)، اعتقلت القوات العشرات من أنصار حبيقة – جرة تصفية بعضهم – بتهمة الضلوع في أعمال تخريبية وإرهابية، واقتادتهم إلى ذوق مصبح حيث أُقيم معتقل "أوبرلي". وردّ حبيقة على التهمة وعلى الاعتقالات بأن "الشارع المسيحي عنده مرض داخلي... إسمه أمين الجميّل والباقي تفاصيل". واعتبر أن المتفجرات في المنطقة الشرقية "تعود إلى الصراع القائم بين أجهزة أمين الجميّل وسمير جعجع وكميل شمعون".

وإزاء تكرار مطالبة الرئيس السابق سليمان فرنجية، باستقالة رئيس الجمهورية أمين الجميّل، تمنى حزب الكتائب على فرنجية "أن يعود إلى مواقفه السابقة من رئاسة الجمهورية ومن الإتفاق الثلاثي"، معتبراً "أن المأزق ناتج عن جمود بسبب المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية وليس بسبب الإنقلاب على الاتفاق الثلاثي".

آذار ونيسان، حملة على سورية

"سورية هي سبب المشاكل في لبنان وسبب إستمرارها..." هو العنوان الذي رفعته القوات، وشارك فيه الرئيس كميل شمعون وعدد من الشخصيات المسيحية والأباتي بولس نعمان وحزب الكتائب. وقد ترافق ذلك مع أجواء انتخاب بطريرك ماروني جديد، وأجواء مناقشة "مشروع مسيحي"، وكذلك مع حوادث أمنية بين القوات والجيش وقوى الأمن الداخلي (في الدكوانة)، واشتعال جبهات القتال على جميع المحاور.

تموز وآب

الحوادث الأمنية بين القوات وعناصر من الجيش وقوى الأمن شهدها بصورة خاصة شهرا تموز وآب، في المتن الشمالي وأطراف كسروان لا سيما في أبو ميزان امتداداً إلى عين التفاحة والقليعات، وفي البوار حيث سقط أربعة عسكريين، وفي منطقة ساحل المتن، ووصلت هذه الحوادث إلى حد إعلان القوات الإستنفار العسكري (9 آب) لا سيما في محلتي الشفروليه والحازمية.

وفي اليوم التالي، قاد مارون مشعلاني، قائد كتيبة الشحروري في الأشرفية، حركة تمرد على القوات امتدت حتى وصلت إلى كسروان، وأعنف اشتباكاتها كان في محيط المجلس الحربي، وأدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، وبذلت محاولات لتطويقها خاصة من جانب رئيس حزب الكتائب الجديد د. جورج

سعادة. وأثناءها تعرض رئيس مجلس الأقاليم في حزب الكتائب فؤاد أبو ناضر (كان قائداً للقوات قبل الانتفاضة الأولى في آذار 1985) لكمين مسلح في الدورة. وأصيب مع عشرة من مرافقيه بجروح.

الهدوء الذي أعقب هذه الإنتفاضة الجديدة لمارون مشعلاني شابه التوتر والظهور المسلح وإعلان جعجع عن مشروع "لإعادة تأهيل القوات" وإعلان حبيقة (من زحلة حيث يقيم وأنصاره) أن القتال الواقع في المنطقة الشرقية هو أمر طبيعي نتيجة النهج الخاطئ لسياسة سمير جعجع. مشيراً إلى أن عودته إلى بيروت باتت وشيكة. وكلام صحافي عن أن حبيقة رفع درجة الإستنفار في ثكناته العسكرية في مناطق زحلة وحمانا.

لم يتمكن جعجع من السيطرة التامة على الوضع في الشرقية، رغم التفويض الذي حظي به من الكتائب بضبط الأمن واعتباره المسؤول عن ذلك. فعاد التوتر (20 آب) في أعقاب اشتباكات بدأت في الأشرفية – الكرنتينا إثر محاولات لاقتحام ثكنة الشحروري (مارون مشعلاني)، وثكنات في محلة النهر والجعيتاوي وعين الرمانة. ورغم إعلان القوات عن سيطرتها على "شرذم" المتمردين. استمرّت أجواء الحذر والتوتّر خاصة (الأشرفية) في أعقاب مداهمة مجموعة من القوات منزل أحد أنصار إيلي حبيقة.

أيلول، اختراق يحققه حبيقة ويفشل

في وقت كانت تسود فيه أجواء الحذر وصولاً إلى يوم 26 أيلول الذي شهد حرب "بيانات" يحمل أحدها عنوان "بلاغ رقم 1" بتوقيع "قيادة الجيش الجمهوري المسيحي"، وتضمن أكثرها انتقادات حادة لأكثر القادة المسيحيين. إستفاق المواطنون في حي السوديكو، صبيحة 27 أيلول، على قوة تقدر بنحو 250 عنصراً يقودها إيلي حبيقة وتنجح في اقتحام الحواجز الفاصلة وتلتحم مع مناصرين لها كانوا ينتظرون وصولها. وما كان لافتاً عدم قيام الجيش المتواجد على خط التماس بأي رد. ما سهّل اختراق الأشرفية بسرعة لا تصدق. وقد وصل المهاجمون إلى حي السريان. ولوحظ أن عدد مؤيدي حبيقة، بين المقاتلين، كان يزداد بسرعة حتى استطاعوا إطباق سيطرتهم على أكثر أحياء الأشرفية. وسرعان ما أعقبت هذه الاختراقات مواجهات عنيفة مع عناصر القوات المؤيدة لجعجع أوقعت عدداً كبيراً من القتلى والجرحى. وكانت هذه المعارك مترافقة مع قصف عشوائي طاول المنطقتين الشرقية والغربية والضاحية الجنوبية وصولاً إلى ساحل المتن وكسروان. وتدخلت المدفعية، وقاذفات الصواريخ. والتهبت كل المنطقة الجنوبية من الأشرفية، خاصة بين مركز إذاعة "صوت لبنان" وقصر العدل والمتحف. سيطرت بعدها القوات على أحياء الأشرفية. وتمّ تدخل اللواء العاشر في الجيش في أعقاب اجتماع عسكري ترأسه الرئيس الجميّل، وتمكن من التمركز في مواقع كانت تتمركز فيها القوات قبل بدء الاشتباكات، وأعلن في بيان له أنه تدخل لـ"إصلاح الخلل" و"إعادة الأمور إلى نصابها". فيما اتهمت القوات حركة أمل وحزب البعث السوري والحزب الشيوعي بمشاركة حبيقة عملية الاختراق في حين أكد حبيقه ان قوات عملية الاختراق هي التي طُردت من المناطق الشرقية في 15 كانون الثاني و9-10 آب. نافياً مشاركة أمل أو أطراف أخرى في المعارك.

في اليوم التالي، أحكم الجيش سيطرته على المحاور التي اخترقت. وعززت القوات وجودها على خطوط التماس وراحت تتعقب جماعة إيلي حبيقة، وتقوم، مع الجيش، بعمليات دهم في الأحياء القريبة من خطوط التماس. أسفرت عن اعتقال "مجموعات

مسلحة غريبة".

اغتيال اللواء الركن خليل كنعان

في 28 أيلول، طلب الجيش من القوات إزالة الحاجز الذي ركزته وراء مركز للجيش على الطريق العسكرية في منطقة مونتيفردي، ولم تؤد المفاوضات التي دامت ثلاث ساعات إلى نتيجة، فوقع اشتباك قتل فيه إثنان من القوات التي حملت على "الضباط المتهورين". وفي اليوم التالي، 29 أيلول، إغتال مسلحون تابعون لجعجع قائد اللواء الخامس في الجيش العقيد الركن خليل كنعان في منزله في الريحانية قرب الفياضيّة بإطلاق النار من مسدسات كاتمة للصوت، وجُرحت زوجته. وأثارت الحادثة موجة عارمة من الإستنكار والإدانة في كل الأوساط الرسمية والسياسية والعسكرية والشعبية.

تشرين الأول، تصفيات طالت العشرات من مؤيدي حبيقة

"العثور على ثماني جثث لشبان تتراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين في مناطق مختلفة تابعة لنفوذ جعجع بين الأشرفية وجونية". كانَ هذا ما أعلن ونشر في اليوم الأول من تشرين الأول. وفي اليوم الأخير من هذا الشهر، أعلن عن مصادر أمنية رسمية أنها تؤكد "أن عدد الجثث التي عثر عليها حتى الآن في المنطقة بلغ 107 جثث نتيجة التصفيات التي قامت بها القوات اللبنانية في أعقاب عملية اختراق الأشرفية من قبل إيلي حبيقة في حين بلغ عدد المفقودين 250".

ساد القلق المناطق الشرقية نتيجة بقاء المشاكل عالقة من دون حلول، وشخصيات وفاعليات طالبت الجيش بتسلّم الأمن في الشرقية، وجرى تحرّك لإحياء "الجبهة اللبنانية".

الجنوب



لحد وضابط اسرائيلي على الحدود

ممارسات القوات الإسرائيلية وحليفتها الميليشيا الحدودية

بقيت إسرائيل، كماهو معلوم، في الشريط الحدودي وقرى العرقوب (ربع مساحة الجنوب). وأضافت القوات العميلة لها (الميليشيا الحدودية، أو "جيش لبنان الجنوبي") جزين ومنطقتها. والمشروع الإسرائيلي الأساسي استمرّ فصولاً: اقتطاع أراضٍ وتقسيم شعبي. يتضح ذلك في مسلسل الممارسات العدوانية اليومي ضد أهل الجنوب وقراه، ابتداء من التمشيط اليومي بالمدفعية والرشّاشات الثقيلة خاصة لمدينة النبطية ومثلثها، والمداهمات المتكررة لقرى منطقة صور ومنطقة العرقوب. فضلاً عن الاعتداءات التي قامت بها قوات لحد سواء في الشريط الحدودي أو في منطقة جزين.


دخان يتصاعد من اليات اسرائيلية

خلال الشهر الأول من 1986، بدأت تتوالى التقارير الأمنية التي كشفت عن إقدام إسرائيل على قضم أراض جنوبية في الشريط الحدودي تبلغ مساحتها 35 كلم² وتشمل منابع نهر الوزاني.

وبقي سجن الخيام أبلغ دليل على عدوانية الممارسات الإسرائيلية ضد أبناء الجنوب، وخصوصاً الشبّان منهم. كما بقي كذلك التحكّم الإسرائيلي بالمعابر بين القرى المحتلة والقرى المحررة أبلغ دليل على النية الإسرائيلية في إحداث الفرز السكاني داخل الجنوب، والتي ثبتتها أكثر فأكثر أعمال التهجير المتواصلة للعائلات والإبعاد المستمر للشبّان عن القرى المحتلة.

المقاومة الوطنية والإسلامية

لم يمر يوم من أيام 1986 من دون أن تنفّذ فيه المقاومة عمليات ضد قوات الاحتلال وأدواته قصفاً وكمائن واشتباكات في المواقع أو مع الدوريات، في الشريط الحدودي وخارجه. ونادرة هي الأيام التي عرفت عملية واحدة للمقاومة، إذ كانت عملياتها تصل إلى عشر عمليات في اليوم الواحد، وذلك على الرغم من انهيار الوضع الوطني الداخلي واشتداد التقاتل وانصراف الإهتمام عن الهم الجنوبي الوطني


عناصر من امل في الجنوب

المشترك وضياع الجميع في الحروب الصغيرة سواء في المخيمات أو في أحياء المناطق كافة. من مئات عمليات المقاومة في الجنوب، برزت نوعياً، وعلى سبيل المثال، عملية 17 شباط ضد دورية تابعة للمخابرات الإسرائيلية مؤلفة من أربع سيارات مدنية وعسكرية وتحمل 12 عسكرياً أثناء مرورها على معبر بيت ياحون - كونين، ومقتل 10 من عناصر الدورية وأسر إثنين من الجنود الإسرائيليين. وقد أعلنت جبهة المقاومة الإسلامية مسؤوليتها عنها. وكذلك عملية 8 نيسان الانتحارية التي نفّذها حيدر حيدر قيس بواسطة سيارة مفخخة بالمواد الشديدة الإنفجار إقتحم بها مقر قيادة وتجمّع دبابات لميليشيا لحد في كوكبا (منطقة حاصبيا)، ما أدّى إلى إصابة 15 عنصراً من "جيش لحد".

قوات الطوارئ الدولية

كان العام 1986 أصعب الأعوام التي مرّت على قوات الطوارئ الدولية ومهماتها في الجنوب. فما إن هدأت بعض الشيء الضجة التي أثارتها إسرائيل بإقدامها على قضم أراض جنوبية في الشريط الحدودي خلال الشهر الأول من العام، وإثارة الحكومة اللبنانية هذا الأمر لدى الأمم المتحدة، حتى حدثت مجابهة بين المقاومة ودورية إسرائيلية أسفرت عن أسر جنديين إسرائيليين، وعن رد إسرائيلي (18 شباط) باجتياح طال 20 قرية جنوبية خارج "الحزام الأمني".

بعد ذلك بدأت قوات الطوارئ تعيش وضعها الأصعب لأسباب إسرائيلية من جهة، ولأسباب متصلة بالمقاومة الوطنية والإسلامية من جهة ثانية:



مركز لقوات الطوارىء في الجنوب

1- إسرائيل التقطت عملية 18 شباط وانطلقت منها في حملة تشكيك واسعة بمهمة قوات الطوارئ، ما دفع بالأمين العام المساعد للأمم المتحدة ماراك غولدنغ للمجيء إلى المنطقة (15 آذار) وعقد جولات من المحادثات مع المسؤولين اللبنانيين والإسرائيليين بهدف تمكين القوة الدولية من تنفيذ المهام التي انتُدبت إليها في الأساس. والقاضية بتنفيذ القرارات 508 و509 و425 و426. أي انسحاب إسرائيل غير المشروط من الأراضي اللبنانية كافة ومساعدة حكومة لبنان على بسط كامل سيطرتها على المنطقة الجنوبية حتى الحدود الدولية.

لكن وزير الدفاع اسحق رابين ومدير عام وزارة الخارجية دافيد كيمحي أبلغا غولدنغ أن إسرائيل لا تقبل بالقوة الدولية بديلاً عن الحزام الأمني.

واتسعت دائرة الضغط على مهمة قوات الطوارئ الدولية حينما أعلنت واشنطن امتناعها عن استئناف مساهمتها في تمويل هذه القوات والبالغة 18 مليون دولار.

وتحرّك لبنان دبلوماسياً لانتشال مهمة القوة الدولية، خاصة إزاء فرنسا والاتحاد السوفياتي. فزارهما



...على الشريط الحدودي

رئيس مجلس النواب حسين الحسيني (فرنسا في 9 حزيران. الاتحاد السوفياتي في 21 حزيران). وقبله كان عاد إلى المنطقة ماراك غولدنغ (أيار). وعقد مباحثات في لبنان وسورية وإسرائيل. ونجحت الحركة الدبلوماسية في إظهار نوع من توافق دولي حول دعم وجود وعمل ومهمة القوة الدولية في الجنوب. والمؤشر الأهم على ذلك كان إعلان الإتحاد السوفياتي عن موقفه المؤيّد لتمديد عمل القوة الدولية واستعداده للمشاركة في تمويلها والطلب من إحدى دول أوروبا الشرقية (رومانيا) المشاركة فيها إذا دعت الحاجة.

2- لكن يوم 12 آب كان بداية لتعقيد جديد جاء هذه المرة من المقاومة الوطنية والإسلامية، وتلوّن بلون الخلفية العقائدية الإسلامية الجذرية التي لا ترى غير أسلوب المقاومة المسلّحة طريقاً لتحرير الجنوب، والتي تعتبر وجود القوات الدولية عائقاً أمام المقاومة والإعتراف بالقرار 425 هو اعتراف، بشكل أو بآخر، بإسرائيل.

ففي 12 آب، وبينما كان نائب المسؤول التنظيمي لحركة أمل في الجنوب حيدر خليل يجتاز في سيارته

ومع مرافقه حاجزاً للوحدة الفرنسية في قرية العباسية (قضاء صور)، وقع إطلاق نار وسقط على أثره خليل ومرافقه صريعين. واشتعلت أوسع اشتباكات عرفها الجنوب مع قوات الطوارئ الدولية، دارت على مدى 16 ساعة متواصلة مع الوحدة الفرنسية في كل منطقة صور، واستخدم فيها مختلف أنواع الأسلحة وأسفرت عن سقوط 17 جريحاً من الجنود الفرنسيين.

فرنسا دعت (21 آب) مجلس الأمن لعقد جلسة سريعة لبحث مستقبل القوة الدولية في الجنوب. وطالب رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك بـ"تغيير مهمة قوات الطوارئ الدولية والوسائل التي تملكها، وإلا سيكون هناك خطر في أن يتحول 5800 رجل إلى رهائن في مواقعهم".

وفي حين أجمع الرسميون وغير الرسميين من القادة والزعماء اللبنانيين على التمسّك بالقوة الدولية وعملها ومهمتها، بمن فيهم الوزير نبيه بري الذي كان أعطى تعليمات مشددة بوجوب وقف الاشتباكات فوراً، مشدداً في الوقت نفسه على دور قوات الطوارئ، برز موقف في إيران خلال اجتماع اللجنة التأسيسية لجمهورية إيران الإسلامية برئاسة رئيس الوزراء السيد مير حسين موسوي (21 آب) تركّز البحث فيه حول جنوب لبنان، وأعلنت اللجنة عن رفضها المطلق لتطبيق القرار الدولي 425. وقد أيّد هذا الموقف في لبنان العلاّمة السيد محمد حسين فضل الله الذي أعلن (24 آب) أن هذا القرار الدولي ينهي المقاومة ضد إسرائيل ويجعل العمليات الجهادية في حجم الجريمة الوطنية.

وقد تحوّل هذا الموضوع إلى قضية خلافية بين أطراف الساحة اللبنانية بعدما حرّم نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين الاعتداء على قوات الطوارئ الدولية، فأجمعت، بعد ذلك، القيادات السياسية على إدانة هذه التصرفات، وعلى التمسّك بالقرار الدولي ومهمة القوة الدولية.

استمرّ استهداف الفرنسيين، وكانت عملية اغتيال الملحق العسكري في السفارة الفرنسية في بيروت الكولونيل كريستيان غوتيير. وقرّر أمين عام الأمم المتحدة دوكويار إعادة توزيع وانتشار الوحدة الفرنسية على قاعدة نقل مراكزها من مناطق التوتّر. ودعت الحكومة الفرنسية مجلس الأمن مجدداً للانعقاد، وتقدمت بمشروع قرار يدين الاعتداءات على القوة الدولية. وتبنّى المجلس (23 أيلول) مشروع القرار الفرنسي ودعا لنشر قوات الطوارئ حتى الحدود الدولية الجنوبية للبنان (14 صوتاً وامتناع واشنطن). واحتجت الحكومة الإسرائيلية، ودفعت بتعزيزات إلى منطقة جزين التي يسيطر عليها "جيش لبنان الجنوبي" بقيادة أنطوان لحد، وأقفلت كل بوابات العبور على طول الحدود الدولية. ووجّه وزير دفاعها إسحق رابين تحذيراً شديد اللهجة إلى سورية، وأعقبها بغارات جوية على مواقع للفلسطينيين في الجبل ومخيمي عين الحلوة والمية ومية، ثم كرّر هذه الغارات (16 تشرين الأول). إلاّ أن مقاتلاً فلسطينياً يحمل صاروخ سام – 7 استطاع إسقاط طائرة إسرائيلية (فانتوم)، وأسرت حركة أمل طيارها، حيث أعلن رئيسها الوزير نبيه بري عن استعداده لاستبدال الأسير بـ400 أسير فلسطيني ولبناني لدى إسرائيل. وانفتحت ساحة الجنوب على أحداث خطيرة ومأساوية أدخلتها، ومعها المخيمات، في آتون فتنة داخل الصف الواحد.

وفي النتيجة، كان عام قوات الطوارئ الدولية صعباً ومليئاً بالأحداث والمواقف المؤيدة والمعادية، ولكنها



الجميّل الى القمة العاشرة

بقيت ولم ترحل عن الجنوب (جدّد لها مجلس الأمن)، إلاّ أنها في الوقت نفسه لم تستطع أن تطوّر مهمتها وفق القرار 425.

المواقف السياسية

اللقاءات اللبنانية - السورية

القمة العاشرة بين الجميّل والأسد عقدت في ثاني أيام العام 1986 (2 كانون الثاني)، واتفق فيها على عقد قمة جديدة التي عقدت (القمة الحادية عشرة) في 13 -14 كانون الثاني وتضمنت ثلاث جولات من المحادثات استمرت 15 ساعة، وتناولت مضمون الاتفاق الثلاثي. وما إن عاد الجميّل إلى بيروت حتى توّجه إلى دمشق ميشال المر وأعضاء اللجنة الثلاثية المؤلفة من مروان حماد، ومحمد بيضون وأكرم شهيّب، واجتمعوا بعبد الحليم خدّام لمدة ساعتين ثم عادوا إلى بيروت لإطلاع بري وجنبلاط وحبيقة على أجواء قمة دمشق وما طرحه الجميّل.

ووصفت مصادر اللجنة الثلاثية طروحات الجميّل بأنها "محاولة جديدة لنسف الاتفاق (الثلاثي) جملة وتفصيلاً، لا سيّما ما يتعلق بإنهاء حال الحرب والعلاقات المميزة بين لبنان وسورية، وإلغاء الطائفية السياسية، وصلاحيات المجلس الوزاري ورئيس الجمهورية وصولاً إلى معظم بنود الإتفاق..."، في حين وُصفت نتائج القمة الحادية عشرة بأنها "أفشل قمة لبنانية - سورية بالمقارنة مع سابقاتها في ظل العهود كافة". هذا إضافة إلى تصريح خدّام نفسه بأنه لن تكون هناك قمة ثانية عشرة. وكانت انتفاضة 15 كانون الثاني التي أزاحت حبيقة.

وتوالت اللقاءات اللبنانية - السورية، الرسمية والحزبية وعلى مستوى الشخصيات اللبنانية الدينية والسياسية مع الرئيس الأسد. وكان أبرزها استقبال الأسد للرئيس السابق سليمان فرنجية (4-5 كانون الثاني)، ثم استقباله الوزير جنبلاط (6 كانون الثاني)، الذي صرّح بأنه لا يرى أملاً في التفاهم مع الجميّل"، واستقباله (19 كانون الثاني، بعد حركة 15 كانون الثاني) الرؤساء الحسيني وكرامي والحص لوضع أفضل تصور لمواجهة المأزق القائم. وكرامي يقول فور عودته "إن فرصة الإنقاذ تضيع على أيدي هؤلاء الذين يتشبثون بصلاحيات رئاسة الجمهورية...".

والتقى الرئيس حافظ الأسد أيضاً (10 شباط) وفد

"اللقاء الإسلامي" الذي ضمّ المفتي حسن خالد والرئيسين تقي الدين الصلح ورشيد الصلح وآخرين. كما التقى، وللمرة الثالثة في العام 1986 (10 آذار) الرئيس فرنجية وحفيده سليمان طوني فرنجية، واستقبل، بعد يومين الموفد البابوي المونسنيور سيلفستريني وأبلغه "وأن سورية تنطلق في موقفها من لبنان من واقع أننا شعب واحد، وهي مصممة على بذل الجهد للوصول إلى حل وطني يضمن وحدة لبنان".

وفي دمشق اجتمع فرنجية بالموفد البابوي وأبلغه إصراره على "ضرورة رحيل الجميّل وإلاّ فلن يكون هناك حل للأزمة اللبنانية". وأنهى الموفد البابوي مهمته في لبنان وسورية (13 آذار) مؤكداً أن السوريين لا يرفضون أي حل يريده اللبنانيون، وأن سورية لا تفرض حلاً عليهم.

في إطار التحرّك الخارجي لمعالجة الأزمة اللبنانية، إستقبل الأسد رئيس وزراء مقاطعة بافاريا الألمانية جوزف شتراوس (23 آذار).

واستقبل (18 حزيران) وفد البطريركية المارونية برئاسة المطران رولان أبو جودة، وأعلن أعضاء الوفد أنهم يعلقون آمالاً كبيرة على سورية ويتطلعون إلى حل في لبنان بالتعاون معها.

وبعد أسبوع استقبل الأسد الرئيس فرنجية مجدداً، ووزير الداخلية عبد الله الراسي (20 تموز) والرئيسين كرامي والحص والوزيرين بري وجنبلاط (30 آب)، وكرامي يقول: "إن التفاهم مع الرئيس حافظ الأسد والقيادة السورية كان كاملاً". واستقبل الأسد الوزير وليد جنبلاط والرئيس حسين الحسيني (21 أيلول)، والوزير بري (17 تشرين الثاني)، والرائد عبد السلام جلود (30 تشرين الثاني، حول الوضع في لبنان)، والرئيس فرنجية ونجله روبير (22 كانون الثاني).

وفي إطار المساعي لعقد قمة ثالثة عشرة بين الجميّل والأسد، بذلها بصورة خاصة جوزف شتراوس (بافاريا - ألمانيا)، وموفد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وزير الثقافة والإعلام بوعلام بسايح، وموفد الأمين العام لجامعة الدول العربية حمادي الصيد، وسفير الإمارات السابق مهدي التاجر. استقبل الرئيس الأسد موفد الرئيس الجميّل هاني سلام (16 كانون الأول) الذي نقل إلى الجميّل "أجواء إيجابية من دمشق".

هذا على صعيد "اللقاءات اللبنانية" التي أجراها الرئيس حافظ الأسد شخصياً خلال العام 1986. أمّا على صعيد القيادة السورية، ممثلة برئيس الوزراء السوري عبد الرؤوف الكسم، وخاصة بنائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام وأحياناً حكمت الشهابي وقادة سوريين آخرين، فقد أجرت سلسلة لقاءات عديدة (طيلة السنة، وخاصة في مكتب خدّام) مع أكثر الرسميين والقادة والشخصيات اللبنانيين، لا سيّما مع حبيقة وجنبلاط وكرامي، و"تجمّع الموارنة المستقلين" (جبران طوق، الياس الهراوي، الياس الخازن، بطرس حرب، حبيب كيروز وأوغست باخوس)، وأركان "اللقاء الإسلامي"، وقادة حزبيين (عاصم قانصوه، عصام المحايري، مروان حماده، محسن دلول، محمد بيضون...). وكانت مواضيع الساعة اللبنانية محور المحادثات و"الاتفاقات": حركة 15 كانون الثاني ونتائجها، صدامات المنطقة الغربية، حرب المخيمات، الجنوب.

الوضع السياسي الداخلي

"الإنقلاب الدامي" أو "انتفاضة 15 كانون الثاني" أو "معركة إسقاط الاتفاق الثلاثي"... تسميات عديدة لحركة إزاحة حبيقة والإطاحة، عملياً، باتفاق دمشق



من عناصر جيش لحد

الثلاثي.

في حين آثر رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميّل عدم التعليق، أول الأمر، على التطورات. ساعده على هذا الموقف، في الأيام الأولى، حرص سمير جعجع وإيلي كرامه على إعلان عدم علاقة الحكم بما جرى في 15 كانون الثاني. فإن الأمور أخذت تتداعى بسرعة فور عودة رئيس الحكومة رشيد كرامي من دمشق (كانون الثاني) وإعلانه المقاطعة السياسية من جانب "الوزراء الوطنيين" لرئيس الجمهورية، وقوله: "تبين أن وجود حزبي على رأس الدولة يمكن أن يعرّض الدولة وأجهزتها من أجل خدمة الحزب وليس من أجل خدمة الشعب". ما ترجم مقاطعة لرئيس الجمهورية وتوقفاً لاجتماعات الوزراء وخضوع الوضع اللبناني برمّته لجمود في الحركة السياسية والمبادرات.

الرئيس سليم الحص قال: "إن رئيساً يحرم بلده فرصة الخلاص من مشكلته يصبح هو مشكلة بلده". ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني أعلن بدوره عن مقاطعته للحكم ووصف ما جرى في المنطقة الشرقية بأنه "خيانة وطنية". والوزير وليد جنبلاط أعلن: "لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف ولا وطن مع الكتائب". والوزير نبيه بري قال "إن الرئيس الجميّل هو الذي يتحمّل مسؤولية الأحداث التي وقعت". ودعا إلى استقالته أو لاختصار ولايته حتى أربع سنوات. وذهب الرئيس سليمان فرنجية إلى حد نعت رئيس الجمهورية بـ"الرأس المريض". وحدّد آخر شباط موعداً لاستقالته، و"إلاّ سيكون لكل حادث حديث".

طرح الحكم والكتائب والقوات، رداً على مواقف المقاطعين، مبادرات بديلة عن الإتفاق الثلاثي. فانعقد مؤتمر موسّع في بكركي (25 كانون الثاني) بحضور رؤساء الجمهورية السابقين باستثناء فرنجية الذي

وصف المؤتمر بأنه طائفي. ومعظم الشخصيات المارونية. ورحّب بأهداف الاتفاق الثلاثي (إنهاء الحرب. إعادة المهجّرين. الإصلاح السياسي. العلاقات المميزة مع سوريا...). لكنه رأى وجوب عرضه على المؤسسات الدستورية وفقاً للأصول.

ودعا الرئيس الجميّل (2 شباط) الحكومة لعقد اجتماع استثنائي في اليوم التالي لدراسة الإتفاق الثلاثي وإحالته إلى مجلس النواب وإلا فإن رئيس الجمهورية سيحيله إلى المجلس. ولما لم تجتمع الحكومة. أحال الرئيس الاتفاق إلى مجلس النواب. فاصطدم بنص دستوري يقول إن الإحالة ينبغي إتمامها وفق الأصول الدستورية. أي على أساس "مشروع قانون" يطرحه مجلس الوزراء مجتمعاً. أو على أساس عريضة يوقعها ويقدمها عشرة نواب.

وبادر "تجمّع النواب الموارنة المستقلين" وزار وفد منه دمشق (31 كانون الثاني - 1 شباط) حيث التقى الرئيس حافظ الأسد ونائبه عبد الحليم خدّام. واستمرّ التجمّع ناشطاً في حركته. فالتقى الرئيسين الجميّل وكرامي والوزيرين بري وجنبلاط في محاولة لإيجاد قواسم مشتركة تخرج الأزمة من النفق.

تحرّك أركان "اللقاء الإسلامي" (المفتي حسن خالد. الرئيسان تقي الدين الصلح ورشيد الصلح. النواب زكي مزبودي وحسن الرفاعي وناظم القادري وجميل كبي. والوزيران مالك سلام ونسيب البربير) وزاروا دمشق. وحرصوا على تأييد دور الحوار ونبذ العنف. وعقدوا جلسات شبه دورية مع تجمّع نواب الموارنة المستقلين (جبران طوق. الياس الهراوي. الياس الخازن. بطرس حرب. حبيب كيروز وأوغست باخوس) في قصر منصور حيث المقر المؤقت لمجلس النواب. لتنسيق الجهود والخروج برؤى مشتركة.

انقضت أشهر وأزمة الاتفاق الثلاثي على حالها.

ادمون نعيم

والمعنيون يحاولون الخروج من الجمود. مرة بعقد مجلس وزاري يضم "الوزراء الوطنيين" ويسمى "هيئة حكومية". ومرة ثانية باتّباع طريقة "المحاضر الجوّالة" لإصدار مراسيم قوانين محددة في عدد من الشؤون العامة.

وخلال ذلك كانت تتواصل المطالب المتناقضة بين استمرار المطالب باستقالة رئيس الجمهورية. ومطالب بعودة الحكومة إلى الاجتماع برئاسة رئيس الجمهورية. أو استقالة الحكومة (الجبهة اللبنانية والقوات اللبنانية). واقتراح رئيس الحكومة رشيد كرامي بتقديم الاستقالة الجماعية من جانب الحكومة ورئيس الجمهورية معاً... إلى مبادرة رئيس الجمهورية بمناسبة عيد الجيش (1 آب) باقتراح دعوة المجلس النيابي إلى الانعقاد في جلسة تحضرها الحكومة بجميع أعضائها. ويحضرها هو. لحسم موضوع الوفاق السياسي من خلال ما أعد من مشاريع

إصلاحات واتفاقات. وتأكيد دور المجلس النيابي الذي "في وسعه إذا شاء أن يعمد إلى تعديل دستوري يحقّق المناصفة في توزيع المقاعد النيابية...". واعتبر الجميّل "أن صلات القربى والتاريخ والجغرافيا بين لبنان وسورية تحتّم على الشقيقين علاقات خاصة ومميزة". وتمنى على "الأخ الرئيس حافظ الأسد مواصلة ما بناه وتعهده على مدى سنوات". وأكد "أن لنا في العثرات التي اعترضت مساعيه ومساعينا في السابق ما يساعدنا على تسديد خطواتنا في المرحلة الآتية".

وقد ردّ رئيس الحكومة رشيد كرامي على هذا الخطاب - المبادرة بدعوة الحكومة إلى الانعقاد كـ"هيئة حوار"؛ وقد اجتمعت فعلاً في ميدان سباق الخيل مع مطلع شهر أيلول. وسارت من جديد الوساطات بين بيروت ودمشق. كما ذكر آنفاً، وأثمرت عن عقد جولات من الحوار المباشر بين ممثلين عن الرئيسين الجميّل والأسد.

على الصعيد الأمني، كان البارز إرسال قوات نظامية سورية إلى بيروت الغربية. وقول عبد الحليم خدّام (17 تموز) إن زيادة عدد المراقبين السوريين في بيروت جاءت "استجابة لطلب رئيس الوزراء اللبناني بصفته يمثل الحكومة اللبنانية وفق الدستور اللبناني". في حين حملت صحيفة "تشرين" السورية بعنف على "أهل الحكم في لبنان" لمعارضتهم دخول القوات السورية لبيروت الغربية (19 تموز). وبعد أقل من أسبوع وصلت قوة مؤلفة من 150 عنصراً من الوحدات الخاصة السورية لدعم القوة الأمنية من اللواء السادس.

الوضع الإقتصادي (1986)

أقفل العام 1985 على سعر 20 ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد. لكن الأيام الأولى من العام 1986 رفعت سعر الدولار إلى 27 ليرة. واستمرّ متصاعداً حتى بلغ نحو 100 ليرة في آخر العام.

لم تكن الأزمة الإقتصادية محصورة بالأزمة المالية أو النقدية، وإن كانت هذه هي التعبير عن عمق الإنهيار الإقتصادي والمعيشي. فالأزمة الاقتصادية - المعيشية تأتت من أسباب عديدة، أهمها فقدان المالية العامة لمواردها من المرافئ والمرافق العامة التي خضعت، ابتداءً من العام 1984، لسلطة الميليشيات المسلحة، ومن ثم قامت على هامشها مرافئ ومرافق غير شرعية. ما يعني أنه لم يكن هناك من أزمة اقتصادية صرف . وبالتالي لم يكن هناك علاج لها، خارج الأصل والأساس، أي خارج الأزمة السياسية والأمنية، وخارج علاجها.

تصريحات المسؤولين، كتصريح الرئيس شمعون على سبيل المثال بعد لقائه الرئيس أمين الجميّل (4 حزيران) الذي قال فيه إن وضع النقد اللبناني مهدّد بالهبوط أكثر. وغياب المعالجات الجذرية، أخصها ما كان يقترحه حاكم مصرف لبنان الدكتور إدمون نعيم بدعوته الدولة إلى تسلّم زمام الأمور ووضع يدها على المرافئ، كلها كانت في أساس مواصلة الدولار في الإرتفاع على حساب الليرة سعراً وقدرة شرائية.

في 3 تموز، نفّذت الإتحادات والنقابات إضراباً شاملاً ضد "الغلاء وسياسة التجويع". وعمّ، لأول مرة منذ بداية الحرب اللبنانية، كل القطاعات والمرافق الحيوية، كما جرت إعتصامات في الدوائر الرسمية ومقر النقابات المهنية والمؤسسات. وفي تشرين الثاني حمّل وليد جنبلاط رئيس الجمهورية المسؤولية غير المباشرة عن مواصلة الدولار إرتفاعه وبممارسة لعبة الضغط الإقتصادي مؤكداً أن الرئيس الجميّل أبلغ مسؤولين اقتصاديين أن سعر الدولار سيبقى "يطلع

حتى يطلع كرامي إلى القصر".

في موازاة ذلك، كان تهافت المواطنين مستمراً على شراء الحاجيات والمواد الغذائية والمياه المعدنية، في ظل الانقطاع المستمر للمياه فضلاً عن استفحال أزمة البنزين. وأظهرت الدراسة الدورية التي يصدرها الإتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين حول الإنفاق الشهري لأسرة من خمسة أشخاص (أواخر تشرين الثاني) بأن الحد الأدنى للإنفاق في تشرين الأول (أي قبل شهر واحد) من الغذاء ومواد التنظيف والنقل بلغ 14 ألف ليرة شهرياً من دون احتساب التعليم والإيجارات والطبابة، مما يعبّر عن مدى المعاناة المعيشية. وفي 2 كانون الأول، نفّذت البلاد إضراباً عاماً تحذيرياً تلبية لدعوة الاتحاد العمّالي العام.

المواقف العربية

في حين استمرّ الأردن في الإشادة بالدور السوري في لبنان و"بالتضحيات التي تقدمها سورية على مختلف المستويات من أجل إعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان..." (رئيس مجلس النواب الأردني عاكف الفايز، 7 تموز)، أعرب العاهل السعودي الملك فهد عن أسفه لفشل كل مساعي الخير بسبب النزاعات الطائفية والتيارات الغريبة الدخيلة على لبنان (10 آب). ووصف الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي مشاكل لبنان بأنها أصبحت المرآة المكسورة للصراع في الشرق الأوسط.

أما مصر فقد ثبتت على موقفها الداعي إلى "رفع الأيادي السورية والعربية وغير العربية عن لبنان". الرئيس المصري حسني مبارك وجّه نداء (2 آيار) إلى "كل الذين يجدون في لبنان مرتعاً لأطماعهم الإقليمية أن يرفعوا أيديهم عن لبنان، وأن يكفوا عن ضرب شعب لبنان المناضل بكل طوائفه بسلاح عربي". وحذّر من أن "مصر قادرة على كشف جميع الأوراق". وبعد أسبوع (9 أيار)، دعا مبارك الرئيس حافظ الأسد إلى سحب القوات السورية من لبنان. في حين رد الأسد، في اليوم نفسه، بقوله: "أقول للذين يطالبونني بأن ترفع سورية يدها عن لبنان وبينهم الرئيس حسني مبارك، هل نترك لبنان لإسرائيل لينعكس ذلك في النتيجة على سورية".

في رسالة خطية بعث بها الرئيس المصري إلى الرئيس أمين الجميّل (22 أيار) أكد فيها عدم رغبة مصر إشراك قواتها في قوات الأمن العربية المقترحة، وأشار إلى أنه في حال عدم خروج القوات السورية من لبنان، بعد تشكيل القوة المقترحة "قد تحدث مواجهة عسكرية مع سورية، ومصر تريد أن توفّر على لبنان مغبة هذا الإحتمال". وفي أجواء تصاعد المعارضة المدعومة من سورية في وجه الرئيس اللبناني، أعلن مبارك مساندته للرئيس الجميّل ودعا اللبنانيين إلى توحيد صفوفهم (20 تموز). وفي أجواء ما تعرضت له الوحدة الفرنسية العاملة في قوات الطوارئ الدولية، قال الرئيس المصري "إن لفرنسا علاقات تقليدية مع لبنان وعليها عدم التخلي عن علاقاتها هذه تحت أية ذريعة كانت. وإنني أعتقد أن على كل الدول الأجنبية أن تنسحب من لبنان..." (15 تشرين الأول).

المواقف الدولية

البارز في العام 1986، على صعيد الحرب اللبنانية دولياً، أنه سجّل حضوراً سوفياتياً قوياً إلى جانب الإبقاء على قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان والتمديد لها، ومواقف أميركية تقليدية تنأى بنفسها عن اتخاذ "الموقف الحاسم"، ومواقف أوروبية تقليدية

أيضاً مع ملاحظة دور لفرنسا وألمانيا الغربية على صعيد تسوية الخلافات بين الحكمين في لبنان وسورية، وللفاتيكان على صعيد توحيد الموقف المسيحي في إطار مهمة الكاردينال سيلفستريني.

- السوفيات أيّدوا، في بادئ الأمر، اتفاق دمشق "الثلاثي"، واعتبروا أن الهدف من العمليات الإسرائيلية في الجنوب هو الحؤول دون بدء تنفيذ هذا الاتفاق و"تعزيز النزعات الإنفصالية وإضعاف لبنان وتجزئته" (صحيفة البرافدا، 22 شباط). بعد ذلك حصروا اهتمامهم في تأمين بقاء قوات الطوارئ الدولية في الجنوب (كما تقدم ذكره آنفاً)، وفي دعوة اللبنانيين إلى حل خلافاتهم بأنفسهم.

- الولايات المتحدة انتقلت بموقفها المعلن من تأييد الاتفاق الثلاثي الموقّع من الميليشيات إلى الدعوة لحل الميليشيات. الناطق باسم البيت الأبيض ادوارد جيرجيان قال (14 شباط) إن الولايات المتحدة "تراقب الوضع في لبنان عن كثب وهي مستمرة في المراقبة". وبرز، عن الوجود العسكري السوري في لبنان، كلام جون كيلي الذي رشحته الإدارة الأميركية ليكون سفيراً في بيروت، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في ردّه على سؤال حول عودة القوات السورية إلى بيروت الغربية، حيث قال: "إن الولايات المتحدة تريد بوضوح انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان؛ لذلك لن نؤيد مرابطة القوات السورية في شكل دائم في هذا البلد" (28 تموز). وبعده، قال جورج بوش نائب الرئيس الأميركي في مؤتمر الرابطة اللبنانية - الأميركية الحادي عشر (11 أيلول): "إن الرئيس الأميركي، رونالد ريغان، يعمل بجهد لإخراج القوات الأجنبية من لبنان وبناء وطن آمن سيد ينعم بحكومة مركزية قوية تحافظ على التقاليد التعددية في لبنان"، وشدّد على أن بلاده تقف ضد التطرف في الشرق الأوسط وأنها ستعمل بجهد لمنع الأصوليين من التسلط على لبنان" (الجدير ذكره أن الولايات المتحدة كانت عاكفة، وعلى لسان مسؤوليها في مختلف مراتبهم، على تكرار مثل هذا الكلام، حتى حرب الخليج الثانية، حيث بدا بوضوح، منذ لحظة إنتهاء هذه الحرب، إن لبنان أصبح في أدنى درجات الإهتمام الأميركي. وقد ربط كثيرون بين هذا الأمر والمشاركة العسكرية السورية - ولو الرمزية - في هذه الحرب ضد العراق).

- بريطانيا، وعقب محادثات أجراها وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في لندن (13 آذار)، تحدثت عن اقتناعها بأهمية الدور السوري في لبنان وبأنه لا يمكن الإستغناء عن دمشق إذا كان لا بد من الوصول إلى



وزير الخارجية السوري فاروق الشرع

حلّ نهائي للأزمة اللبنانية".

- فرنسا حاولت المحافظة على دور "صداقتها التقليدية" مع لبنان على الرغم من قرارها (13 آذار) سحب فريق المراقبين الفرنسيين من لبنان. وما تعرضت له وحدتها العسكرية العاملة ضمن قوات الطوارئ الدولية. وفي معرض حديثه عن أن فرنسا لا تنوي أبداً فك إرتباطها السياسي والثقافي مع لبنان. ولا تريد أن تسحب وحدتها العسكرية في الجنوب. أشار رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك (22 أيار) إلى أن "سورية مفاوض ضروري" لتسوية الأزمة اللبنانية. وبعد نحو عشرة أيام (أي في 3 حزيران). إستقبل شيراك مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد الذي طلب منه أن تساند فرنسا دور سورية وتؤيد الاتفاق الثلاثي الذي عقد في دمشق. وأكّد وزير الخارجية الفرنسي جان برنار ريمون أهمية الدور السوري في إشارته (16 تموز) إلى حال "الفوضى الكبيرة" التي سادت طويلاً بيروت الغربية قبل الدخول العسكري السوري إليها. ثم عاد شيراك ليؤكد أن "لا غنى عن الدور السوري" وعن "التنسيق مع سورية" (9 تشرين الثاني، 13 كانون الأول).

- ألمانيا الغربية، برز في سياستها، إزاء لبنان، زيارة رئيس وزراء مقاطعة بافاريا جوزف فرانتس شتراوس لسورية واجتماعه بالرئيس حافظ الأسد. ثم اجتماع شتراوس والرئيس الجميّل. وحول التحرك الألماني الغربي أُذيعت معلومات أنه يصبّ في إطار المساعي الجارية لإيجاد تسوية للأزمة اللبنانية بالتنسيق مع الفاتيكان من جهة، وأنه يعمل لتقريب الحكمين اللبناني والسوري بعد قطيعة القمة الثانية عشرة.

- الفاتيكان سجّل أبرز تحرّك في مجال المبادرات والمساعي مع بداية شهر آذار. فقد أعلن رسمياً أن دوائره كلفت المونسنيور لويجي غاني المختص بشؤون الشرق الأوسط المجيء إلى لبنان تمهيداً لزيارة وزير خارجية الفاتيكان المونسنيور آشيل سيلفستريني بهدف التقريب بين أركان الطائفة المسيحية، وبينهم وبين أركان الطائفة الإسلامية، والتقريب كذلك بين الحكمين اللبناني والسوري إضافة إلى انتخاب بطريرك جديد للموارنة.

وعندما وصل سيلفستريني إلى بيروت (9 اذار)، وجّه إلى الذين التقاهم من القيادات المسيحية أسئلة محددة حول الاتفاق الثلاثي والعلاقة مع سورية، فيما طرح على القيادات الإسلامية، وتحديداً المفتي حسن خالد والشيخ محمد مهدي شمس الدين والشيخ محمد أبو شقرا، الذين اجتمع بهم في دار الإفتاء، إقتراحاً بعقد قمة روحية مع رؤساء الطوائف المسيحية، فرحّبوا بذلك، لكنهم أكّدوا أن المشكلة سياسية، ولذا فإن حلها سياسي بالدرجة الأولى. وقد حرص سيلفستريني على التأكيد بأن البابا يوحنا بولس الثاني يسعى بكل جهده لمساعدة لبنان. "لكن لا يوجد لديه مشروع جاهز". وبأن المساعي التي يقوم بها في لبنان تقوم على ترتيب "أفكار لحل يقترحه البابا سواء حيال أزمة لبنان أو مع سورية".

وفي دمشق، التي وصلها (11 آذار)، أكّد سيلفستريني إثر لقائه الرئيس الأسد أن هدف الفاتيكان هو "إطفاء الحريق في لبنان". فيما قال الرئيس السوري: "إننا مصممون على المساعدة لتحقيق حل وطني في لبنان". أمّا نائبه، عبد الحليم خدّام، فقال: "لم تعد لنا علاقة، وإذا كان لدى أي طرف شيء جديد، فليبحثه مع أطراف الاتفاق الثلاثي". وكان هذا الموقف مؤشراً واضحاً على امتعاض دمشق من عدم لقاء سيلفستريني حبيقة وجنبلاط وبري. وهذا ما أعلنه بوضوح الوزير مروان حماده (15 نيسان) بقوله: "إن المبادرة الفاتيكانية سقطت بنظر سورية.

وسيلفستريني قد لا يعود إلى لبنان ودمشق".

ولم يأت تفشيل مبادرة سيلفستريني من سورية وحلفائها فحسب، بل أيضاً من الأفرقاء المسيحيين، وبصورة خاصة من القوات اللبنانية. ففي احتفال لمناسبة "انتفاضة 12 آذار"، قال سمير جعجع: "إننا نرفض كل وصاية علينا، وليس هناك من يفرض علينا اتفاقاً أو وفاقاً".

- إيران، وخارج إطار دورها في حرب المخيمات (كما سبق ذكره)، تناولت الإتفاق الثلاثي تلميحاً (2 كانون الثاني) على لسان الرئيس حجة الإسلام علي خامنئي: "إن إيران تهتم بمصير جميع المسلمين في كل بلدان العالم خصوصاً مسلمي لبنان الذين تجسدت مبادئهم بالجمهورية الإسلامية". وإن هذا العامل "يجب أن يؤخذ في الاعتبار في أي مبادرة أو أي اتفاق أو مشروع سياسي يتعلق بلبنان". وتناول خامنئي بروز عمليات المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان ليشدّد على الحاجة إلى إقامة حكومة إسلامية في لبنان، مشيداً "بانتشار فكرة المقاومة والنضال بين مسلمي البقاع وبيروت وشمال لبنان وخصوصاً جنوبه" (23 شباط).

ومع تزايد عمليات هذه المقاومة، قال أوري لوبراني منسق العمليات الإسرائيلية في لبنان إن "إيران هي المحرض على الهجمات التي يتعرض لها الجنود الفرنسيون..." (20 أيلول). وأعلن إسحق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي أن إسرائيل ستجعل الذين هاجموا جيش لبنان الجنوبي يدفعون ثمناً غالياً، واتهم حزب اللّه والمتطرفين من أمل بأنهم وراء هذه الهجمات. واعتبر أن حزب اللّه دخل معركة تستهدف الهيمنة على الطائفة الشيعية في لبنان (21 أيلول).

أحداث 1987



لمحة عامة

دخلت الحرب اللبنانية عامها الـ13. واستمرت بكل عناصرها الداخلية والخارجية. بل ازدادت تفتيتاً في الوطن. فتشكّلت الكانتونات الطائفية عملياً. وحكم كل كانتون "أمير حرب" له سياسته على الصعيد الداخلي والخارجي. وتحوّل لبنان إلى ما درج تسميته "جثة كيان" أو "جثة سياسية".

في الجنوب. استمرت إسرائيل تعمل على تعديل حدودها الدولية. فتقضم الأراضي وتشق الطرق وتسيّجها وتمنع الأهالي من الوصول إلى أراضيهم



الحرب تراوح مكانها

الزراعية وتفرض التجنيد الإجباري على شباب القرى الحدودية وتطرد كل مواطن في الشريط الحدودي يرفض التعامل معها وتجبر العمّال اللبنانيين على العمل داخلها والأهالي على هجر أرضهم.

رغم كل هذه المخاطر استمر "أمراء الحرب" (التعبير الذي بدأ يُعرف به قادة الميليشيات. وقد أطلقته عليهم الصحافة الأجنبية وتبنته الصحافة اللبنانية) في المواجهة السياسية والعسكرية من دون أن يتمكن أحدهم من الحسم. وحصدت حروبهم نحو 875 قتيلاً وأكثر من 2200 جريح. ما عدا الذين سقطوا في مواجهة إسرائيل. وترافقت مع شتى أنواع الأحداث الأمنية من قتل وخطف واغتيالات. كان أبرزها إغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي.

حرب المخيمات بقيت تراوح مكانها.

التحالفات بين الأحزاب والتنظيمات في بيروت الغربية سقطت ودارت المعارك بين أمل من جهة والحزبين الشيوعي والتقدمي من جهة ثانية. ولم تتوقف إلاّ بعد دخول القوات السورية.

الصراع على السلطة في المنطقة الشرقية لم ينته بين القوات والكتائب. وداخل الكتائب بعد التغييرات التي أجراها رئيس الحزب الدكتور جورج سعادة تحت شعار الانتقال من حزب "المؤسس إلى حزب "المؤسسة".

منذ مطلع العام (1987). وزّع رئيس الجمهورية أمين



سمير جعجع وجورج سعادة

الجميّل إهتمامه في اتجاهين أساسيين: إتجاه دمشق حيث أوفد فريق عمل رسمي أجرى مفاوضات توزعت على جولات متتالية لإيجاد حل يكون مقبولاً من الجميع ولم تصل إلى نتيجة إيجابية. واتجاه رؤساء الجمهورية السابقين حيث عقد لقاء سمار جبيل بين الرؤساء الجميّل وشمعون وحلو وفرنجية للاتفاق على صيغة للعلاقات المميزة مع سورية وعلى خطوات للإصلاح السياسي. ولم يتوصل هذا الاتجاه أيضاً إلى نتيجة إيجابية. ذلك أن لقاء سمار جبيل لم ينجح في تأمين استمراريته لأن القطيعة عادت بين الرئيسين الجميّل وفرنجية.

اقتصادياً ومعيشياً، تردّى الوضع كثيراً. وفُتحت الأبواب على مصراعيها أمام المتاجرة والمقايضة بالعملات الأجنبية. وسجل سعر الدولار قفزات واسعة بين يوم وآخر. وأكل الغلاء كل زيادة في الأجور (وحتى ولو كانت مضاعفة) في القطاعين العام والخاص. كل ذلك وسط استمرار الحواجز بين المناطق وتكريس خطوط التماس. ووضع اليد على المرافئ والمرافق الخاصة، وتعطيل مطار بيروت بعد قصفه والمطالبة بفتح عدة مطارات في عدة مناطق. وفي مقدمها مطالبة القوات بـ"مطار حالات".

الوضع الأمني

شكّل العام 1987 عام انحسار للتفجيرات الأمنية



يتأمل في ما صنعوا

الواسعة على المحاور التقليدية في لبنان وإن عرفت بعض التوتّر والاشتباكات المتفرقة. ولكنه شكّل، قبل كل شيء، عام الاشتباكات الدموية بين أمل والحزبين الشيوعي والتقدمي الاشتراكي فالدخول العسكري السوري مجدداً إلى بيروت الغربية، وعام اغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي.



استراحة المحارب

كانون الثاني

استهلّ العام باشتباكات على محاور العمروسية - الليلكي - كلية العلوم - كفرشيما، ومحاور كفرفالوس وقصف صيدا (ميليشيا لحد وجيش التحرير الشعبي)، واشتباكات بين الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي شملت عدة أحياء، خاصة الحمراء وكليمنصو وفردان، في بيروت الغربية (6 كانون الثاني)، وتعرّض مطار بيروت لقصف عشوائي في إطار اشتعال محاور الضاحية الجنوبية (8-9 كانون الثاني). واستمرّ الوضع الأمني على حاله طيلة الشهر رغم إعلان رئيس الحكومة رشيد كرامي (19 كانون الثاني) عن تدعيم الخطة الأمنية وطلبه من السوريين تكثيف نشاطهم وتواجدهم في أعقاب إطلاق النار على موكب رئيس التنظيم الشعبي الناصري مصطفى سعد أثناء مروره على طريق الأوزاعي. وانتهى الشهر باشتباك بين الحزب التقدمي وأمل في محلة الطريق الجديدة ومحلة الكولا، أعقبها اجتماعات أمنية بينهما بحضور رئيس المراقبين السوريين علي حمود.

شباط

أُعيد إحياء الخطة الأمنية لبيروت الغربية، والقوى


مصطفى سعد

الأمنية النظامية تنجح مرة في تطويق إشكال أو اشتباك وتفشل مرة أخرى. في 12 شباط، اشتبكت دورية مشتركة من القوة النظامية وقوى الأمن الداخلي والمراقبين السوريين مع مسلحين من حزب الله في منطقة البسطة بسبب توقيف مسلح قرب مقر حزب الله. وتخلّل الاشتباك احتجاز عدد من عناصر قوى الأمن والجيش والمراقبين السوريين (أُطلقوا في ما بعد) واستنكرت حركة أمل الحادث واعتبرت التعرّض للمراقبين السوريين محاولة لطعن الدور السوري في لبنان.

بيروت الغربية تنفجر قتالاً ضارياً

في 15 شباط، وفيما كانت محاور الضاحية الجنوبية تشهد تصعيداً، ويطال التراشق المدفعي معظم أحياء الغربية والشرقية وصولاً إلى ساحل كسروان. نشب خلاف في شارع سليم البستاني قرب مستشفى الأطباء بين مسلحين تطوّر إلى اشتباك بين أمل من جهة والحزب الشيوعي والحزب التقدمي الإشتراكي من جهة ثانية، وامتد إلى معظم أحياء المنطقة الغربية من بيروت. وكان قتالاً ضارياً بين الفريقين استمر حتى 21 شباط. استُعملت فيه القذائف المدفعية والصاروخية، وسقطت بيروت الغربية في حصار كبير من النار زنّر كل أحيائها وشوارعها وحبس المواطنين في ملاجئهم. وتميّزت المعارك بهجمات متبادلة عنيفة انتهى بعضها بسقوط مكاتب مسلحة، وبعمليات كرّ وفرّ، واندلعت الحرائق، ووقعت الخسائر الجسيمة في الأرواح والممتلكات.

في اليوم الثالث من المعارك، عُقد اجتماع في مقر المراقبين السوريين ضم ممثلين عن أمل والتقدمي والشيوعي، تبعه اجتماع موسّع في منزل عاصم قانصوه، فيما وصل إلى بيروت غازي كنعان (رئيس جهاز الإستطلاع السوري في لبنان) الذي أعلن: "سأواجه المسلحين بصدري". واتّهم ياسر عرفات بتدبير المؤامرة وتحريكها، ووصف نبيه بري، رئيس أمل، الوضع بأنه أسوأ مما كان عليه قبل العام 1982، فيما دعا جورج حاوي، أمين عام الحزب الشيوعي، حركة أمل إلى التخلي عن وجهها المذهبي الطائفي، في حين اعتبر الحزب التقدمي الإشتراكي الحملات الإعلامية إنها للإيقاع بين الحزب وسورية والحلفاء.

دخول القوات السورية إلى بيروت الغربية

في 19-20 شباط تمكنت القوة الأمنية من إيقاف الإشتباكات، وتمركزت في نقاط ثابتة في مناطق التوتّر، فيما أشرف العميد غازي كنعان على تنفيذ وقف إطلاق النار بعد اجتماع برئاسته في مقر المراقبين السوريين (20 شباط). وما نُشر عن خسائر معارك


عملية اقتحام

الأيام الخمسة بين أمل وبين الشيوعي والتقدمي أن القتلى بلغ عددهم أكثر من 200 والجرحى نحو 450. إضافة إلى الأضرار المادية التي قدّرت بمئات الملايين من الليرات اللبنانية.

في الوقت نفسه (20 شباط) أعلن أن الرئيس السوري حافظ الأسد استجاب لطلب قدّمه رئيس مجلس النواب حسين الحسيني ورئيس الحكومة رشيد كرامي ووزير التربية سليم الحص والوزيران نبيه بري ووليد جنبلاط بتقديم "معونة عسكرية سورية للمساعدة على إعادة الوضع الطبيعي وإنهاء الفتنة" في بيروت الغربية التي شهدت معارك ضارية بين "الحلفاء". كما أعلن عن صدور بيان عن الإجتماع الذي عقد في دمشق برعاية الرئيس الأسد يقضي بـ:

1- الدعوة إلى وقف القتال فوراً وانسحاب جميع المسلحين من الشوارع.

2- الطلب من سورية الشقيقة تقديم عون عسكري للمساعدة في فرض الأمن والاستقرار وعودة الهدوء إلى العاصمة.

3- تشكيل قوة أمنية من القوى النظامية اللبنانية والقوة العسكرية السورية لفرض الأمن والنظام



وتطبيق القانون...

4- حل جميع الميليشيات المسلحة في بيروت الغربية وإغلاق مكاتبها...

في اليوم التالي (21 شباط)، تحركت القوة السورية من المديرج نحو بيروت، فيما اللجنة المشتركة من المراقبين السوريين وحركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي تواصل معالجة الخروقات الأمنية وتمهّد الطريق لوصول القوات السورية وسط ترحيب شعبي لشدة ما كان الأهالي قد قاسوه من معاناة أيام الإشتباكات.

وفي 22 شباط، وصلت هذه القوة وأخذت مواقعها من خلدة إلى بيروت الغربية التي استعادت هدوءها تدريجاً، بعد وقوع بعض أعمال الخطف ومقتل 12 مسلحاً وإلقاء القبض على عشرة مسلحين وإقفال 50 مركزاً حزبياً. وجمع الحزب التقدمي قواته في ثكنة جل البحر وسحبها إلى الجبل. وأعلن رئيس الحكومة رشيد كرامي عن تشكيل "الهيئة العامة" التي تضم ضباطاً من قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني وممثلاً عن القوات السورية، ومهمتها متابعة تنفيذ الخطة الأمنية التي كانت أعلنت في دمشق وتقضي بنشر الجيش على خطوط التماس؛ وعن تشكيل "غرفة عمليات".



تهجير في ظل البندقية

هكذا عادت القوات السورية إلى بيروت الغربية بعد أن كانت قد غادرتها في أعقاب الإجتياح الإسرائيلي في العام 1982.

في 24 شباط، تمركّزت القوات السورية في مركز حزب الله الرئيسي في شارع فتح الله بعد اشتباك مع عناصر الحزب ومقتل 23 شخصاً. وتابعت تمركزها في مواقع ومراكز أخرى حزبية وغير حزبية، وتابعت حملة مداهماتها بحثاً عن مخازن أسلحة ومطلوبين. وشيّع حزب الله ضحاياه الـ12 في تظاهرة حاشدة هتفت ضد سورية (25 شباط).

آذار

فيما كانت القوات السورية تواصل تنفيذ الخطة الأمنية في بيروت الغربية كانت صيدا ومنطقتها (محاور كفرفالوس) تشهد تصعيداً بين جيش التحرير الشعبي و"جيش لبنان الجنوبي"، ومنطقة الزهراني توتراً شديداً وانتشار حواجز مسلحة لعناصر مؤيدة لرئيس الهيئة التنفيذية السابق لحركة أمل حسن



عناصر من امل والحزب التقدمي بعد وقف اطلاق النار

هاشم (1 آذار).

اعتبر وليد جنبلاط الخطة السورية في بيروت الغربية "هشّة ولا تستطيع فرض الأمن نهائياً من دون مشروع سياسي. في حين تمنّى سليمان فرنجية شمول الخطة الأمنية كل لبنان (17 آذار).

نيسان

التوتّر والاشتباكات المتفرقة أحياناً على المحاور التقليدية يستمران بالصورة التي باتت معهودة. الجديد في الصورة أن كتيبة من القوات السورية تمركزت على طريق الساحل من خلدة إلى جسر الأولي. وأقامت أربع نقاط لها إلى جانب عناصر اللواء الثاني عشر في الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. فيما أشارت "مصادر عسكرية إسرائيلية" إلى أن إسرائيل تراقب عن كثب نشر قوات سورية قرب ميناء صيدا. لكنها لا تعتبر هذا التحرك خطراً مباشراً عليها (14 نيسان).

أيار

في أول أيام هذا الشهر (عيد العمّال). أعلنت إدارة جريدة "النداء" أن مجموعات من عناصر حركة أمل هاجمت الجريدة في محلة الوتوات. واعتبر الحزب الشيوعي هذا الإعتداء "ظاهرة خطيرة يسيء إلى الخطة الأمنية التي ترعاها سورية". وفي 4 أيار قدّم

رئيس الحكومة رشيد كرامي استقالته.

حزيران (إغتيال كرامي)

في أول أيام هذا الشهر اغتيل رئيس الحكومة رشيد كرامي في الطائرة التي أقلته، وهي مروحيّة من نوع "بوما". أقلعت من قاعدة أدما الجوية القريبة من جونية والتابعة للجيش اللبناني عند الساعة التاسعة إلا عشر دقائق صباحاً. فحطّت أولاً في باحة قصر الرئيس سليمان فرنجية في زغرتا لمدة ثلاث دقائق أقلّت خلالها وزير الداخلية الدكتور عبدالله الراسي (صهر فرنجية) وبعض مرافقيه. ثم انتقلت إلى باحة معرض طرابلس الدولي حيث مكثت لمدة ثماني دقائق صعد خلالها إلى الطائرة الرئيس كرامي وعدد من مرافقيه، وشقيقته ومدبّرة منزله وملازم أول في الجيش يدعى جمال موّاس ومرافقون عسكريون ومدنيون. ثم أقلعت باتجاه بيروت. وأثناء طيرانها فوق البحر بمحاذاة رأس الشقعة حصل فيها انفجار. ولكنها تابعت التحليق وهبطت في قاعدة حالات. أدّى الحادث إلى استشهاد الرئيس كرامي وجرح طاقم الطائرة والوزير الدكتور عبدالله الراسي وبعض الركاب وأضرار مادية جسيمة بالطوافة.

جاء في تقرير "لجنة التحقيق العسكرية": "تأكد أن سبب الإنفجار هو: عبوة ناسفة كانت داخل الطوافة: - مواصفاتها الأساسية: قوتها: حوالى 200 غرام. - وزنها: حوالى 2700 غرام. - مجهزة ببطارية مع جهاز لاقط لاستلام إشارة التفجير عن بعد. - موضوعة خلف مقعد الرئيس كرامي بين جدار الطوافة والقماش الداخلي". وأكد التقرير أن التفخيخ حصل "قبل إقلاعها من أدما وذلك استناداً إلى مواصفات العبوة الناسفة... وإفادة معالي وزير الداخلية الذي استقلّ المقعد المقابل لمقعد الرئيس



اغتيال كرامي

كرامي ولازمه طيلة الوقت، وشهادات باقي الركاب والطاقم، واستقرار عادات الرئيس كرامي لجهة جلوسه على نفس المقعد".

وبعد استماع المجلس العسكري إلى رئيس لجنة التحقيق حول ما توصلت إليه اللجنة (15 حزيران)، كُلّفت اللجنة مواصلة التحقيق ورفع النتيجة إلى المجلس العسكري حتى يوم 19 حزيران 1987 كحد أقصى.

وفي اليوم المحدد، رفعت اللجنة تقريرها الأخير. وجاء فيه: "تبين من التحقيقات الأساسية والمكملة أن تدابير الوقاية والحيطة غير كافية، وعدم توافر البنية والتجهيزات الأساسية للقاعدة الجوية في أدما... وعدم وجود تدابير أمنية خاصة عند انتقال المسؤولين الكبار

جواً... وإن الوضع الأمني العام أضعف مناعة العناصر وجعل مراقبتها أكثر صعوبة (وورد في "الاستنتاج" أخيراً): بعد التحقيقات الإضافية التي قامت بها اللجنة ازدادت قناعة أنه لا يمكنها تحديد المسؤولين عن عدم كفاية التدابير قبل اكتشاف الجاني وتحديد مسار الاختراق الذي أوصل إلى الحلقة المستغلة في تنفيذ الجريمة".

تموز

فيما تميز شهر حزيران، أمنياً (إضافة إلى أحد أهم وأبرز الأحداث الأمنية المأسوية، اغتيال رشيد كرامي)، بعودة التوتّر والاشتباكات والقصف والقنص على المحاور التقليدية في الجبل والجنوب وبيروت، استهلّ شهر تموز بسقوط 3 قتلى و3 جرحى من اللواء السادس في الجيش اللبناني نتيجة حادث أمني بالقرب من مستديرة المطار وتبادل إطلاق النار مع عناصر حاجز أمني للقوات السورية.

في 5 تموز، كشف داود داود عضو المكتب السياسي لحركة أمل أسماء 16 عضواً في "الشبكة التي نفذت العديد من جرائم الإغتيال في منطقة صور ضد بعض المسيحيين والمسلمين والعسكريين والشيوعيين".

في 26 تموز، قتل سبعة من عناصر الشرطة الأمنية التابعة للتنظيم الشعبي الناصري وجرح أربعة آخرين على الطريق الساحلية جنوبي صيدا في كمين إسرائيلي مسلح.

أقفل شهر تموز على إجتماع اللجنة الأمنية، في مقرها بميدان سباق الخيل، تخلله مشادة كلامية بين ممثل قيادة الجيش العميد جان ناصيف وممثل القوات اللبنانية جان غانم بسبب موافقة قيادة الجيش (العماد ميشال عون) على فتح المعابر كافة شرط عدم تواجد عناصر مسلحة غير القوى الشرعية وإصرار القوات على إبقاء حاجزها عند بناية "الأوليفيتي".

آب

خارج إطار محاور الإشتباكات التقليدية، والإعتداءات الإسرائيلية، شهدت بلدة القرية في منطقة شرقي صيدا جريمة قتل لثلاثة شبان جنوبيين نفّذتها إحدى المنظمات الفلسطينية ولاقت استنكاراً واسعاً من مختلف أحزاب ومنظمات وشخصيات صيدا والجنوب (4 آب).

سقط 3 قتلى و4 جرحى في بلدة بشامون في اشتباك بين عناصر الحزب السوري القومي الإجتماعي وأخرى من الحزب التقدمي الإشتراكي (21 آب) واشتباك بين الحزب السوري القومي وحركة أمل في مشغرة (30 آب)، وتوتّر بين الحزبين في بلدة عيتيت.

أيلول

سقط 8 قتلى و22 جريحاً في اشتباكات بين أنصار رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي - قيادة الطوارئ (عصام المحايري) وأنصار رئيس الحزب جبران جريج في عدد من بلدات الكورة (4 أيلول)، واستمر التوتّر بين الجناحين فيما توجّه وفد من المجلس الأعلى للحزب إلى دمشق لمعالجة التطورات (5 أيلول)، واجتمع بعبد الحليم خدام. ووقع اشتباك مسلح في منطقة التبانة في طرابلس بين عناصر من الحزب العربي الديمقراطي ومسلحين في المنطقة، واشتباك آخر في النبطية بين أمل وحزب اللّه (7 أيلول).

تشرين الأول (محاولة اغتيال النائب نجاح واكيم)

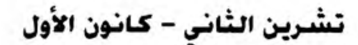
في أول أيام هذا الشهر نجا النائب نجاح واكيم من محاولة اغتيال على يد مسلح دخل منزله في منطقة قصقص في بيروت الغربية مهدداً زوجته وابنته، فيما



نجاح واكيم

تمكّن واكيم من إحباط المحاولة. فأطلق النار على المسلح وأرداه. وتمكّنت الفتاة التي كانت ترافقه من الهرب. القتيل يدعى عبود الياس عبود. وأفاد التحقيق أنه من مواليد المصيطبة ويسكن جونية. وأعلن واكيم (3 تشرين الأول) أن الرجل والمرأة اللذين حاولا اغتياله في منزله هما اللذان نفّذا عملية محاولة اغتيال النائب نزيه البزري في صيدا. وفي 8 تشرين الأول، كشف التحقيق القضائي هوية الفتاة التي كانت ترافق عبود، وأفاد أنها خطيبته وتدعى انطوانيت نجار من مدينة زحلة وتعمل في الأشرفية. وأكّدت معلومات واكيم حول ضلوع القتيل بمحاول إغتيال النائب نزيه البزري.





كميل شمعون

تشرين الثاني - كانون الأول

المحاور التقليدية على حالها من التوتر. بين هدوء حذر واشتباكات متقطعة وقصف مدفعي... أما على "جبهات الصف الواحد". فبرزت الاشتباكات العنيفة والواسعة بين عناصر الشرطة الأمنية في التنظيم الشعبي الناصري وعناصر فلسطينية في صيدا (16 تشرين الأول). وجرى لقاء لبناني - فلسطيني موسّع (19 تشرين الأول) في منزل رئيس التنظيم الشعبي الناصري مصطفى سعد لمعالجة ذيول الإشتباكات. كما برز تعرّض جنود سوريين لإطلاق نار في خمس عمليات أسفرت عن مقتل عدد منهم. وتبنتها منظمة "كتيبة التحرير": في منطقة البطريركية (16 تشرين الأول). في منطقة الكولا (6 كانون الأول). في منطقة



مصطفى سعد

زقاق البلاط (9 كانون الأول)، أمام أوتيل البريستول (11 كانون الأول)، وقرب المقر السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية في كورنيش المزرعة (23 كانون الأول)، وجميعها في بيروت الغربية.

إغتيالات ومحاولات إغتيال وتفجيرات (1987)

"43 عملية اغتيال أودت بحياة 44 شخصاً من قياديين ومفكرين وعسكريين، بينهم رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي في 1 حزيران 1987، إضافة إلى 24 محاولة اغتيال فاشلة استهدفت نواباً وسياسيين ورؤساء أحزاب، وأوقعت 12 قتيلاً وأكثر من 70جريحاً، سقطوا خلال تنفيذ هذه العمليات. ومن بين المستهدفين الذين نجوا من محاولات الإغتيال، أربعة نواب هم الرئيس كميل شمعون، نزيه البزري، نجاح واكيم والدكتور هاشم الحسيني، إضافة إلى رئيس التنظيم الشعبي الناصري المهندس مصطفى سعد، والرئيس السابق للقوات اللبنانية إيلي حبيقة" (وثائق الحرب اللبنانية لعام 1987، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ص 84).

من المحاولات الفاشلة محاولة استهدفت الرئيس كميل شمعون بسيارة مفخخة على طريق كورنيش النهر (7 كانون الثاني)، وأخرى استهدفت مصطفى سعد بإطلاق النار على طريق الأوزاعي (18 كانون الثاني)؛ ومحاولة إغتيال الرئيس كرامي بإلقاء قنبلتين يدويتين، واحدة قرب مكتبه في القصر الحكومي والثانية قرب منزله في تلة الخياط (10 شباط)، والرئيس كرامي اتّهم إسرائيل وعملاءها؛ ومحاولة أخرى استهدفت رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس مالك سلام على مدخل منزله في بيروت الغربية (6 أيار)؛ وأخرى لاغتيال مدير مخابرات الجيش اللبناني في البقاع الرائد جميل السيّد أمام منزله في بلدته النبي إيلا (13 أيار)؛ وعضو المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الإجتماعي محمود عبد الخالق وعميد الدفاع في الحزب أمين الداعوق، والحزب اتّهم عناصر مؤيدة لعصام المحايري (20 أيار)؛ والمسؤول العسكري في حركة أمل عقل حمية في منطقة بئر العبد (23 حزيران)؛ ورئيس تحرير مجلة الشراع الصحافي حسن صبرا (14 أيلول)؛ وإيلي حبيقة بعبوة ناسفة في دار مطرانية الروم الكاثوليك في زحلة أثناء انعقاد اجتماع بين قيادة "قوات" حبيقة في زحلة و"الجبهة الزحلية" والمطران أندريه حداد (15 أيلول)، وأصيب أكثر من عشرين شخصاً بجروح إضافة إلى حبيقة والمطران حداد، و"قوات" حبيقة قالت إنها كشفت الفاعل وهو أحد كهنة المطرانية الأب سميح حداد، وإنه أطلق النار على نفسه لدى مواجهته بالأدلة الثبوتية؛ وحسام أبو مجاهد مدير "شركة المطبوعات اللبنانية - دار



الدكتور نزيه البزري ،الرئيس رشيد الصلح والنائب منير ابو فاضل

الفارابي" (25 تشرين الثاني).

أما الاغتيالات فطالت ياسر ذبيان عضو قيادة منطقة الشوف في الحزب التقدمي (3 كانون الثاني)؛ وديب الجسيم سكرتير اللجنة الإقليمية للحزب الشيوعي في منطقة صور (5 كانون الثاني)؛ وعضو الحزب السوري القومي الطبيب منير وازن (26 كانون الثاني)؛ وحسن أحمد الصباغ أحد مسؤولي الحزب الشيوعي (30 كانون الثاني)؛ والكاتب والمفكّر الشيوعي الدكتور حسين مروّة بإطلاق النار عليه من مسدس بكاتم للصوت داخل منزله قرب المطعم الصيني في محلة الرملة البيضاء (17 شباط)، وشيوعيان آخران بعده بثلاثة أيام، وشيوعي آخر بعد ذلك بخمسة أيام؛ ومنفذ عام الحزب القومي السوري في منطقة النبطية عدنان قانصوه (24 شباط)، وبعده بأقل من أسبوعين مسؤول الحزب في البقاع مفضل علّوه؛ وشريف صاغية رئيس "الجبهة الوطنية" في عكار (3 نيسان)؛ والدكتور حسن حمدان المعروف باسم "مهدي عامل"، عضو اللجنة المركزية للحزب



جميل السيد

الشيوعي والمفكر المعروف وأستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية، بإطلاق النار عليه قرب منزله أمام قصر كنانة في منطقة الملا في بيروت الغربية؛ وحسام درويش ممثل "المقاومة الطرابلسية" في "هيئة التنسيق الشمالية" (24 حزيران)؛ ومحمد شقير مستشار رئيس الجمهورية بإطلاق النار عليه داخل منزله في رأس بيروت (2 آب)؛ وعلي أحمد عبدالله عضو قيادة منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في الجنوب عند مفترق بلدة كفررمان (12آب)؛ الأب اليسوعي الفرنسي أندره ماس، مدير مركز الدراسات الجامعية التابع للجامعة اليسوعية (24 أيلول)؛ وحبيب كيروز عميد الإذاعة والإعلام في الحزب السوري القومي، وتوفيق الصفدي عميد العمل والشؤون الاجتماعية في الحزب بعد اختطافه من مكاتب مجلة "صباح الخير" (22 تشرين الأول).

أما عن عمليات التفجيرات (العبوات والسيارات المخففة) فقد خفّت في العام 1987، عدداً ونوعاً، قياساً على سنوات سابقة. في منطقة الدورة انفجرت سيارتان مفخختان، وسيارة أخرى استهدفت موكب الرئيس شمعون، ورابعة في زحلة (8 كانون الثاني)، وخامسة في الرمل العالي (25 شباط)، وسادسة قبالة المسبح الشعبي في الرملة البيضاء (28 آذار)، وسابعة في محلة الكولا (17 نيسان)، وثامنة في بلدة تولين (22 نيسان)، وتاسعة في ساحة مدينة زغرتا أثناء زيارة الرئيس الجميّل للرئيس فرنجية (19 أيار)، وعاشرة في بلدة عدلون على طريق صيدا (5 حزيران)، وحادية عشرة في شارع بلحة في مدينة طرابلس (15 تموز)، وثانية عشرة في طرابلس نجا منها النائب هاشم الحسيني (10 تشرين الأول).

العبوات الناسفة (والقنابل الموقوتة) الموضوعة تحت السيارات أو في المحلات التجارية أو قرب المراكز الحزبية... عُدّت بالعشرات، وكانت حصيلة هذه التفجيرات عشرات القتلى ومئات الجرحى، غالبيتهم العظمى من المدنيين الأبرياء.

اغتيالات وتفجيرات اتُّهمت بها "القوات اللبنانية"

في 24 تشرين الأول وُضع "تلفزيون لبنان - تلة الخياط" بتصرف شارل حبيقة (لم يُعرف قبل هذا اليوم، وغاب عن الصورة بعده، وهو شقيق إيلي حبيقة) ليعقد فيه مؤتمراً صحافياً قدّم خلاله معلومات حول مسؤولية أجهزة أمن القوات اللبنانية، خاصة مسؤولية سمير جعجع وكريم بقرادوني، عن عدد من عمليات الإغتيال ومحاولات الإغتيال والتفجيرات:

- محاولة إغتيال فؤاد أبو ناضر نتيجة لحركة 10 آب 1986؛
- التصفيات التي اعقبت عملية اختراق 27 ايلول 1986؛
- إغتيال العقيد خليل كنعان؛ - متفجرة الطريق الجديدة في مطلع صيف 1986؛



الياس الهراوي

- محاولة إغتيال النائب الياس الهراوي أواخر 1986؛ - إغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي. "بعد قيام جعجع وأبواقه السياسية بحملة ضغط على رئيس الحكومة بغية دفعه إلى تقديم إستقالته، وعلى رئيس الجمهورية لإقالته، أو قبول الإستقالة عند تقديمها، وبعد أن باءت هذه المحاولات بالفشل، خصوصاً بما يتعلق بقبول الإستقالة تحوّل القرار لدى جعجع باتجاه تصفية رئيس الحكومة، وذلك لإحداث الفراغ الدستوري المطلوب لنجاح مشروع التقسيم"؛ - محاولة إغتيال النواب واكيم والبزري وهاشم



محاولة اغتيال ميشال عون

الحسيني؛ - عملية تفجير دار مطرانية الروم الكاثوليك في زحلة؛ - عدة تفجيرات بالسيارات المفخخة والعبوات في بيروت الغربية، وأبرز الأسماء التي ذكرها حبيقة واعتبرها مسؤولة عن هذه العمليات الأمنية، غسان توما، نادر سكر، جوزف رزق، وغيرهم. وسياسياً، اتّهم حبيقة جعجع بـ"المشروع المسيحي التقسيمي"، وبقرادوني بترتيب تحالفات مع بعض الأنظمة العربية كمصر والعراق، ومع جناح عرفات الفلسطيني.

حوادث أمنية في إطار صراع الجميّل - الكتائب - القوات في المنطقة الشرقية

الصراع السياسي بين هذه الأطراف الثلاثة، أهل

البيت الواحد. كثيراً ما انعكس حوادث أمنية بينها على ساحة المنطقة الشرقية. فاستهلّ كانون الثاني بحادث إطلاق نار بين عناصر من إقليم المتن الشمالي الكتائبي وعناصر من الجيش اللبناني في منطقة جديدة المتن. وتعرّض جان داغر، مسؤول أمن الإقليم لمحاولة إغتيال.

في شباط، نقلت وسائل الإعلام "معلومات" عن تعرّض سمير جعجع لمحاولة إغتيال في قضاء جبيل. وهذه العملية هي العملية الـ26 التي استهدفت حياة جعجع بحسب ما كان يتواتر إعلامياً منذ حركة 15 كانون الثاني 1986. وفي منطقة ضبيه، وقعت اشتباكات بين القوات اللبنانية (جعجع) وبين أنصار القائد السابق للقوات وعضو المكتب السياسي الكتائبي فؤاد أبو ناضر (15 شباط). واشتباكات بالأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية "بين مسلحين" في منطقة المعاملتين (25 آذار). واشتباك في منطقة برمانا بين عناصر حاجز للكتائب وعناصر حاجز للقوات (29 حزيران). والشرطة العسكرية في القوات (يقودها إميل عيد) طوقت منزل الرئيس كميل شمعون واعتقلت بعض مرافقيه بتهمة التعرّض لأحد المسؤولين الأمنيين في القوات (13 تموز). وقتل خمسة من عناصر الشرطة المدنية التابعة للقوات في بلدة ترتج (منطقة جبيل) بعدما أقدم أحد سجناء الشرطة على انتزاع سلاح أحد عناصرها وأطلق النار، ثم تمكّن من الهرب (28 تموز). وبعد ثلاثة أسابيع (أي في 21 آب) وقع عدد من القتلى في اشتباك بين كتائب المتن الشمالي (الجميّل) وبين القوات في منطقة الدكوانة. واستمر التوتر هناك وعادت الاشتباكات بين الطرفين في 25 أيلول.

في 27 تشرين الأول، نقلت وسائل الإعلام ما تداولته "مراجع عليا وقيادات عسكرية وأمنية" عن خطة



سمير جعجع

محكمة نفذت قبل أسبوعين، وتمّ إحباطها "صدفة". لاغتيال جعجع ونائبه كريم بقرادوني. أعدها إيلي حبيقة في أعقاب محاولة اغتياله في دار مطرانية الروم الكاثوليك في زحلة. الغاية من الخطة "إنقلاب عسكري" في المنطقة الشرقية يبدأ بسقوط الثكنات العسكرية وخاصة مقر جعجع في القطارة في يد "قوات" حبيقة، وشق جيب (دفرسوار) في مناطق سيطرة جعجع عبر البربارة وصولاً إلى جبيل.

في 28 كانون الأول، أعلن عن فشل محاولة اغتيال قائد الجيش ميشال عون. وعن ضبط مستندات تؤكد رصد تحركاته، وضلوع القوات اللبنانية بالمحاولة. وبوجود توتر حاد أساسًا بين القوات والعماد ميشال عون، خاصة بعد اغتيال العقيد خليل كنعان والتعرض



قوات سورية

لبعض الضباط بوسائل مختلفة.

أمّا الحادث الأمني الأبرز في المنطقة الشرقية فهو اختراق القوات (جعجع) لمراكز قوى الرئيس الجميّل، وخاصة في الجيش. وهذا ما كشفته جريدة "السفير" (17 تموز)، ولم يجر تكذيبه، بكلامها عن "محاولة إنقلاب" في المنطقة الشرقية للسيطرة على القصر الجمهوري واليرزة (وزارة الدفاع وقيادة الجيش) بعد رفض بعض الجهات القيادية والروحية في المنطقة الشرقية لفكرة القوات بتشكيل "حكومة الاستقلال". ما دفع القوات إلى عقد سلسلة إجتماعات بالإشتراك مع عدد من ضباط الجيش لمواجهة مرحلة ما بعد اغتيال الرئيس كرامي، فيما تمكنت القوات من استقطاب 27 ضابطاً لبنانياً في مواقع عسكرية عن طريق الرشوة، وأرفقت عملية الإختراق للجيش بتطويع تلامذة ضباط في معهد بشير الجميّل (في غوسطا) التابع للقوات، ودعا سمير جعجع إلى اجتماع عقد في منزل صولانج الجميّل (زوجة بشير الجميّل) بحضور قائد اللواء الخامس المقدم بول فارس ونائب قائد سلاح الجو سمير حرب، وتقرر تنفيذ خطة للسيطرة على المنطقة الشرقية، في حين عقد قائد الجيش العماد ميشال عون اجتماعاً عسكرياً طارئاً وأعلن حالة الاستنفار بعد تلقيه تقريراً عمّا تتعرض

له المؤسسة العسكرية من اختراق قواتي لها، ووجه نداء إلى جميع الألوية في المنطقة الشرقية يدعوهم فيه إلى تلقي الأوامر منه شخصياً. كما اتخذ قراراً فورياً بتطويق ثكنة صربا (الأكثر اختراقاً من القوات) وبإعطاء قائد اللواء الخامس بول فارس إجازة مفتوحة وإصدار الأمر له بمغادرة ثكنة صربا على الفور.

بعدها، جرت اتصالات مكثفة في المنطقة الشرقية لإقامة هدنة بين فرقاء الصراع، رئاسة الجمهورية - الجيش - القوات، وتكريسها.

واتخذت إجراءات أمنية مشدّدة، بينها إقامة ستة حواجز للشرطة العسكرية التابعة للجيش من تقاطع الشيفروليه حتى مستديرة الصياد. ولا شك أن القوات كانت تحاول الإستفادة إلى أقصى حد من خلافات جناحي الكتائب: جناح مناصري الرئيس الجميّل وجناح رئيس الحزب جورج سعادة. وقد وصل الخلاف إلى أوجه منذ أواخر أيلول عندما بدأت تتوالى إستقالات الجناح الأول من المكتب السياسي وباقي أجهزة الحزب: جوزف أبو خليل، شارل دحداح، سمعان كرم، بسام أبو فاضل، سليم زرازيري، جورج مغامس، سامي خويري، جورج قسيس... معلنين رفضهم "نهج رئيس الحزب جورج سعادة."

الرهائن الأجانب

مع بداية العام 1987 كان هناك عشرون مخطوفاً أجنبياً، ثم قفز العدد إلى 24 مع اختطاف الأساتذة الأميركيين الثلاثة من كلية بيروت الجامعية وزميلهم الأستاذ الهندي الذي يحمل جواز سفر أميركياً (24 كانون الثاني)، ثم إلى 25 مع خطف الصحافي الأميركي تشارلز غلاس (17 حزيران).

المنظمات التي أعلنت مسؤوليتها عن خطف الأجانب واحتجازهم رهائن لديها، تعددت أسماؤها. فمن "الحق ضد الباطل"، إلى "الدفاع عن الشعب الحر"، إلى "المستضعفين في العالم"، إلى "الجهاد الإسلامي"، و"الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين"... وكلها كان يعتمد صيغة توزيع بيان مرفق بشريط "فيديو" يظهر فيه المخطوف الذي "يظهره التحقيق" بأنه جاسوس للدولة التي ينتمي إليها أو لإسرائيل.

وإذا كانت الجهود والمساعي الدولية والإقليمية (خاصة في اتجاه دمشق، وأحياناً في اتجاه طهران، أو في اتجاه الأحزاب والمنظمات في بيروت بسبب أن السلطة في بيروت قد تحولت إلى "جثة سياسية") قد نجحت في إطلاق عدد من المخطوفين، ومنهم الصحافي الأميركي تشارلز غلاس، والألماني الغربي شميت، ورهينتين فرنسيتين، ودبلوماسي ومواطن من التابعية السعودية، إلا أن ما أصبح مؤكداً هو وجود صفقة سياسية وراء كل عملية إطلاق رهينة، ما أوجد أكثر من "إيران غيت" في عدد من عواصم الدول الأوروبية، ومع أن عمليات خطف الأجانب في بيروت إستهدفت التأثير على موقف سياسي لعاصمة كبرى تجاه أزمة إقليمية، أو الإفراج عن أرصدة مالية ضخمة تمتلكها عاصمة إقليمية (طهران بصورة أساسية) في بعض دول العالم، أو الضغط على دولة معينة بهدف الإفراج عن المعتقلين لديها (مثلاً، مطلب الإفراج عن أنيس نقاش المعتقل في فرنسا، أو عن محمد علي حمادي في ألمانيا)، إلا أن النتيجة الأساسية كانت إفراغ بيروت من الوجود الدبلوماسي الدولي ومن المراكز الثقافية العالمية.

تيري ويت، وقضية رهائن لسورية وإيران فيها الدور الأفعل

وحده مبعوث الكنيسة الأنغليكانية، تيري ويت اختطف ولم تعلن أية جهة مسؤولية اختطافه في



تيري ويت

حينه وبقي مصيره مجهولاً مدة طويلة.

عاد ويت إلى بيروت في 12 كانون الثاني، في مهمة تستهدف الإفراج عن جميع الرهائن الأجنبية في لبنان. واجتمع بجنبلاط الذي تمنى له النجاح في مهمته. وفي 15 كانون الثاني قال تيري ويت إن مهمته الجديدة تحقق تقدماً بعد ليل من المحادثات السرية، وأخذ يجول على القيادات الإسلامية الروحية والزمنية، واجتمع بالرئيس كرامي وأكد أن مشكلة الرهائن لا تنفصل عن المشكلة اللبنانية. وقال في مؤتمر صحافي (19 كانون الثاني) إنه أجرى مفاوضات مباشرة مع "منظمة الجهاد الإسلامي". وفي اليوم التالي (20 كانون الثاني)، اختفى ويت، إذ أُعلن أن أحداً لم يعد يشاهده وسط أنباء تشير إلى مواصلة اتصالاته مع الخاطفين بعيداً عن الأضواء. وفي 27 كانون الثاني، أمر وزير الخارجية البريطاني جيفري هاو السفير البريطاني في بيروت جون غراي ببدء عملية بحث عن ويت. فيما قال رئيس مجلس الشورى الإيراني هاشمي رفسنجاني: "ليس لدي معلومات حول ويت... وإذا كان بإمكاننا عمل شيء من أجله فسوف نعمل".

وعرض الوزير جنبلاط تقديم نفسه رهينة مكان ويت إذا تبيّن أنه محتجز، واصفاً موجة الخطف بأنها "نهج مدروس في شكل جيد جداً لإخراج الأجانب وجميع المؤسسات الحضارية من بيروت الغربية".

أعلنت ناطقة بإسم الكنيسة الأنغليكانية أن مبعوث الكنيسة تيري ويت ترك رسالة قبل مغادرته لندن في مهمته الأخيرة يقول فيها إنه ينبغي عدم دفع فدية في مقابل إطلاقه أو المخاطرة بأي أرواح من أجل إنقاذه إذا ما تعرض للخطف (1 شباط).

وفي اليوم التالي، 2 شباط، وجّه كبير أساقفة كانتربري روبرت رونسي رسالة إلى رئيس مجلس الشورى الإيراني رفسنجاني طالباً منه المساعدة في العثور على مبعوثه تيري ويت؛ والوزير نبيه بري قال إن ويت موقوف لدى خاطفي الرهائن الأميركيين لكنه ليس مخطوفاً، فيما أكد الوزير جنبلاط إنه سيبذل جهده لإطلاق سراح ويت، مشيراً إلى أنه "في مكان ما تحت المراقبة" وعاد بري، بعد يومين، ليقول إن محتجزي ويت "ليسوا لبنانيين" وفي 5 شباط، نشرت وكالة "الأسوشيتد برس" أن ويت شوهد يتجول في الضاحية الجنوبية برفقة عشرة مسلحين وأربعة رجال دين، فيما علق العلاّمة السيد محمد حسين فضل اللّه بقوله إن ويت كان في "مهمة دعائية"، واعتبر أنه "كان في وسع أميركا حل المشكلة في بدايتها لأنها



الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر

كانت مشكلة مبادلة الرهائن بسجناء في الكويت". متهماً الولايات المتحدة بالضغط على الكويت كي لا تطلق السجناء.

في وقت صعّدت الولايات المتحدة من تهديدها، ملمحة إلى إمكانية قيامها بعمل عسكري لتحرير الرهائن الأميركيين والغربيين في لبنان. وكلام لوزير خارجيتها جورج شولتز يحمّل فيه أهالي بيروت مسؤولية ما يحدث من أعمال خطف واحتجاز رهائن في مدينتهم المصابة بـ"طاعون" ويدعو إلى "عزل سكان بيروت" (8 شباط). حذّرت "منظمة العدالة الثورية" من عواقب أي هجوم أميركي في بيان مرفق بصورة بالألوان للأميركي إدوارد أوستن (خطف في تشرين الأول 1986) وتحدث عن "جهاز ركب في جسم المبعوث الأنغليكاني تيري ويت لتحديد بعض الأمكنة المعتقد بوجود الرهائن فيها". واعترفت المنظمة بأنها خطفت تيري ويت، وبأنها تحتجز مواطنين أميركيين ومواطناً فرنسياً.

وأعقب ذلك، في اليوم التالي (9 شباط)، تعليق في صحيفة "تشرين" السورية يتهم الولايات المتحدة بالسعي إلى ضرب الدورَ العربي في لبنان، وبأنه إذا كانت الإدارة الأميركية راغبة في إيجاد مخرج لقضية الرهائن في لبنان فعليها "وقف التدخل في شؤون لبنان والكف عن تعطيل جهود الوفاق". في اليوم نفسه، 9 شباط، أعلنت "منظمة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين" عن إرجاء حكم الإعدام بالأساتذة الأربعة الأميركيين الذين تحتجزهم. وفي اليوم التالي، رحّب الوزير بري بهذا الإرجاء للحكم، وجدّد عرضه المساعدة على حل قضية الأساتذة الأربعة باطلاقهم مقابل مبادلة طيار إسرائيلي أسير لدى حركة أمل بـ400 معتقل في السجون الإسرائيلية. ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير قال إن إسرائيل ستبحث إمكانية مبادلة سجناء عرب بطيار إسرائيلي أسير في لبنان في إطار صفقة قد تؤدي إلى الإفراج عن أربعة رهائن أميركيين.

وفي 12 شباط، قال رئيس مجلس الشورى الإيراني رفسنجاني إن المستشار الأميركي السابق للأمن القومي روبرت ماكفرلين عرض مبادلة نفسه بالرهائن، في حين نفت واشنطن وجود اتصالات جديدة مع طهران.

وفي محاولة لطمأنة خاطفي الألمانيين الغربيين ألفرد شميت ورودولف كوردس، ذُكر في بون (14 شباط) أن الحكومة الألمانية الغربية قد تقدم اللبناني الشيعي محمد علي حمادي (منهم بعملية ضد المصالح الأميركية) إلى المحاكمة في ألمانيا الغربية بدلاً من تسليمه إلى الولايات المتحدة. أمّا بريطانيا فبقيت، في بحثها عن مصير تيري ويت، مصرة



هدوء نسبي في بيروت

على عدم إجراء اتصالات مع سورية وإيران للعمل على إطلاقه (17 شباط)، في حين أن فرنسا، وعلى لسان رئيسها فرنسوا ميتران، رحّبت بالتغيير الذي حصل بعد الانتشار السوري في بيروت الغربية إذا كان سيؤدي إلى الإفراج عن الرهائن الفرنسيين؛ وأشار ميتران إلى أن سورية "أبدت استعداداً لتسوية مشكلة الرهائن الفرنسيين في لبنان" (10 آذار).

كان لافتاً ما تناقلته وسائل الإعلام (11 آذار) عن كاتب سوفياتي متخصص في شؤون الشرق الأوسط قوله إن تيري ويت له صلات بوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، مشيراً إلى "أن رحلات ويت إلى بيروت كانت تتعلق بتسيير شحنات سرية من الأسلحة الأميركية إلى إيران أكثر من تعلقها بمحاولة الإفراج عن غربيين محتجزين رهائن".

وبعد أسبوع، نشرت مجلة "غازيتا" السوفياتية أن ويت محتجز في سفارة إيران في بيروت، الأمر الذي نفته إيران (19 آذار).

وصل الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر إلى دمشق (21 آذار) ليطلب مساعدة الرئيس حافظ الأسد على إطلاق الرهائن. وقال (24 آذار) إن الرئيس الأسد أكد له أن سورية لن تدخر وسعاً في العمل على المساعدة في الإفراج عن الرهائن الأجانب في لبنان، مشيراً إلى أن فرص رصد أماكن الرهائن زادت بعد انتشار القوات السورية في بيروت الغربية.



هدنة امنية

في 25-27 آذار، ظهر خيط جديد في شبكة قضية الرهائن المعقدة من طهران التي أعلنت إذاعتها أن "المخابرات الأميركية والإسرائيلية متورطة في اختطاف أربعة إيرانيين العام 1982". الأمر الذي أدّى إلى "العملية الإنتحارية التي إستهدفت مقر قيادة المارينز في بيروت. كما أكد رئيس مكتب الإعلام الحربي الإيراني كمال خرازي أن إطلاق سراح تيري ويت "مرتبط بجهود رئيس أساقفة كانتربري المونسنيور رونسي من أجل إطلاق سراح أربع رهائن إيرانيين يحتجزهم حزب الكتائب منذ العام 1982". وبعد أقل من أسبوعين قال مسؤول إيراني كبير في وزارة الدفاع إن إيران ستساعد على الإفراج عن رهائن أميركيين في لبنان إذا سلّمت الولايات المتحدة إيران أسلحة دفعت ثمنها بالفعل. وفي 13 أيار، قال هاشمي رفسنجاني إن المسؤولين الإيرانيين يواصلون جهودهم للعثور على أي أثر لتيري ويت. ووعد (25 أيار) ألمانيا الغربية بـ"نقل رسالة" إلى خاطفي الألمانيين، رودولف كوردس وألفرد شميت. وطالب في الوقت نفسه بون بطرد المعارضين الإيرانيين لديها. وكانت ألمانيا الغربية قبل ذلك بيومين قد أعلنت عن استعدادها للإفراج عن لبنانيين معتقلين لديها (بينهم محمد علي حمادي المتهم بتورطه في خطف طائرة أميركية وقتل أحد ركابها).

في 6 تموز، وصل إلى دمشق مبعوث خاص للرئيس الأميركي ريغان، والتقى الرئيس الأسد. وبعد أربعة أيام، كان أوليفر نورث يعترف، أمام لجنة الكونغرس التي تحقق في فضيحة "إيران غيت"، بأن عملية بيع أسلحة أميركية لإيران كانت منذ البداية محاولة لشراء رهائن أميركيين في لبنان. وكان مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة فرنون ولترز يشير إلى أن محادثاته مع الرئيس السوري حافظ الأسد ستؤدي إلى "حركة ما" في شأن الرهائن الأجانب في لبنان (16 تموز).

في 6 آب، قال رجل الأعمال السوري عمران أدهم، الذي عمل وسيطاً في قضية الرهائن، إن سورية مستعدة منذ أكثر من عام لاستخدام القوة لتحرير الرهائن الغربيين في لبنان، ولكن فرنسا لم تعط موافقتها على ذلك، مشيراً إلى أنه أبلغ السلطات الفرنسية بالعرض السوري.

في 19 آب، أطلق سراح الصحافي الأميركي المخطوف تشارلز غلاس، والرئيس حافظ الأسد يتلقى (22 آب) رسالة من الرئيس الأميركي رونالد ريغان يشكره فيها على الجهود التي بذلها لإطلاق غلاس.

وفي حين أكدت الإذاعة البريطانية أن تيري ويت لا يزال حياً وأنه محتجز لدى جماعة صغيرة تابعة لحزب اللّه (27 آب). أعلن نائب وزير الخارجية الإيراني أن إيران تتفاوض مع محتجزي الرهينتين الألمانيين. وأنه سيتم قريباً إطلاق سراحهما (29 آب).

وتم بالفعل إطلاق أحدهما (7 أيلول) وهو شميت. فيما بقي الآخر رودولف كوردس محتجزاً. وأعرب وزير الخارجية الألماني الغربي هانز غينشر عن شكر ألمانيا الغربية لسورية وإيران على تعاونهما. وفي 17 كانون الأول. أبلغ الرئيس السوري رئيس الاتحاد البرلماني الدولي أن سورية تحاول ضمان الإفراج عن الرهينة الألماني الثاني.

وفي 27 تشرين الثاني. أطلقت "منظمة العدالة الثورية" الصحافيين الفرنسيين جان لوي نورماندان وروجيه أوك (محتجزان منذ العام 1986) "نتيجة جهود بذلتها سورية وإيران". ووجهت الحكومة الفرنسية الشكر إلى سورية. ونفت أن تكون دفعت فدية للخاطفين معتبرة أن عملية الإفراج "خطوة على طريق تسوية الخلافات مع إيران".

أما تيري ويت فقد أعلنت الكنيسة الأنغليكانية أنها تلقت تعهدات من دمشق بالمساعدة لإطلاق سراحه (18 تشرين الأول. وكان قد اختطف منذ 20 كانون الثاني). وغابت قضيته بعض الشيء عن الأنظار التي انشغلت بمسلسل الإفراج عن بعض الرهائن. وبالدور السوري والإيراني وأخبار "الصفقات" التي أجرتها العواصم الغربية. لتعود في آخر العام (27 كانون الأول) مع خبر صحيفة "صنداي إكسبرس" البريطانية الذي يقول إن قمراً صناعياً تمكّن من تعقّب رهائن أجانب في بيروت بينما كان خاطفوهم ينقلونهم من مكان إلى آخر. وأن تيري ويت وعدداً آخر من الرهائن نقلهم الخاطفون إلى سجن كائن في حي البسطة ببيروت الغربية. وتوالت قضية تيري والرهائن الآخرين فصولاً في العام 1988.



الشاذلي القليبي

موجة خطف طالت مواطنين وأطفالاً

نفّذت هذه الموجة. كما في السابق. حواجز الميليشيات كفعل وردة فعل وضغط للإفراج عن مخطوفين. كما ظلّ بعض المخطوفين مجهولي المصير. ونفّذت جزءًا من هذه الموجة أيضاً عصابات مسلحة بهدف فدية مالية وكان ضحاياها في أغلب الأحيان تلاميذ وأطفالاً.

موجة الخطف. في 1987. بدأت مع خطف مدير شركة "دار الهندسة" في بيروت سابا داود عبده (في منطقة الحمراء. 5 كانون الثاني. وأفرج عنه بعد ثلاثة أيام). ثم الطالب يوسف قباني في مدرسة الكرمل القديس يوسف (7 كانون الثاني). وفي اليوم التالي الطبيب في مستشفى الجامعة الأميركية رجا صوايا.

ثم أنطوان قرطباوي على طريق المطار، وحسن علي حسن في منطقة الحمراء (12 كانون الثاني). ثم المحامي أسامة العرب عضو "تجمّع اللجان والروابط الشعبية" (13 كانون الثاني).

وبعد يوم واحد من تبادل "القوات" و"أمل" لعدد من المخطوفين (14 كانون الثاني)، خطف قنصل لبنان في لندن فريد عبود على طريق المطار، وأطلق سراحه بعد فترة قصيرة، وستة أشخاص في يوم واحد في بيروت الغربية (27 كانون الثاني)، وجاك صيقلي الذي يعمل في مطابع "بيروت إكسبرس" (6 شباط)، والطالب في مدرسة المهنية العاملية أحمد باسم فارس وطلب الخاطفون فدية مالية (9 شباط)، وجان عبيد المستشار السابق لرئيس الجمهورية أثناء مروره بسيارته على كورنيش المزرعة ومعه زوجته وإحدى السيدات وسائقه وهو في طريقه إلى منزل رئيس مجلس النواب حسين الحسيني إلى القصر الحكومي في الصنائع لمقابلة الرئيس رشيد كرامي (12 شباط، وأفرج عنه بعد فترة وجيزة)، وألفرد القارح في اليوم نفسه.

كان يوما 22 و23 شباط مشهودين على صعيد بورصة الخطف، إذ جرت عمليات خطف متبادلة بين المسلحين في بيروت الغربية، ووجّه العميد السوري غازي كنعان إنذاراً إلى الخاطفين بإخلاء سراح المخطوفين. وأعلنت حركة أمل عن أعمال خطف طالت 15 شخصاً على حاجزين للحزب التقدمي الإشتراكي على طريق الجبل. وفي صيدا، خُطف النقيب في اللواء الثاني عشر علي نديم سرور قرب نادي الضباط (3 آذار). وناشد حاكم مصرف لبنان الدكتور إدمون نعيم الجهات المعنية إطلاق مدير الإحصاءات والدراسات الإقتصادية في المصرف أندره شعيب وزميليه جاك واسكندر ديب الذين مضى على خطفهم أكثر من 19 شهراً (1 نيسان). وخطف مسلحون المسؤول التنظيمي لحركة أمل في النبطية يوسف الحريري وأمين الصباح في صيدا (9 نيسان، أُفرج عنهما في 28 نيسان)، والرائد في الجيش اللبناني توفيق التقي أمام سرايا صيدا (1حزيران).

وفي 17 حزيران، خطف مسلحون، في محلة الأوزاعي في بيروت الغربية المهندس علي عسيران نجل وزير الدفاع الرئيس عادل عسيران، والصحافي الأميركي تشارلز غلاس الذي كان يصطحبه في سيارته مع مرافقه سليمان سلمان. وتمّ إطلاق عسيران في 24 حزيران، وغلاس في 18 آب. وفي 16 تموز، خطف مسلحون موظفين في شركة طيران الشرق الأوسط هما وديع الحاج وإيلي مخيبر. وفي 14 آب أُفرج عن الحاكم السابق لأندية الليونز في لبنان فكتور كنعو بعد احتجاز دام أكثر من 11 شهراً، وكان اختُطف بالقرب من منزله.

وعرفت الشهور المتبقية من العام 1987 حوادث خطف طالت أكثر من عشرة أشخاص، بينهم رئيس مجلس إدارة شركة التأمين العربية بدر الفاهوم وسائقه في شارع فردان (22 تشرين الأول)، ومدير مدرسة الصرفند الرسمية وصاحب مدرسة الإرشاد في صيدا رشيد خليفة (26 تشرين الأول)، والمنفّذ العام في الحزب السوري القومي صبحي ياغي في بلدة يونين في البقاع (31 تشرين الأول)، والموظف في مجلة "الموقف" ثائر ملكي في بئر حسن (17 تشرين الثاني)، والطفل بشير حسام حمادي في محلة الجناح (25 تشرين الثاني)... وجرى، مرة ثانية، تبادل إطلاق المخطوفين بين حركة أمل والقوات اللبنانية (15 كانون الأول)، وأفرجت أمل عن ستة مخطوفين لديها لمناسبة حلول عيد الميلاد وسلمتهم إلى مندوبي الجيش اللبناني والقوات اللبنانية في اللجنة

الأمنية المركزية في ميدان سباق الخيل (24 كانون الأول)... واستمرت لجان أهالي المخطوفين تطلق نداءاتها الإنسانية للكشف عن مصير أبنائها.

حرب المخيمات

خفّت هذه الحرب، بصورة عامة، في العام 1987، ولم تخلُ في بيروت والجنوب من مناوشات بمختلف أنواع الأسلحة، فكانت تبرد حيناً لتشتعل حيناً آخر، ثم ليتخللها حصار تمويني تمّ، في الأخير، فكه بعد سلسلة مبادرات عربية ودولية. وقد شهدت هذه الحرب تقدماً فلسطينياً في شرقي صيدا شمل بعض القرى، يقابله اشتداد الضغط على مخيمات بيروت، وتكثيف للحركة السياسية على مستوى جامعة الدول العربية وقمة عمان العربية الاستثنائية واللقاءات بين القادة العرب، وكذلك في هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية، لينتهي العام 1987 بمبادرة فك الحصار وتنفيذ خطة أمنية في مخيمات بيروت.

الطرفان الرئيسيان في هذه الحرب استمرّا ذاتهما: أمل والمنظمات الفلسطينية، وهذه الأخيرة كانت منقسمة بدورها - بغير تقاتل ميداني وإن كان الخلاف حاداً بينها - بين منظمات مؤيدة لياسر عرفات وأخرى معارضة يتقدم زعامتها أبو موسى.

وأعنف المعارك، سواء في مخيمات بيروت أو الجنوب وفي محيطها، حصلت في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، وكان يرافقها مبادرات معالجة وحلول من جامعة الدول العربية وأمينها العام الشاذلي القليبي، ومن سورية، ومصر والعراق اللذين طلبا عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي للبحث في "الوضع اللاإنساني" في المخيمات (3 نيسان)، وإيران التي كان موقفها الداعي لوقف الإقتتال يترجمه حزب الله بحركية ميدانية وفاقية، واجتماعات بين أمل وجبهة الإنقاذ الفلسطينية.

وفي وقت خيّم فيه الحذر نتيجة فشل مجلس وزراء خارجية الدول العربية المنعقد في تونس (4 نيسان) الذي برز فيه خلاف سوري - فلسطيني حاد عكسه انسحاب وزير الخارجية السوري فاروق الشرع لحظة وصول ياسر عرفات، فيما وزير خارجية الجزائر ورئيس اللجنة الوزارية الخاصة بالمخيمات أحمد طالب الإبراهيمي يعلن أن "اللجنة وصلت إلى طريق مسدود يستدعي من مجلس الجامعة اتخاذ ما يراه مناسباً لمعالجة هذا الوضع المتأزم"، أعلن، في اليوم التالي (5 نيسان)، العميد غازي كنعان عن التوصّل إلى اتفاق شامل لإطلاق النار في المخيمات وفك الحصار التمويني عنها. وعقب ذلك أعلنت "لجنة التنسيق المشتركة لأمن المخيمات" وقف النار "بناءً على توجيهات الرئيس حافظ الأسد وبرعاية العميد غازي كنعان". بعدها، أخذ الهدوء يسود مخيمات بيروت ومحيطها يوماً بعد يوم (بعد جولة من العنف استمرت أكثر من مائة يوم وبصورة متواصلة) وفق خطة أمنية أعلنها العميد كنعان (7 نيسان) بدأت بوضع نقاط سورية حول مخيم شاتيلا ونقطة مراقبة على محور المشنوق في مخيم برج البراجنة. وتوالت بعدها الخطوات الميدانية لإنهاء حرب المخيمات.

لكن هذه الحرب التي هدأت في بيروت نسبياً (تواصلت الحوادث الفردية والاشتباكات المحدودة) استمرّت في الجنوب. لكن بوادر حلها لاحت مع تأكيد ياسر عرفات حرصه "على تنفيذ كل الإتفاقات مع الوزير نبيه بري" (3 كانون الأول)، وتواصل الاجتماعات، وإطلاق حركة أمل عدداً من المعتقلين الفلسطينيين، وانسحابات فلسطينية من قرى شرقي صيدا.



مضايقات يومية في الجنوب

في الجنوب

قرى الشريط المحتل بقيت تتعرض، بصورة شبه يومية، للمداهمات الإسرائيلية (مباشرة أو بواسطة الميليشيا الحدودية). قرى وبلدات إقليم العرقوب، رغم أنها واقعة ضمن نطاق قوات الطوارئ الدولية، غير أنها تعرّضت للغزو والإعتداءات وحملات التمشيط من قوات الاحتلال بصورة متواصلة لإخضاع أهاليها وجعلهم يرتضون التطبيع. وقد سُجّل لمخاتيرهم ورؤساء بلدياتهم مواقف وطنية مشرّفة. أمّا البلدات والقرى الباقية والواقعة بمحاذاة الشريط الحدودي ومنطقة العرقوب، فكانت تتعرّض لقذائف وصواريخ الإسرائيليين وحلفائهم (ميليشيا لحد) في أقضية صور والبقاع الغربي والنبطية وإقليم التفاح وجزين وقراها.

وإلى جانب هذه الإعتداءات العسكرية والأمنية، أقامت إسرائيل المنشآت على مصب نهر الليطاني وشقت الطرقات وأكملت إمدادات القساطل تحت الأرض فيما كانت جرافاتها تعمل على تسوية أراضي منطقة مشهد الطير في خراج بلدة شبعا التابعة للأوقاف الإسلامية في صور. وقيل حينها إن إسرائيل إنما كانت تقصد من وراء ذلك إسكان "الفالاشا" (يهود إثيوبيا) هناك.

أما مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، من شرقي صيدا إلى ضواحي صور، فكانت عرضة لغارات الطائرات الحربية الإسرائيلية التي دمّرت أحياء كاملة في عين الحلوة والمية ومية كما قصفت البوارج مخيم

قافلة لجنود الاحتلال

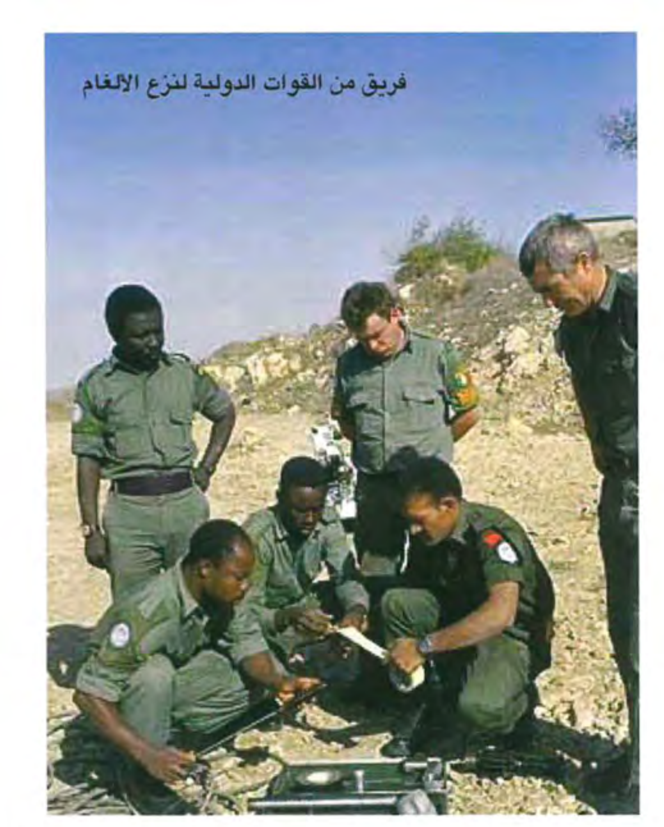
دبابات اسرائيلية واعتداءات متكررة

اعتداءات على الليطاني

مسرح للغارات الاسرائيلية

الرشيدية. وأكثر من 100 قتيل ونحو 283 جريحاً، بينهم عدد من النساء والأطفال حصيلة هذه الغارات التي بلغت، في العام 1987، 23 غارة وزّعها الطيران الحربي الإسرائيلي على المخيمات وبعض القرى والبلدات في الجنوب، إضافة إلى 20 غارة وهمية لترويع الجنوبيين وإجبارهم على الرحيل.

مجلس الأمن الدولي ناقش مراراً، وكالعادة، هذه الاعتداءات، وتراوحت قراراته بين الاصطدام بـ"الفيتو" الأميركي أو بالاكتفاء بإصدار توصية تدعو "الجانبين" إلى احترام "وقف إطلاق النار"، أو إرسال بعثة لتقصي الحقائق. ووحدها قرارات التجديد لقوات الطوارئ الدولية كانت بالإجماع وتنفّذ بصورة جدية. ووحده تحرّك دولي تمكّن من منع إسرائيل من تكرار إجتياح الجنوب أواخر تشرين الأول، حينما تذرّعت إسرائيل بعملية نوعية عالية نفّذتها مجموعة فدائية في بلدة


فريق من القوات الدولية لنزع الالغام



القوات الدولية

الخالصة بواسطة طائرة شراعية. وحاولت إسرائيل على أثرها فرض أمر واقع جديد على قمة الرئيسين رونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف في واشنطن.

ولم تتوقف المقاومة الوطنية والإسلامية، على امتداد العام 1987، عن مقارعة قوات الاحتلال. ففجّرت الألغام تحت مدرعاتها واحتلت عدداً من مواقعها واخترقت تحصيناتها، فتسببت بذعر شديد في صفوفها وصفوف ميليشيا لحد التي بدأت تعرف حالات فرار كثيرة لعناصرها. وتخلل عمليات المقاومة الوطنية والإسلامية، التي كانت تحصل بصورة شبه يومية تقريباً، عملية للمقاومة الفلسطينية أعادت، بنوعيتها العالية تقنياً، صورة العمل الفدائي الفلسطيني إلى واجهة الإعلام الدولي على مدى أيام لاحقة. ففي 25 تشرين الثاني، وللمرة الأولى منذ انطلاق حركة المقاومة الفلسطينية في الستينات، تمكّنت مجموعة فدائية من اختراق المجال الجوي الإسرائيلي ونجحت في الإغارة على موقع عسكري إسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية، بواسطة "طائرة شراعية" تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة هبطت على مدرج للطوافات



حاجز لحركة أمل في الجنوب

العسكرية الإسرائيلية في "غيبور" قرب مستعمرة كريات شمونة (الخالصة). وتمكّن فدائي من أصل خمسة شاركوا في العملية من مباغتة المعسكر وإطلاق النار. فصرع ستة جنود وجرح سبعة آخرين (باعتراف إسرائيل) قبل سقوطه في أرض المعركة. ووصف رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان شومرون العملية بأنها "ضربة في غاية القسوة".

وعلى صعيد قوات الطوارئ الدولية فقد كان العام 1987 صعباً بالنسبة إليها. إذ تعرضت لاعتداءات إسرائيلية متكررة طوال العام (عشرات الاعتداءات). اعتداءات كانت بدأت منذ خريف 1986. وأعلن بصددها ضابط في قيادة الطوارئ (23 كانون الثاني 1987) أن الكتيبة الإيرلندية العاملة في الطوارئ تعرضت إلى 125 اعتداء خلال الأشهر الأربعة الماضية من قبل الجيش الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي – ميليشيات أنطوان لحد.

لاحظ مجلس الأمن في 15 كانون الثاني أن إسرائيل لم تكتف برفض قراراته بل عمدت "إلى وضع العراقيل والاعتداء السافر من دون مبرر على مواقع الوحدات الدولية". وجاء في التقرير الذي رفعه الأمين العام

للأمم المتحدة بيريز دي كويار الى مجلس الامن في اليوم التالي (16كانون الثاني) والذي استند اليه المجلس في التمديد لقوات الطوارئ: ان المشكلة الأساسية التي تواجهها المنظمة الدولية هي رفض اسرائيل الانسحاب انسحاباً كاملاً من لبنان واصرارها على المحافظة على "منطقة الأمن" مما يثير بالمثل مقاومة عنيدة من جانب الجماعات المسلحة في لبنان. وقال دي كويار في تقريره أيضاً إن قواته غالباً ما كانت عرضة لإطلاق نار متعمّد من قبل ميليشيات لحد والقوات الاسرائيلية دونما سابق استفزاز.

ولعل أكبر هذه الإعتداءات وقع في 9 كانون الثاني عندما أطلقت دبابة إسرائيلية متمركزة في تلة برعشيت ثلاث قذائف على مركز إيرلندي داخل البلدة فقتل أحد الجنود الإيرلنديين. وقد اعتذر (في 18 كانون الثاني) رئيس الأركان الإسرائيلي موشي ليفي عن مقتل الجندي، وقال "... إنها غلطة مشينة لا أستطيع أن أفتخر بها".

تهرّب من مسؤولياته وما زال يتجاهل النداءات الموجهة من أجل تحقيق الوفاق الوطني اللبناني". وعادت الإذاعة السورية لتقول (7كانون الأول): "ليس سراً أن سورية ترى في وصول رئيس لبناني واضح الانتماء الوطني والعربي يحمل مشروعاً لحل وطني ويملك الشجاعة والقدرة على المساهمة في تنفيذ هذا المشروع خطوة مهمة على طريق إخراج لبنان من أزمته الحالية".

الوضع السياسي

اللقاءات اللبنانية - السورية والموقف الداخلي (الإصلاحات)

في اللقاء التقليدي الذي يجريه رئيس الجمهورية مع رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة في لبنان مطلع كل سنة حدّد الرئيس أمين الجميّل أربع لاءات هي:

- لا لتعريض وحدة لبنان واستقلاله للطعن.
- لا لأن يكون لبنان عملة للمقايضة.
- لا وطناً بديلاً ومنطقة عازلة
- ولا ممراً تعبر من خلاله المطامح السياسية والمصالح الاستراتيجية.

جاء هذا الكلام متزامناً مع تركيز الجميّل على تحضير لقاء قمة بينه وبين الرئيس السوري حافظ الأسد. فأوفد. في 5 كانون الثاني. د.إيلي سالم ومدير المخابرات في الجيش العقيد سيمون قسيس وانضم إليهما المهندس هاني سلام. إلى دمشق لعقد محادثات تبحث في ورقة حلول ويتم على أساسها عقد لقاء قمة. وقد عقد الوفد محادثات مع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع. أعلن بعده رئيس الحكومة عن تفاؤله أكثر من أي وقت مضى وأن معلوماته الخاصة تشير إلى أن القمة اللبنانية - السورية باتت قريبة. وجاءت هذه المحادثات على أثر أول اتصال مباشر تم بين قصر



الرئيس الجميّل وموفده ايلي سالم

بعبدا وكبار المسؤولين منذ حركة 15 كانون الثاني 1986 (إنتفاضة جعجع) التي استهدفت الإتفاق الثلاثي (حبيقة. بري. جنبلاط). وقد جرت. حتى مطلع أيار. أكثر من عشر جولات أجراها الوفد



الجميّل وغسان تويني في الطائرة

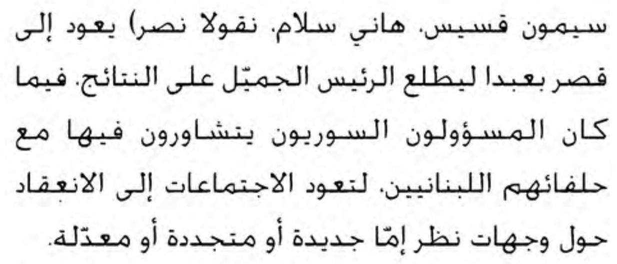


الجميّل وقداسة البابا

الرئاسي في دمشق من دون التوصّل إلى إتفاق على نقاط مطروحة للحل. ولا على لقاء قمة (لقاء جانبي بين الجميّل والأسد أثناء انعقاد القمة الإسلامية في الكويت أواخر كانون الثاني).

اكتسبت هذه المحادثات صفة "المفاوضات الرسمية اللبنانية - السورية في دمشق". وشدّت إليها أنظار اللبنانيين. وكانت تهب في أجواء جلساتها نفحات تفاؤل تارة. لكن لتعقبها غيوم تشاؤم تارة أخرى. والمحور السياسي الأساسي فيها كان الإصلاحات السياسية الثلاثة المطروحة: إلغاء الطائفية السياسية. المثالثة ضمن المناصفة في التمثيل وصلاحيات رئيس الجمهورية.

بعد كل جلسة كان الوفد اللبناني (إيلي سالم. سيمون قسيس. هاني سلام. نقولا نصر) يعود إلى قصر بعبدا ليطلع الرئيس الجميّل على النتائج. فيما كان المسؤولون السوريون يتشاورون فيها مع حلفائهم اللبنانيين. لتعود الاجتماعات إلى الانعقاد حول وجهات نظر إمّا جديدة أو متجددة أو معدّلة.



حمل الوفد اللبناني إلى الجولة السابعة (شباط. قبيل جولة الجميّل الأوروبية) من المحادثات أفكاراً اعتبرها الحكم اللبناني "متقدمة". وعقد اجتماع في مكتب نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام حضره الرؤساء حسين الحسيني ورشيد كرامي وسليم الحص. والوزيران نبيه بري ووليد جنبلاط. ونشرت معلومات عن الإجتماع تفيد أن المجتمعين توصلوا إلى تصوّر مشترك حول "أفكار" سُمّيت باسم "الاتفاق

الخماسي" وتضمّن التأكيد على المثالثة ضمن المناصفة في مجلس النواب، وعلى عدم ترؤس رئيس الجمهورية لمجلس الوزراء إلاّ في حالات يحدّدها الدستور الذي يتفق عليه، وعلى التخلي عن حقه في التصويت في مجلس الوزراء، وعلى انتخاب رئيس الحكومة في مجلس النواب، وعلى القبول المبدئي بإلغاء الطائفية السياسية.

موقف رئيس الجمهورية أمين الجميّل من "الاتفاق الخماسي" بقي غامضاً. ففي حين أن بعض وسائل الإعلام نقلت عنه موافقته نفى "مصدر رسمي لبناني" هذا الأمر مضيفاً "إن رئيس الجمهورية عندما يريد تحديد موقف فإنما يحدده علناً وبالطرق الرسمية المتبعة". فكان أن ردّ رئيس الحكومة رشيد كرامي على هذا "المصدر" (2 آذار) داعياً الرئيس الجميّل لتحديد خياراته ومواقفه بوضوح. ثم كانت نهاية "الاتفاق الخماسي" حينما التقى داني شمعون رئيس حزب الوطنيين الأحرار مع الموفد الرئاسي هاني سلام حيث أكد له الأخير عدم وجود صيغة تحمل اسم "الاتفاق الخماسي" (4 آذار).

الجولة الثامنة (5 آذار) عقدها الوفد اللبناني إلى دمشق في جلستين مع فاروق الشرع والعميد غازي كنعان (في اليوم نفسه استقبل الرئيس الأسد الشيخ محمد مهدي شمس الدين. والبحث تناول مساعدات سورية لإقرار الأمن في بيروت الغربية و"الجهود المبذولة لبدء الحوار الوطني اللبناني"). وزامنها تفاؤل مع إعلان الرئيس كميل شمعون: "نحن الآن عشية الحل".

لكن نائب قائد القوات اللبنانية كريم بقرادوني أطلق، في 16 آذار، خمس لاءات أعادت التشنّج والتشاؤم إلى الأجواء السياسية في لبنان: لا لأن يصبح رئيس الجمهورية "مطراناً على مكة" (أي لا لنزع صلاحيات

كريم بقرادوني

رئيس الجمهورية). لا للمثالثة ضمن المناصفة. لا للعلاقات المميزة مع سورية. لا لإلغاء الطائفية السياسية قبل زوال الحال الطائفية. ولا لسحب الجيش إلى ثكناته وإعادة تأهيله.

في 20 آذار، وعشية الجلسة التاسعة من المحادثات "المفاوضات الرسمية"، اجتمع الرئيس الجميّل مع أعضاء الوفد ("الفريق الرسمي") وأكد أن المحادثات مستمرة، في إشارة رد على كلام بقرادوني، وأن الفشل ممنوع، والمصالحة تحتّم التوافق. وقال إن العلاقات اللبنانية – السورية تعالج منذ البداية بمعزل عن أي موقع إقليمي أو دولي.

تركّزت مناقشات الجلسة التاسعة (الوفد اللبناني: إيلي سالم، سيمون قسيس ونقولا نصر؛ الجانب السوري: فاروق الشرع وغازي كنعان) حول إلغاء الطائفية السياسية، العلاقات اللبنانية – السورية، وضع الجيش اللبناني ودوره الوطني و"تأهيله" من

وجهة النظر السورية وحلفائها اللبنانيين. المشاركة في الحكم. وضع السلطة الإجرائية. انتخاب رئيس المجلس النيابي وانتخاب رئيس الحكومة. رئيس الوفد اللبناني د.إيلي سالم أعلن: "إن المحادثات تحرز تقدماً في الاتجاه الصحيح"، في حين أشارت وسائل إعلام غربية، منها إذاعة "مونتي كارلو"، إلى عراقيل كثيرة تواجه المحادثات.

وبدا واضحاً أنّ موضوع "تأهيل" أو "إعادة تأهيل" الجيش اللبناني قد أثار استشعاراً بالمهانة في صفوفه، على أساس أنه إذا كان المقصود بـ"التأهيل" تأهيلاً فنياً فالمعروف عن الجيش اللبناني أنه يتقدم كثيراً من جيوش المنطقة على هذا الصعيد. وقد تابع أكثر ضباطه دوراتهم الدراسية في أرقى الكليات والأكاديميات الدولية وكانوا من المبرزين فيها؛ وأما إذا كان المقصود تأهيلاً سياسياً ووطنياً وعقائدياً... فما من ثغرة في هذا المجال إلاّ وكان "السياسي" هو المسؤول عنها وليس "العسكري". وقد عكس هذا الاستشعار قائد الجيش العماد ميشال عون بحديثه المنشور في مجلة "الجيش" (أواخر آذار) بقوله: "... إن الجيش لا يطالب بإعادة التأهيل، بل هو الذي يطالب بإعادة تأهيل البعض".

الجلسة العاشرة انعقدت في 27 آذار، واقتصرت على تسليم الوفد اللبناني الفريق السوري أجوبة نهائية تتعلق بالنقاط العالقة لا سيّما موضوع "المشاركة". وفي اليوم نفسه، حمّل الرئيس كميل شمعون الرئيس رشيد كرامي مسؤولية "شلل كل عمل منتج"، وأكّد فشل المفاوضات وجدّد معارضته إلغاء الطائفية السياسية. فردّ عليه كرامي: "إنهم يخططون لفشل محادثات دمشق من أجل الهروب من الاستحقاقات"؛ في حين أخذت دمشق تزخّم من اجتماعاتها بحلفائها اللبنانيين.

عون وحديث الى مجلة «الجيش»

لم تتوقف الجهود لإعادة المفاوضات في دمشق. وأبرز هذه الجهود كان اجتماع الأول من نيسان في منزل الرئيس حسين الحسيني ضمّه والرئيسين رشيد كرامي وسليم الحص والوزير نبيه بري فيما كان الوزير وليد جنبلاط مسافراً إلى لندن. حيث أعلن أن الهدف من الاجتماع هو "إيجاد مناخات تعطي مفاوضات دمشق جرعة إنعاش". وإثر اللقاء قال الرئيس الحسيني إن المجتمعين تمنوا التعجيل في هذه المفاوضات التي من شأنها أن تتوّج بعقد قمة لبنانية – سورية.

غير أن هذه الجهود توقفت عند عراقيل كثيرة تسبّبت بها عودة المواقف التصعيدية، وخاصة

استقالة رئيس الحكومة رشيد كرامي (4 أيار).

استقالة كرامي: في 4 أيار

قدّم رئيس الحكومة رشيد كرامي استقالة حكومته "إلى الشعب" لا إلى رئيس الجمهورية، موضحاً بأنه بات "مقتنعاً بأن كل هذا الذي يجري يصب ضد مصلحة المواطنين ولبنان".

جاءت استقالة كرامي مفاجأة وأعقبت مباشرة الاجتماع الأسبوعي للهيئة العامة لبيروت الغربية التي اجتمعت بعيد الظهر (4 أيار) في القصر الحكومي وبحضور وزير الداخلية عبد الله الراسي، ورئيس هيئة الأركان العامة في الجيش اللواء الركن محمود طي أبو ضرغم، وقادة أمنيين آخرين.

انتهى الاجتماع في الساعة الثالثة إلا ربعاً، وخرج منه كرامي ليدلي بتصريح مطوّل جاء فيه: "... فقد عشنا هذه الأيام، وخصوصاً أول أيار، وما استمعنا إليه من آراء وخطب. كلها زادت اليقين عند الكثيرين بأن هذا الذي يجري إذا كان مخططاً له إنما أبعاده خطيرة، وإن كان عفوياً فنتائجه أخطر وأبعد على مصلحة هذا الشعب ومصير هذا البلد. فكلنا عندما يجمع تلك الآراء والطروحات التي استمعنا إليها يجد بأنه بين مُشرق ومُغرب لا يمكن الالتقاء على أي حل. وقد أكّدت ذلك المحاولة الأخيرة في قصر منصور والتي لم تعمر طويلاً. فكان نتيجتها التعليق والإرجاء (...) استمعنا إلى من يطالب بالحياد والقوات الدولية وبإجلاء الغرباء والقوى جميعاً عن ساحة لبنان. وآخر يطالب بأن تكون هناك القوى ملتئمة ومجتمعة لكي يصار إلى وضع الإدارة الذاتية وما شابه. وكلها طروحات لا يمكن الوقوف عندها دون التخوف على وحدة هذا البلد. وقد وصلنا إلى حد البحث في الإضرابات التي بدأت ولا ندري كيف ستنتهي. وكل هذا لا يساهم في إيجاد الحلول المبحوث فيها. وهناك من يطالب رئيس الحكومة بألا يوقّع قانون أخذ بالإجماع في المجلس النيابي... فالاعتمادات التي وفق عليها في المجلس النيابي إنما هي من أجل تأمين الغذاء والدواء والملبس وكذلك صيانة أجهزة الجيش (...) وإذا كان البعض والبعض الآخر يطالب الحكومة بالاستقالة، ولقد رفضت مثل هذا الطلب وباستمرار، عندما كان يأتي لسوء نيّة ومن دون هدف، من أجل خدمة هذا البلد وإخراج الناس من الصعوبات والضغوطات التي يتعرضون لها. أمّا وأني اليوم بت مقتنعاً بأن كل هذا الذي يجري يصب ضد مصلحة المواطنين ولبنان عموماً، فقد أصبح واجباً عليّ أن اتخذ الموقف الذي أراه يخدم مصلحة هذا البلد وأهله ويفتح الطريق أمام إنقاذه. لذلك أعلن إستقالتي من الحكم وشكراً".

على الرغم من وصول أزمة الحكم إلى هذه الدرجة من الحدة، استمرّت محاولات إيجاد الحل. فرفض رئيس الجمهورية استقالة الحكومة، واندفع الجميع في العمل لاستئناف مفاوضات دمشق. فقام الرئيس الجميّل بزيارة الرئيس فرنجية في زغرتا (9 أيار)، وأجرى من عنده اتصالاً بالرئيس كرامي الذي كان في طرابلس، وأعلن في اليوم نفسه عن استئناف المباحثات الرسمية اللبنانية – السورية (الجلسة الحادية عشرة للوفد الرسمي اللبناني الذي التقى فيها خدام والشرع وكنعان)، وكان خدام التقى الرئيس حسين الحسيني.

لكن العقد المستعصية في هذه المحادثات بقيت على حالها، ومع اختتام الجلسة الثانية عشرة (14 أيار) أُعلن أن الخلافات في وجهات النظر بين الفرقاء اللبنانيين بقيت حول المشاركة في الحكم وصلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء. ولم تعقد بعدها جلسة محادثات أخرى.

"ما استمعنا إليه في أول أيار... والمحاولة الأخيرة في قصر منصور"

هاتان العبارتان الواردتان في إعلان كرامي استقالته بدتا وكأنهما شكّلتا ذروة المأزق السياسي الذي دفع باتجاه استقالة رئيس الحكومة، وتجدان تفسيرهما في تطورات الأيام السابقة للاستقالة:

التطورات كانت تتسارع وتشهد تقلبات ومواقف حادة، بحيث أنها كانت تخذل توقعات المراقبين الذين ما إن يضعوا بوادر الانفراج في رأس احتمالاتهم حتى يسقط في يدهم وتتغير الأمور كلياً نحو المزيد من التعقيد.

فبعد أبحاث مستفيضة حول ضرورة التئام الحكومة (بعد أن كان رئيسها أعلن مقاطعته رئيس الجمهورية كما مرّ ذكره آنفاً) لتدارك الأوضاع، كانت تدور نقاشات حامية حول طبيعة هذا اللقاء الحكومي بصورة متوازية ومكملة لمباحثات دمشق التي كانت تركّز على "صلاحيات مجلس الوزراء، صلاحيات رئيس الجمهورية". فهل يكون هذا اللقاء من طبيعة سياسية أم اقتصادية، إضافة إلى مكان وزمان الاجتماع: مجرد لقاء، أو مجلس وزراء، برئاسة رئيس الجمهورية أو بدون رئاسته...؟

وإزاء رفض فريق وزاري لانعقاد الاجتماع الحكومي في قصر بعبدا وتصلّب فريق آخر على وجوب انعقاده هناك (لكي يكون مجلساً وزارياً برئاسة رئيس الجمهورية)، كان الحل الوسط الذي ارتآه الرئيس حسين الحسيني بأن يلتئم شمل الحكومة في مجلس النواب أولاً، فإن تم الاتفاق خلاله على النقاط المطروحة، يكون الاجتماع الثاني في القصر الجمهوري.

وهكذا اجتمعت الحكومة بكامل أعضائها، ما عدا الوزير وليد جنبلاط، في مجلس النواب (23 نيسان)، فكان أول اجتماع لها بعد 226 يوماً من القطيعة، واستمرّ الاجتماع ثلاث ساعات ونصف الساعة. وأذاع الرئيس حسين الحسيني ما توصّل اللقاء الحكومي إلى اتخاذه من مقررات: التأكيد على ضرورة تكوين المكتب الوطني للدواء والمجلس الوطني لشؤون المهجرين، وعلى تسليم المرافئ والمرافق الشرعية إلى الدولة وإقفال ما هو غير شرعي منها، وفتح المعابر بين شطري العاصمة بيروت وإزالة الحواجز بين المناطق كافة، على أن يطلب وزير الدفاع من قائد الجيش تنفيذ قرار اللقاء الحكومي بتسليم الجيش المهمات الأمنية بدءًا من بيروت الإدارية، وفتح المطار، ودرس المطالب العمّالية وتحقيق هدنة إعلامية.

لكن الذي حصل أن الرئيس كميل شمعون غادر الاجتماع بعد ساعة ونصف الساعة من انعقاده، والتقى قائد القوات اللبنانية سمير جعجع، وصرّح بعد اللقاء أنه لا علم له بما اتّخذ من مقررات في اللقاء الحكومي المنعقد في مجلس النواب (قصر منصور)، ما دفع الرئيس سليم الحص إلى القول: "إن التبرّؤ من المقررات يضع اللقاء الحكومي في مأزق".

ولم يعقد لقاء حكومي ثان، ونشأت سلسلة من المواقف المتعارضة تبلورت أكثر ما يكون خلال الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة عيد العمل في الأول من أيار.

رئيس الكتائب جورج سعاده دعا إلى وقف القتال وإعلان هدنة مفتوحة وإنهاء المقاطعة وتسليم المرافئ للدولة وإعادة المهجرين وعقد ميثاق اجتماعي – اقتصادي.

نائب قائد القوات اللبنانية كريم بقرادوني دعا إلى انسحاب كل الجيوش الأجنبية من لبنان وانتشار قوات سلم دولية فوق كل الأراضي اللبنانية وإعلان حياد

لبنان.

الوزير نبيه بري ندّد بالنظام الفاسد وأبدى استعداده لحضور مجلس الوزراء كهيئة حوار وبرئاسة أمين الجميّل على أن تجتمع الحكومة في دمشق.

الوزير وليد جنبلاط هاجم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ودعا إلى إقامة إدارة وطنية شاملة في المناطق اللبنانية غير الخاضعة لسيطرة الحكم. وقال "إننا نريد بندقية وطنية لبنانية - فلسطينية - سورية موحدة بعدما عادت منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر الجزائر إلى وحدتها واختارت الطريق العربي والدولي الصحيح".

إلغاء اتفاق القاهرة

على الرغم من هذه المواقف التصادمية، توصّل مجلس النواب، في هيئته العامة المنعقدة في 21 أيار، إلى التصديق بالإجماع على قانون يقضي بإلغاء القانون الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاق 17 أيار، واعتبار القانون نفسه الذي جاء في مادة وحيدة ومنح صفة المعجل المكرر، اتفاق القاهرة لاغياً وكأنه لم يكن وساقطاً مع جميع ملحقاته وتوابعه. وقد أقرّ هذا القانون في جلسة رأسها الرئيس حسين الحسيني بإجماع النواب الحاضرين الذين بلغ عددهم 44 نائباً، فيما اقتصر حضور الحكومة فيها على وزير الإعلام جوزف سكاف، واستغرق بحث وإقرار القانون الذي نوقش باختصار زهاء عشر دقائق خصّص معظمها للنائب بطرس حرب الذي تلا كلمة مكتوبة ضمّنها وجهة نظره.

أيّد هذه الخطوة النيابية الرئيس سليمان فرنجية والوزير بري والعميد ريمون إدّه والرئيس كميل شمعون والرئيس سليم الحص الذي شدّد على أن المهم "ألاّ ندع إلغاء اتفاق القاهرة يشكّل سبباً لشرخ جديد في ساحتنا". وعارضها وليد جنبلاط الذي اعتبر أن إلغاء هذا الاتفاق هو "ببساطة استمرار للمؤامرة الإسرائيلية - الكتائبية في لبنان"؛ وأعلن ياسر عرفات أن ما اتخذه مجلس النواب اللبناني هو قرار غير شرعي في ظل غياب الحكومة، والتقى معه فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، الذي قال إن مجلس النواب اللبناني ليس له أي حق في إلغاء اتفاق القاهرة.

في يوم الإلغاء نفسه (21 أيار)، أجرى الوزير نبيه بري اتصالاً هاتفياً بالرئيس أمين الجميّل، كان الأول منذ المقاطعة الحكومية قبل سنة ونصف السنة، وبحث معه التهديدات الإسرائيلية للجنوب، فبادر رئيس الجمهورية واتصل بالسفير الأميركي جون كيلي طالباً إليه تدخّل بلاده لمنع تنفيذ هذه التهديدات، كما زوّد مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة السفير رشيد فاخوري بتعليمات حول هذه المسألة كي يثيرها في إطار الهيئة الدولية.

هزّة سياسية أحدثتها استقالة كرامي

في ما عدا هذين الموقفين الإيجابيين: إلغاء اتفاق القاهرة وإثارة موضوع الجنوب، ازدادت مواقف الأفرقاء اللبنانيين كافة تبايناً إثر استقالة الرئيس رشيد كرامي (4 أيار) التي أحدثت هزّة سياسية كبيرة. فتكثفت الاتصالات واللقاءات، وظهر معها أن لبنان يواجه ثلاثة احتمالات: إما أن يقبل رئيس الجمهورية استقالة الحكومة ويباشر اتصالاته لتشكيل حكومة جديدة، وإمّا أن يتريّث في بت موضوع الاستقالة بانتظار نتائج الإتصالات التي تكثّفت بين دمشق والرئيس كرامي، وإمّا أن يعلن رئيس الجمهورية رفضه للإستقالة مقابل إنهاء القطيعة الحكومية له.



إجماع ... ودعوة من جورج سعادة لوقف اطلاق النار

من جهته، أصرّ كرامي على استقالته. وقال في 12 أيار إن هناك برنامجاً إصلاحياً مطروحاً، وإن الاتفاق عليه تنفّذه أي حكومة؛ وأعلن في 15 أيار: "إن الاستقالة هي هزّة ضمير ودعوة إلى الحوار لتقرير الحلول".

وبدا واضحاً من الموقف المتريث لرئيس الجمهورية أنه متجه إلى تعويم الحكومة خاصة في ضوء اجتماع مسيحي في بكركي (11 أيار) دعا إليه البطريرك مار نصراللّه بطرس صفير وحضره كميل شمعون والوزير جوزف الهاشم وجورج سعادة وبطرس حرب وداني شمعون وسمير جعجع. أعلن كميل شمعون في أثره "أن البحث تناول الأزمة الوزارية وسبل حلها بالتشاور مع رئيس الجمهورية والمسؤولين المعنيين من الطرفين". ودعا إلى "التريث في قبول استقالة الرئيس كرامي".

كما بدا واضحاً أيضاً أن المجتمعين في بكركي لم يكونوا موحّدي الكلمة، إذ صدر عنهم ما يفيد أن هناك تأكيداً من داني شمعون وسمير جعجع على ضرورة قبول الاستقالة وإتاحة المجال لتأليف حكومة جديدة تعيد العمل إلى المؤسسات الدستورية وتنهي المقاطعة؛ فيما أعلن البطريرك أن الاجتماع لم يخرج بقرارات في انتظار معرفة نتائج محادثات دمشق. وفي اليوم التالي (12 أيار)، اعتبر جعجع أن عدم قبول رئيس الجمهورية استقالة كرامي هو "قبول باستمرار الأزمة واستمرار سياسة المقاطعة".

وهزّة أكبر أحدثها اغتياله

جريمة اغتيال الرئيس رشيد كرامي (1 حزيران) فتحت

حملة سياسية على الحكم باعتبار ان الطوافة التي اقلت الرئيس كرامي وكان مقعده فيها مفخخاً لاغتياله هي طوافة عسكرية وانطلقت من مطار عسكري هو قاعدة أدما الجوية وقادها ضابط عسكري.

في يوم الاغتيال نفسه، أصدر الرئيس الجميّل مرسوماً بتكليف وزير العمل والتربية الوطنية سليم الحص رئاسة الحكومة، التي كانت مستقيلة والتي لم يقبل رئيس الجمهورية استقالتها، حكماً بفعل اغتيال رئيسها. فكانت حكومة تصريف أعمال أحاط بها لغط دستوري ناتج من تكليف أحد وزرائها رئاستها بالوكالة. وفي هذا الصدد يقول الحص:

"كنت قد قبلت رئاسة الحكومة خلفاً للرئيس الشهيد نزولاً عند إلحاح لقاء إسلامي - وطني موسّع انعقد في دار الفتوى في بيروت... واشترطت أن يكون ذلك وكالةً احتراماً مني لمكانة الشهيد ولمشاعر الناس التي ألهبها الحدث الجلل. وقد سجّل النائب الأستاذ حسن الرفاعي، المعروف بطول الباع في الفقه الدستوري، اعتراضه على صيغة الوكالة، مؤكّداً أن لا وكالة عن ميت، وأن سلامة الموقف الدستوري تقتضي أن يكون تعييني رئيساً للوزراء أصالة. ولكنني لم أستمر؛ ذلك في ظل الجو المحموم الذي كان سائداً، آملاً في أن يتم تصحيح للوضع الحكومي قريباً بتشكيل حكومة جديدة حسب الأصول. فبقي الوضع الحكومي غريباً شاذاً حتى نهاية فترة الاستحقاق الدستوري بعد نحو سنة ونصف السنة: حكومة مستقيلة تمارس صلاحيات كاملة، وهي منقسمة على نفسها ومقاطعة لرئيس الجمهورية، منذ ما قبل استقالة الرئيس كرامي ومن ثمّ استشهاده. وأنا رئيس لها بالوكالة فيما الوكالة لم تكن تستقيم دستورياً في تلك الحالة" **(د. سليم الحص، "عهد القرار والهوى، تجارب الحكم في حقبة الانقسام"، ص13).**

في 5حزيران، أعلن الرئيس حسين الحسيني



الحص بعد تسلمه رئاسة الحكومة

استقالته من رئاسة مجلس النواب، متسائلاً: "أي مصلحة للبنان، بل لأي فئة لبنانية كانت، في القضاء على مؤسسة الجيش، عن طريق اختراقها وتوريطها في عملية اغتيال رئيس الوزراء؟". إلا أن مجلس النواب رفض استقالة الحسيني في اجتماع عقده النواب في قصر منصور (6 حزيران) برئاسة نائب الرئيس ألبير منصور وبحضور 51 نائباً.

وفي أجواء تنظيم "المؤتمر الشعبي للقوى الإسلامية والوطنية" اعتصامات في مساجد بيروت (19حزيران) استنكاراً لجريمة اغتيال كرامي ومطالبة بكشف ملابسات الاغتيال كافة، قال عمر كرامي، شقيق الرئيس رشيد كرامي، "إن المعلومات الخاصة بالجريمة موجودة عند الرئيس أمين الجميّل وقائد الجيش ميشال عون ورئيس جهاز المخابرات سيمون قسيس".

بعد يوم واحد (أي في 20 حزيران)، كشف الرئيس الجميّل، في حديث للتلفزيون الفرنسي - القناة 3،

عن أن المفاوضات التي كانت جارية بينه وبين كرامي وظلت سرية قد تكون الدافع إلى اغتياله. لكن هذا التصريح للرئيس الجميّل لم يحسّن من وضعه بنظر قادة "القوى الإسلامية والوطنية"، فاعتبروه مجرد مناورة ومماطلة تستهدف تضييع المسؤول عن هذه الجريمة التي تتعدى الإطار القضائي إلى كونها جريمة سياسية تمسّ أمن البلاد. وهذا ما أكّده خطباء ذكرى الأربعين على استشهاد كرامي (22 تموز) حيث أعلن الرئيس حسين الحسيني أن "صاحب القرار لم يتخذ القرار ولم يكن إلى جانب مصلحة الدولة وإرادة الشعب". وحضّ الرئيس سليم الحص على اتخاذ "قرار سياسي ينقذ الشعب من شباك المؤامرة". ودعا الوزير نبيه بري إلى "إقامة مؤتمر وطني". وأعلن الوزير وليد جنبلاط أن الشرعية سقطت. وطالب عمر كرامي بتطهير الجيش لتعود الثقة إليه.



الرئيس حسين الحسيني

"جبهة التحرير والتوحيد"

الحركة باتجاه دمشق، بعد كرامي، على حالها من الدينامية. ففي 10حزيران، زار دمشق رئيس مجلس النواب حسين الحسيني ورئيس الحكومة بالوكالة سليم الحص والوزيران نبيه بري، رئيس حركة أمل، ووليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي. وأعلن في الوقت نفسه في دمشق عن تشكيل لجنة من أمل والحزب التقدمي، والحزب الشيوعي ومنظمة حزب البعث والتنظيم الشعبي الناصري، مهمتها الإعداد لبرنامج جبهة وطنية شاملة. وقد عقدت هذه اللجنة، في اليوم التالي (11حزيران) أول اجتماعاتها في منزل عاصم قانصوه في بيروت.

وفي 17حزيران رعا نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام لقاء مصالحة بين بري وجنبلاط، صدر على أثره في دمشق بيان مشترك عن حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي، جاء فيه: "تطوير الحالة الوطنية وتصليبها في مواجهة مشاريع التقسيم واعتبار إسقاط النظام الطائفي الإطار الوحيد لتحقيق الخلاص...". ولقاء المصالحة والبيان جاءا على أساس إعلان مبادئ لجبهة سياسية جديدة هي "جبهة التحرير والتوحيد".

يوم 8 تموز كان موعداً لقيادات وشخصيات "القوى الإسلامية والوطنية" في دمشق. فتوجّه إليها مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وشيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبو شقرا، والرؤساء حسين الحسيني وسليم الحص وعادل عسيران وتقي الدين الصلح ورشيد الصلح، والوزيران بري وجنبلاط، وعقدوا اجتماعاً مع عبد الحليم خدّام، ثم مع الرئيس حافظ الأسد. وبعد هذا اليوم، وعلى مدى نحو أسبوعين، وجّه الرئيس فرنجية أكثر من نداء إلى الرئيس الأسد مناشداً إيّاه استعمال

"حكمته وإن اقتضى الأمر قوته لإنقاذ لبنان".

وفي 23 تموز تمّ الإعلان عن ولادة "جبهة التوحيد والتحرير" في اجتماع موسّع عُقد في فندق "كارلتون" في بيروت بحضور قادة الأحزاب وعدد من النواب والوزراء السابقين والشخصيات السياسية المستقلة. وفي مقدمهم قادة "لقاء 17حزيران" في مكتب عبد الحليم خدام في دمشق. بري وجنبلاط. والأمين العام للحزب الشيوعي جورج حاوي ورئيس التنظيم الشعبي الناصري مصطفى سعد. وتلا عاصم قانصوه بيان إعلان ولادة الجبهة الذي ركّز على: توحيد المناطق اللبنانية. مقاومة الاحتلال الإسلائيلي. تنظيم العلاقات اللبنانية - الفلسطينية. عدم العودة إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل 1982. إسقاط النظام الطائفي. العلاقة المميزة مع سورية. وضع دستور جديد. وضع قانون انتخاب جديد. وضع قانون جديد للجنسية. إعادة بناء الجيش بناءً كاملاً "لتطهير المؤسسة العسكرية من الجنود والضباط المرتبطين بالعدو الإسرائيلي ومحاكمتهم".

حكومة الإستقلال

في اليوم التالي (18حزيران). دعا قائد القوات اللبنانية سمير جعجع إلى إقامة "حكومة استقلال" على غرار "جكومة بشامون" الأولى. "تعمل كقيادة واحدة لكل القوى التي تعاني من المحتلين وتواجه السوريين. يعني الجيش اللبناني والقوات اللبنانية (...) يجب أن نفكّر بأي إصلاح أو تحديث أو تطوير أو صيغة للبنان قبل تحرير بلادنا". وبعد أسبوع أعلنت القوات اللبنانية. في بيان. أنها انتقلت إلى "مرحلة المبادرة". وأن طرحها قيام "حكومة الإستقلال" جدي جداً وليس للمناورة ولا لتعبئة الفراغ السياسي. وأوضحت أن الحكومة التي تطرحها "ليست تقسيمية". وأن هناك اتصالات لإنجاحها. "ونريدها مع

داني شمعون

من يريد الاشتراك فيها والقادرين على المشاركة فيها". منتقدة سورية وواصفة وجودها بـ"الاحتلال". وداعية إلى خروجها أولاً من لبنان "لأن إسرائيل تدخل في الخانة الثالثة" (أي الخانة التي تأتي بعد "الإحتلالين" الفلسطيني والسوري).

اصطدمت هذه الدعوة للقوات اللبنانية بتحفّظ الرئيس الجميّل. ورفض البطريرك الماروني صفير وتجمّع النواب الموارنة المستقلين. وبتردّد الرئيس كميل شمعون. فيما أبلغ السفير البابوي لوتشيانو أنجيلوني الرئيس الجميّل والبطريرك صفير عدم قبول الفاتيكان بهذا المشروع. كما أبلغ نائب وزير الخارجية الأميركية ريتشارد مورفي رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون معارضة الإدارة الأميركية لفكرة



الرئيس الجميل يخطب في اميركا



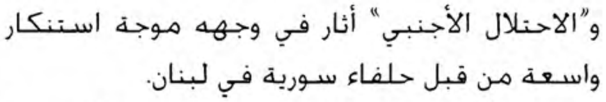
الرئيس الجميل و الملك فهد

"حكومة الإستقلال".

جولات الرئيس

قام الرئيس الجميّل بجولات خارجية، عربية وعالمية، تولى خلالها شرح رؤيته لتطورات الأزمة اللبنانية، وطلب دعم لبنان اقتصادياً لينهض من حال الإنهيار.

زار الجزائر (30 آب) وهو في طريقه إلى القمة الفرنكوفونية في كيبيك (كندا)، وتباحث مع الرئيس الشاذلي بن جديد. وفي القمة الفرنكوفونية، قال إن الحل لأزمة الشرق الأوسط يكون بمؤتمر دولي، وطالب بانسحاب إسرائيل من لبنان وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. وقرّرت القمة في ختام أعمالها (4 أيلول) إنشاء صندوق مستقل لمساعدة لبنان. إلا أن ما فُهم في كلمته عن أنه ساوى بين "لاحتلال الإسرائيلي"



و"الاحتلال الأجنبي" أثار في وجهه موجة استنكار واسعة من قبل حلفاء سورية في لبنان.

في 24 أيلول، خطب الجميّل من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة محذراً من أن لبنان في طريقه إلى كارثة اقتصادية وعاصفة سياسية، وقال إن الحكم يسعى إلى تعديل دستوري يؤمن مشاركة فعلية في السلطة، وحضّ مجلس الأمن على تنفيذ قراراته القاضية بالإنسحاب الإسرائيلي، وأعلن أنه "لا يمكن أن يكون هناك حل سوري للأزمة اللبنانية كما لا يمكن أن يكون هناك حل لهذه الأزمة بمعزل عن سورية".

وعلى هامش الدورة العادية لمجلس الأمن، التقى الجميّل وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز، والمندوب الدائم للولايات المتحدة في مجلس الأمن

فيرنان وولترز، وسلمهما مشروعه لحل الأزمة اللبنانية.

وعشية قمة عمان العربية الاستثنائية، زار الرئيس الجميّل (أواخر تشرين الأول) مصر والبحرين وقطر، ووصف قمة عمان (12تشرين الثاني) بأنها تاريخية، وبأنه مطمئن إلى ما ستقوم به سورية من المساعدة على الوفاق الوطني اللبناني.

وفي 24 تشرين الثاني، زار ألمانيا الغربية واجتمع إلى المسؤولين هناك، وقال إن الحل في لبنان هو عربي ودولي أيضاً.

تخبّط ومأزق النصف الثاني من العام 1987

الرئيس سليمان فرنجية، الذي كان أعلن في 25 آب أن "المؤتمر الوطني" سينعقد أواخر أيلول وأنه يحظى بتأييد عدد من القوى الوطنية والمقامات الدينية ومن أبرزها البطريرك الماروني وتجمّع نواب الموارنة المستقلين وعمر كرامي واللقاء الإسلامي والمؤتمر الشعبي للقوى الإسلامية والوطنية، عاد وأعلن (9 أيلول) عن إرجاء هذا المؤتمر إلى أجل غير مسمّى "لأن التحضير له يقتضي مدة زمنية طويلة".

ما إن أعلنت القوات اللبنانية أنها بصدد طرح برنامج سياسي مشترك للفاعليات المسيحية حتى نشبت الخلافات بين أجنحة منها ومن حزب الكتائب الذي شهد استقالة أمينه العام شارل دحداح ومعه فريق من المكتب السياسي للحزب رافعاً راية التصحيح ومعلناً (22 تشرين الأول) أن حركته ليس اعتراضاً على تحرّك القوات بل على تخلي حزب الكتائب برئاسة جورج سعاده عن دوره.

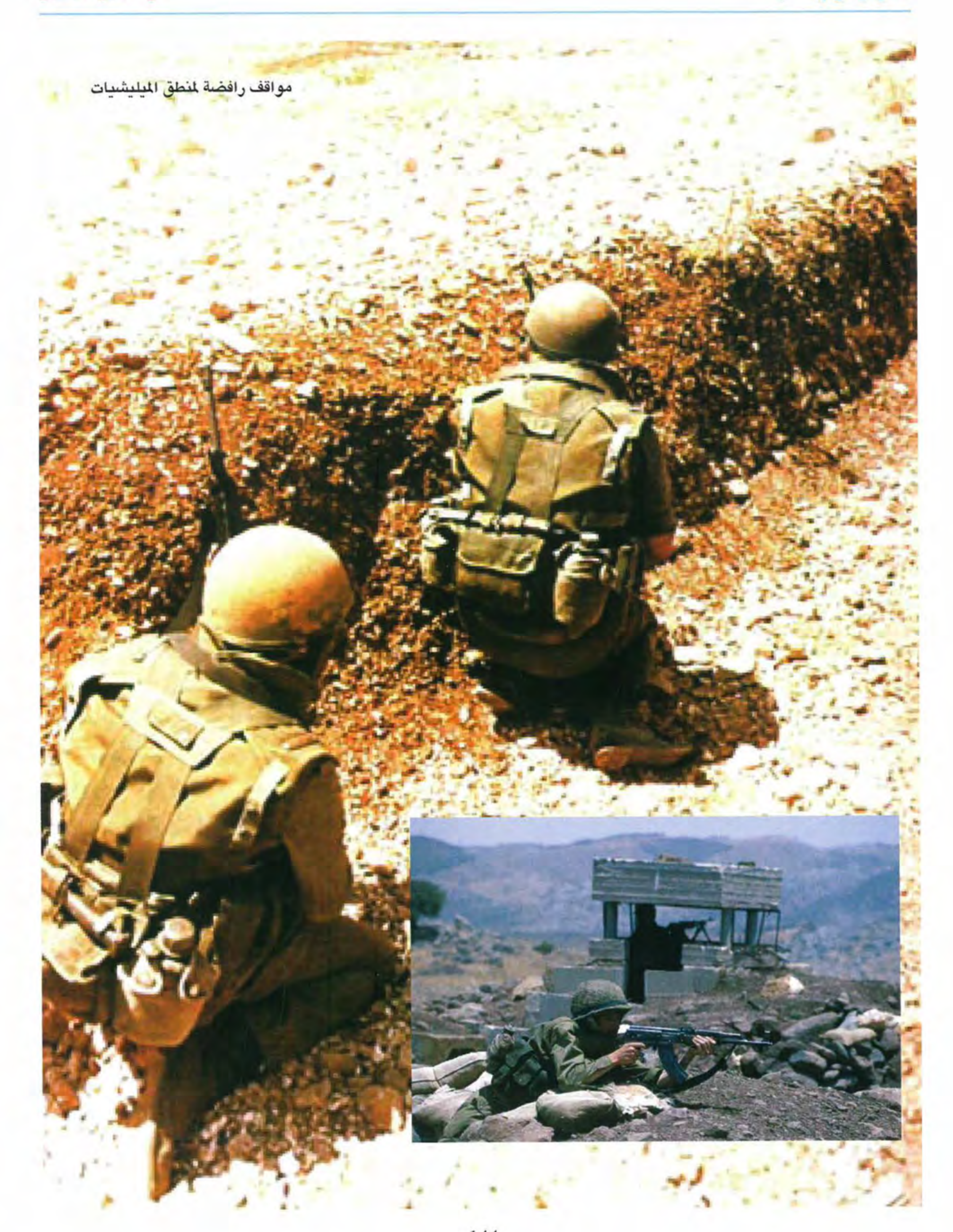
وبعد أن عقد قائد القوات اللبنانية سمير جعجع ثلاثة اجتماعات مع النواب المسيحيين في المنطقة الشرقية بهدف دفعهم إلى اتخاذ موقف معارض لإعادة انتخاب الرئيس حسين الحسيني لولاية جديدة في رئاسة مجلس النواب، أدلى هؤلاء النواب بأصواتهم لصالح الرئيس الحسيني، فأعلن جعجع (20 تشرين



سليمان فرنجية ومؤتمر وطني

الأول) أن "القوات خاضت موقفاً سياسياً لا معركة، وأن الاجتماع بالنواب المسيحيين أظهر عدم وجود رأي موحّد".

ومع استمرار الصراعات بين جناحي الحزب السوري القومي الإجتماعي التي أسفرت، في 22 تشرين الأول، عن اغتيال عميد الإذاعة في الحزب - قيادة الطوارئ حبيب كيروز، وعن اغتيال عميد العمل في الحزب - المجلس الأعلى توفيق الصفدي، فإن "جبهة التوحيد والتحرير" لم تعمّر طويلا، إذ أعلن أمينها العام، الأمين القطري لمنظمة حزب البعث عاصم قانصوه



مواقف رافضة لمنطق الميليشيات



(16تشرين الثاني) انسحابه من الجبهة. بينما كان المفتي الجعفري الممتاز الشيخ عبد الأمير قبلان قال (26تشرين الأول) ان الوزيرين، بري وجنبلاط، يتفقان في دمشق ويختلفان في بيروت.

هذه الصورة دفعت بعدد من القيادات السياسية إلى تحديد مواقف رافضة لمنطق الميليشيات وسلطتها، وللعقلية التجريبية التي تحكمها وتترك إنعكاسات سلبية على المواطن. فقال نائب رئيس مجلس النواب ألبير مخيبر (23 تشرين الثاني) إن الرئيس أمين الجميّل أصبح فريقاً في منطقته بالنسبة إلى الميليشيات، وأكّد أن "الناس في الشرقية يرفضون السير مع القوى التقسيمية، وأن حل الأزمة اللبنانية يبدأ مع نهاية عهد الميليشيات".

رئيس الحكومة بـ "الوكالة" الدكتور سليم الحص قال (1كانون الأول) إن الميليشيات هي مصدر كل علة في المجتمع. و"لسوف تنتهي محنة الإنسان في هذا الوطن يوم ترفع الميليشيات يدها عن خناقه".

ولم يخرج الوضع الحكومي عن سياق المأزق السياسي العام في البلاد، بل وقع في صميم هذا المأزق، خاصة بعدما قدّم وزير الإعلام جوزف سكاف استقالته (26 تشرين الثاني) معلناً أن التوازن داخل الحكومة الحالية ازداد اختلالاً بعد وفاة الرئيس كميل شمعون (7 آب)، بحيث انحصر عدد كبير من الوزارات الحيوية بين أيدي بعض الوزراء (**هذه الجولة السريعة في "تخبط ومأزق..."، عن "وثائق الحرب اللبنانية لعام 1987" المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ص25-27**).

لمحة في الوضع الاقتصادي

سجّل سعر الدولار الأميركي منذ بداية عام 1987 حتى نهايته ارتفاعاً تجاوز نسبة الـ 300٪ فيما تجاوز

متوسط الاستهلاك الشهري للأسرة العادية المكونة من أربعة أفراد. وحسبما أذاع الاتحاد الوطني لنقابات العمّال (4 تشرين الثاني) مبلغ 23 أف ليرة ليصل مع نهاية العام إلى أكثر من 40 ألفاً.

أصبح التسابق عشوائياً بين الأجر والمصروف، والغائب الأكبر في سياسات الدولة هو التخطيط الإقتصادي. وفي 20 حزيران حذّر صندوق النقد الدولي من الانهيار الاقتصادي الشامل في لبنان، مؤكداً أن الحل يتمثل في التشديد على خفض العجز في الميزانية وتحسين موارد الدولة وتجنبّ الدين الخارجي واعتماد معدلات فائدة مرتفعة.

وفيما كان الإنهيار يتسارع كان البحث عن وسائل لجم الدولار والإنقاذ يدور في حلقة مفرغة. فلا أجهزة وزارة الاقتصاد تحركت لحماية المستهلك، ولا مصرف لبنان استطاع مواجهة المضاربة على الليرة كونه أصبح "المصرف والأضعف". ما دفعه للمشاركة في لعبة الأسهم والتدخّل في سوق النقد بائعاً وشارياً. ولا القضاء توصّل إلى نتائج ملموسة أو فعلية ضد المتلاعبين بمعيشة المواطنين. وحينما كانت أي قضية تصل إلى القضاء كانت الاجتهادات القانونية تتوالى بسرعة بحيث تضيع الأمور بين مسؤولية المصارف وقانون السرية المصرفية، وتعاد الأسباب إلى الأوضاع السياسية والأمنية المتردية.

تقدم رئيس الحكومة بالوكالة الدكتور سليم الحص بمشروع يقضي بتسييل 20٪ من احتياطي الذهب الذي يملكه لبنان مقابل قرض مقداره 800 مليون دولار يتم بواسطته تعويم سوق النقد وتمكين الدولة من أن تصبح "المضارب الأكبر" فتلجم بالتالي ارتفاع سعر الدولار.

لكن هذا المشروع ووجه بجملة اعتراضات، ومنها من العميد ريمون إدّه الذي قال (17آب) من أن هناك أمرين لا يجوز مسّهما: السرية المصرفية والتغطية

ريمون إده

الذهبية. كما عارض مشروع الحص حزب الكتائب والحزب الشيوعي والقوات اللبنانية وعدد من النواب. وإزاء ذلك قال الحص (21آب): "لقد أعلنا مشروعاً اقتصادياً مرحلياً مدروساً يحقّق الغاية، فجاء الرد عليه من كل جنب رفضاً سياسياً، فليأتوا بأي مشروع بديل يوقف الإنهيار، ونحن سنكون معه قلباً وقالباً".

حديث "ثورة الجياع" بدأ يعلو صوته (لكنه لم يُترجم مرة إلى فعل)، خاصة في أجواء الإضراب الشامل أيام 23 و24 و25 نيسان بدعوة من الاتحاد العمّالي العام. وتلته، في 4أيار، تظاهرة لنساء بيروت بدعوة من الاتحاد النسائي الوطني، فسلسلة ندوات واجتماعات ومهرجانات ندّدت بحرب التجويع والقائمين بها.

المواقف العربية

مع ارتفاع وتيرة القلق العربي من انتقال "اللبننة"

إلى بعض الساحات العربية. والخطر الآتي من المخيمات بحيث أن حربها وثيقة الصلة بـ"القضية المركزية. القضية الفلسطينية" وما لها في "الجماهير العربية" من قوة جذب وتأثير. ومن الموجة الأصولية التي باتت تطرح نفسها في لبنان ("حزب الله") وفي المنطقة مستندة الى مقومات انخراطها بقوة في المقاومة ضد إسرائيل انطلاقاً من الجنوب، من جبهة المواجهة العسكرية الوحيدة مع إسرائيل كما إلى مقومات لها علاقة عضوية بحرب الخليج... مع ارتفاع وتيرة القلق العربي هذا ارتفع نسبياً الاهتمام العربي بالمسألة اللبنانية، لكن دائماً دون الوصول إلى حد الموقف العربي الموحّد والحاسم. فكانت الأزمة اللبنانية حاضرة على جداول لقاءات المسؤولين العرب فيما كانت حرب المخيمات تتصدر اهتمامات المجالس الوزارية لجامعة الدول العربية. وصدرت عدة مواقف عربية أكّدت على ضرورة الوفاق الوطني وعلى سيادة لبنان واستقلاله.

وإذا كانت مقررات قمة عمان العربية الاستثنائية قد لحظت سطرين للأزمة اللبنانية دعت فيهما إلى إحلال الوفاق الوطني على قاعدة عروبة لبنان وتحرّره من إسرائيل واستعادة وحدته وسيادته. فإن الرئيس الجميّل وعدداً من القادة العرب تحدثوا عن اتفاقات عربية غير معلنة إزاء القضية اللبنانية. لم يُلحظ منها سوى زيارتين للعاهل الأردني الملك حسين إلى سورية حيث بحث خلالهما مع الرئيس حافظ الأسد مشروعاً وفاقياً قدّمه الرئيس الجميّل. وزيارة ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى دمشق أيضاً تطرّق أثناءها إلى الموضوع اللبناني.

أمّا هذا "الإيجاز"، أوحتى "اجتناب" قمة عمان للقضية اللبنانية، فقد برّره وزير خارجية الأردن طاهر المصري بقوله "إن الانقسام اللبناني لم يساعد القمة العربية الطارئة في عمان على دراسة وضع لبنان وحل مشاكله، حيث تساءل العرب عن الجهة التي يمكن أن تتلقّى وتستغل المساعدات الاقتصادية إذا تقررت" (14تشرين الثاني). وبالفعل، فقد عبّرت مذكّرة رئيس الحكومة سليم الحص إلى قمة عمان (7تشرين الثاني) الذي قال، مخاطباً أصحاب الجلالة والسمو والسيادة، إن رئيس الجمهورية لا يعبّر عن إجماع لبناني والنظام لا يسمح له بالانفراد في القرار: "ما كنا لنخاطب القمة من خارجها لو كان لنا داخل القمة من يتحدث باسمنا. يحضر المؤتمر عن لبنان بطبيعة الحال رئيس جمهورية، لكنه في ظل الانقسام السياسي الحاصل في لبنان، ويا للأسف، لا يستطيع التعبير عن رأي جميع اللبنانيين، ولا عن رأي أكثريتهم...".

-- مجلس جامعة الدول العربية تبنّى، في 23 أيلول، قرارين تعلّقا بلبنان، الأول دعا إلى تقديم إغاثة عاجلة، والثاني دعا إلى إعفاء لبنان من تسديد حصته من موازنة الجامعة العربية للعام المقبل (1988).

- رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان دعا الدول العربية (7 كانون الأول) إلى عقد مؤتمر يخصص لوقف الحرب والاقتتال في لبنان وتحقيق السلام والاستقرار في ربوعه.

- نائب رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد دعا جميع اللبنانيين إلى التجاوب مع "المبادرة السورية الجديدة حول إرسال قوات لضمان الأمن في بيروت الغربية بناء على طلب الزعماء المسلمين اللبنانيين". في حين اعتبر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في تونس أن دخول قوات سورية جديدة إلى بيروت الغربية يعد "تهديداً سافراً للوجود الفلسطيني في لبنان" (21شباط).

- في العراق، نددت الصحف بالتدخّل السوري في بيروت الغربية، معتبرة أنه "مؤامرة تستهدف تقسيم



الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

لبنان وتصفية الوجود الفلسطيني" (23شباط).

- الملك السعودي فهد بن عبد العزيز دعا الأطراف اللبنانيين إلى إلقاء السلاح (21 كانون الثاني). وأكّد للرئيس الجميّل دعم السعودية لجهوده (29 كانون الثاني). وأكّد أن أي حل لأزمة لبنان "ينبغي أن ينبثق عن اللبنانيين أنفسهم" (23آذار). ولا حد نهائي للأزمة اللبنانية إلا بتثبيت الشرعية اللبنانية (25 آذار). وندّد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بـ "تدخّل إيران في شؤون لبنان الداخلية مما يسهم في تأجيج نار الحرب الأهلية". في كلمته امام مجلس



الشيخ صباح الأحمد

جامعة الدول العربية في تونس (23 آب). وأدان الملك فهد "الضغوط الإرهابية التي تمارسها إيران على القيادات الوطنية في لبنان" (14 أيلول).

- في الجزائر، وزير الخارجية أحمد طالب الإبراهيمي قال، في حديثه عن الوضع اللبناني، إن الصهيونية تسعى إلى تحطيم رمز التعايش في لبنان (17 كانون الثاني). وفيما انتقدت صحيفة "الثورة الأفريقية" الناطقة باسم حزب التحرير الوطني الحاكم في الجزائر الدخول السوري إلى بيروت (28 شباط)، أكّد الرئيس الشاذلي بن جديد "الدور المهم" لسورية في لبنان (20 آذار). واستقبل وفد "الأحزاب والقوى الوطنية" اللبنانية الموجود في العاصمة الجزائرية للمشاركة في احتفالات الذكرى الـ 23 لانتصار الثورة. وضم الوفد الوزيرين بري وجنبلاط، ومصطفى سعد، نديم



الملك فهد بن عبد العزيز



سعود الفيصل

عبد الصمد، مروان فارس ومحسن إبراهيم (1تشرين الثاني).

- في ليبيا العقيد معمّر القذافي أعلن عن ثقة ليبيا بالقيادة السورية وأسلوبها في حل الأزمة اللبنانية (23 كانون الثاني)، وهاجم الدعوات إلى قيام جمهورية إسلامية في لبنان معتبراً أن الهدف من هذه الصيغة "سحق المسيحيين"، وأيّد دخول القوات السورية إلى بيروت (3 آذار).

- في مصر، هاجمت إذاعة "صوت العرب" الدخول السوري إلى بيروت، ووصفت القوات السورية بأنها "قوات غزو" (23 شباط)، واستنكر الرئيس المصري "الدور السوري الذي يمارس على أرض لبنان في ضرب المخيمات الفلسطينية" (17آذار)، واتهمت صحيفة "الجمهورية" المصرية سورية بالوقوف وراء قرار إلغاء اتفاق القاهرة الذي "يهدف إلى حرمان منظمة التحرير الفلسطينية من كل وجود مشروع في لبنان"، واعتبرت الإلغاء "بداية لمذبحة جديدة" (23 أيار).

وتوّج الدور المصري بتقديم مصر لمشروع حل للأزمة اللبنانية (30حزيران) لقي قبولاً من الرئيس الجميّل، ويتضمن 14نقطة تتركّز حول وحدة لبنان وحياده الدولي على أن يُضمن هذا الحياد ويُقر في إطار قمة عربية كاملة، كما يتضمن المشروع بديلين في حال عدم التمكّن من تنفيذه:

البديل الأول يقضي بوجود قوات كبيرة من الأمم المتحدة تغطي معظم مساحة لبنان الجغرافية على أن تشارك فيها قوات عربية توافق على إختيارها القمة العربية المقترحة من أجل لبنان؛

والبديل الثاني يتضمن طلب تدخّل أميركي - سوفياتي مشترك لحماية استقلال لبنان، على أن تتعهد مصر، في حال موافقة لبنان على البديل الثاني، أن تجري الاتصالات اللازمة مع كل من موسكو وواشنطن لإقناعهما بهذا الدور المشترك.



جندي سوري امام مصرف لبنان

المواقف الدولية، أهمية الدور السوري أميركياً ودولياً

مشكلة الرهائن الأجانب (أميركيين، ألمان، فرنسيين...) اضطرّت المجتمع الدولي، في العام 1987، أن يزيد من اهتماماته بالأزمة اللبنانية لما تركته مشكلة رهائنه من انعكاسات وحسابات سياسية وانتخابية، إضافة إلى الجانب الإنساني.

مشكلة الرهائن زادت، في مرحلتها الأولى، من الحصار الدولي على لبنان. فالولايات المتحدة الأميركية أبقت الحظر على سفر اللبنانيين إليها،وكذلك فرنسا. ووقع بعض العواصم العالمية (واشنطن، بون، باريس) في حالة ابتزاز بسبب قضية الرهائن، حيث كانت الحسابات تتسع أو تتراجع قبل محاكمة لبناني (أنيس نقاش) في باريس، أو في بون (محمد علي حمادي) أو واشنطن (إيران غيت) أو سويسرا، اعتُقل بتهمة خطف طائرة أو تهريب سلاح أو تفجير أو تهديد حياة... لأن الخطوة المتوقعة في المقابل كانت تهديد حياة رهينة أجنبية أو احتجاز المزيد من الرعايا الأجانب (في بيروت، وربّما في سواها من العواصم تبعاً لإمكانية تحرّك "منظمة إسلامية" أو "ثورية").

وكان ثمّة زيارات لبنانية لعدد من دول العالم، كما كانت زيارات لموفدين أجانب إلى بيروت، علاوة عن نشاطات بارزة لسفراء الدول الأجنبية المعتمدين في العاصمة اللبنانية. وعرضت باريس أكثر من مرة استعدادها لاستضافة أي حوار بين اللبنانيين. فيما فتح السفير السوفياتي فاسيلي كولوتوشا أبواب الحوار مع الحكم اللبناني والقوات اللبنانية والبطريرك الماروني مار نصر الله صفير الذي زار موسكو. وعقد السفير البريطاني جون غراي عدة



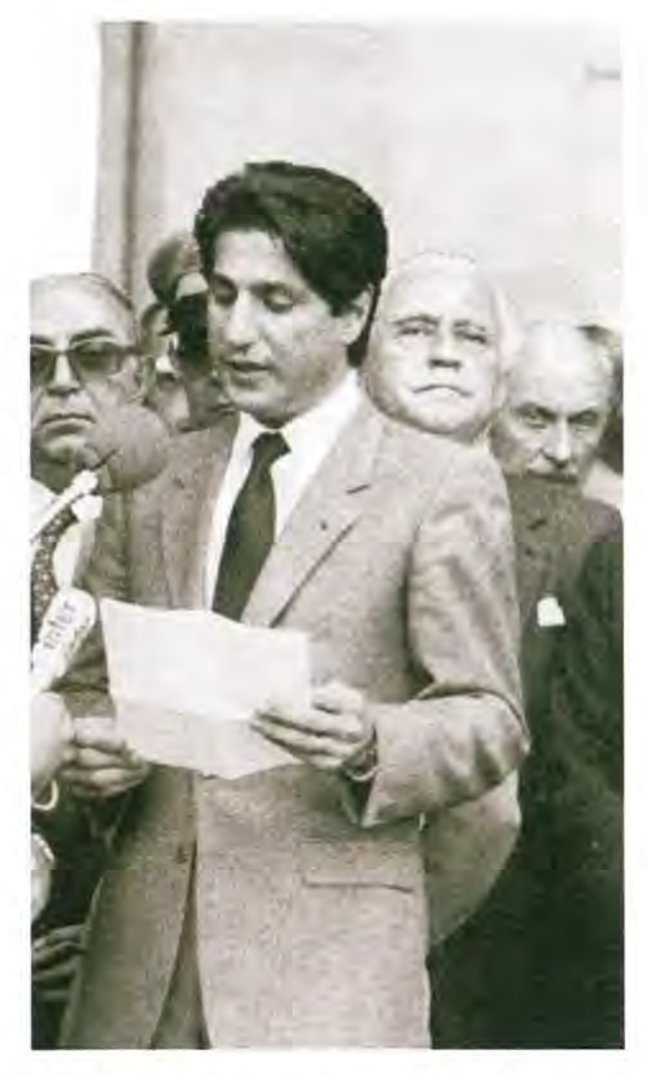
قوات الردع السوري في بيروت

لقاءات مع مختلف القيادات اللبنانية من الشمال إلى الجبل فالجنوب. كما كانت الوساطة بين الحكمين اللبناني والسوري من اهتمامات رئيس وزراء بافاريا (ألمانيا الغربية) جوزف شتراوس.

هكذا بقيت، وبصورة موازية لقضية الرهائن (ورغم أولويتها في العواصم الغربية)، قضية الوفاق اللبناني على طاولة البحث في عواصم القرار العالمية، وكانت تأخذ مكاناً شبه ثابت في المباحثات الأوروبية والأميركية مع دول المنطقة. وإذا كانت المحادثات الرسمية بين الحكم اللبناني وسورية قد وصلت إلى الطريق المسدود (منذ أواخر حزيران، حيث توقفت مع الجلسة الثانية عشرة من هذه المحادثات في دمشق)، إلا أن المحادثات الدولية استمرّت لإعادة تحريكها ودائماً في إطار مراعاة الدور الخاص لسورية في لبنان.

ففي ختام زيارته واشنطن (1نيسان) قال رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك "من الصعب جداً إيجاد حل للمشكلة اللبنانية من دون التحدث إلى سورية".

"التحدث الى سورية" وسم معظم المواقف الأميركية في تطورات الأزمة اللبنانية. فقال نائب وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي (7نيسان): "إن الولايات المتحدة تلّقت معلومات مفادها أن سورية مهتمة بعملية السلام في لبنان. والإدارة الأميركية، من جهتها، مهتمة بالإشارات الصادرة عن دمشق". ووصف المسؤولون اللبنانيون، حكوميون وسواهم، زيارة المندوب الأميركي الدائم في الأمم المتحدة فيرنان وولترز سورية (28 حزيران) كموفد من الرئيس الأميركي ريغان ولقاءه الرئيس الأسد، بأنها ذات أهمية بالغة، "إذ إن واشنطن اعترفت لدمشق بدور رئيسي في لبنان". وبعد ثلاثة أيام، أي في الأول من تموز، التقى الرئيس أمين الجميّل



السفير الأميركي في بيروت جون كيلي الذي قال "إن وولترز جاء إلى دمشق ليرى ما إذا كان ممكناً تحسين العلاقات بين البلدين، وهي التي تمر منذ تشرين الثاني 1986 بصعوبات".

بعد أن زار الجميّل واشنطن وخطب في الأمم المتحدة مقدماً مشروعه لحل الأزمة اللبنانية، حضر إلى دمشق ريتشارد مورفي وعرض على الرئيس الأسد ونائبه خدام مشروع الرئيس الجميّل، ثم انتقل إلى بيروت (23 تشرين الأول) والتقى رئيس الجمهورية أمين الجميّل ورئيس الحكومة بالوكالة سليم الحص، وأبلغهما أنه ناقش المشروع مع عبد الحليم خدام، كما أطلعهما على نتائج المحادثات التي أجراها وزير الخارجية الأميركية جورج شولتز في المنطقة، وبعيد مغادرته لبنان وسورية، وفي اليوم الذي صرّح فيه وزير الخارجية البريطاني جيفري هاو أنه ليس لدى بريطانيا أو الدول الأوروبية الأخرى أي تصوّر بشأن الحلول الممكنة لمشاكل لبنان مشيراً إلى أن "الوضع المأساوي في لبنان يزداد تعقيداً". أكّد مورفي أنه من الصعب توقّع تطورات سريعة تؤدي إلى تحسّن في الأجواء السياسية وبالتالي الاقتصادية في لبنان، وشدّد على "عدم قدرة الولايات المتحدة على لعب دور فاعل حالياً على الساحة اللبنانية، وأن هذا العجز يقلق الإدارة الأميركية ويزعجها" (من الأهمية بمكان الإشارة هنا، أو ملاحظة أن هذه العبارة أو مثلها: "عدم قدرة الولايات المتحدة على لعب..." و "عجز الإدارة الأميركية وقلقها..." وردت مرات كثيرة على لسان أكثر من مسؤول أميركي إزاء الحرب اللبنانية، ولكن دائماً من دون أن توضيح لـ "عدم القدرة" ولـ "القلق". وكأن في الأمر نوعاً من "صدى ضمير"، أو محاولة "إراحة ضمير" عن "مسؤولية" وليس عن "عجز").

سورية تفتح صفحة الانتخابات الرئاسية في لبنان بهجوم على الجميّل

القطيعة بين الحكمين اللبناني والسوري بدأت، كما ذكر آنفاً، مع فشل الجلسة الثانية عشرة التي أجراها الوفد الرئاسي اللبناني في دمشق (حزيران). تلا هذا الفشل تزخيم لحركية دمشق باتجاه حلفائها في المعارضة اللبنانية ولحركية هؤلاء باتجاه دمشق. وتصاعد لهجة الإثنين ضد الحكم وضد الرئيس الجميّل شخصياً.

قبل سنة بالضبط من انتهاء ولاية الجميّل، أي في 20 أيلول 1987، قال الرئيس السوري حافظ الأسد "إن سورية تحاول نشر الأمن في لبنان عن طريق المصالحة". وأشار إلى أن الانتخابات الرئاسية اللبنانية

العام المقبل ستكون رمزاً لاستعادة هوية لبنان ووحدته الوطنية، واعتبر أن حزب الله ليس سوى جزء من المشكلة الأمنية في لبنان.

في 27أيلول، تصدرت إذاعة دمشق الردود على خطاب الجميّل في الأمم المتحدة (24أيلول): "إن اللبنانيين لمسوا بشكل عملي أنه حيث تتواجد القوات السورية يتواجد الأمن والاستقرار والطمأنينة"، ووضحت أن هذه القوات "دخلت لنجدة لبنان بطلب من الشرعية وتلبية لنداءات المواطنين اللبنانيين".

في 2 تشرين الأول، أكّدت صحيفة "الثورة السورية أن سورية "ستواصل مساعدتها الأخوية للحفاظ على وحدة لبنان وعروبته... على رغم الأقوال التي تفوّه بها الجميّل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووضع فيها الوجودين السوري والإسرائيلي في لبنان على قدم المساواة"؛ وفي 8 تشرين الأول، قالت: "إن من انقلب على دور سورية بكلام بهلواني لا يختلف عن أولئك الذي ينفّذون المخطط الإسرائيلي". وعادت إذاعة دمشق (9 تشرين الأول) إلى "تحذير الجميّل من مغبة الوضع الخطير الذي وضع نفسه فيه بإقدامه على المساس بدور سورية في لبنان".

في 7 تشرين الأول، أبلغت سورية بعض العواصم العربية، والعاصمة الأميركية، أنها لن تقبل بمجيء رئيس جمهورية جديد للبنان من مدرسة الرئيس الراحل الياس سركيس، مدرسة التمييع للمواقف وتكريس الجمود، أو من مدرسة الرئيس الحالي أمين الجميّل التي تتسم بعدم الصدقية واعتماد المناورة والتهرّب من الالتزام والوعود، مؤكّدة أنها ستدعم مجيء رئيس للجمهورية له برنامج إنتخابي واضح يشكّل في حد ذاته عناوين الحل الوطني للأزمة التي عصفت بلبنان منذ 13 عاماً ونيف.

وتوالت الانتقادات السورية الحادة للرئيس الجميّل، ولم يكن موضوعها فقط خطابه في الأمم المتحدة وزياراته العواصم الغربية، بل أيضاً زيارته القاهرة، حيث كتبت صحيفة "تشرين" السورية في تعليقها على هذه الزيارة (1تشرين الثاني): "إنه قام بزيارة للقاهرة... من أجل تعزيز دور مصر في مواجهة الدور السوري (...) تهرّب من مسؤولياته وما زال يتجاهل النداءات الموجهة من أجل تحقيق الوفاق الوطني اللبناني". وعادت الإذاعة السورية لتقول (7 كانون الأول): "ليس سراً أن سورية ترى في وصول رئيس لبناني واضح الانتماء الوطني والعربي يحمل مشروعاً لحل وطني ويملك الشجاعة والقدرة على المساهمة في تنفيذ هذا المشروع خطوة مهمة على طريق إخراج لبنان من أزمته الحالية".

مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

وطن قدره مواجهة التحديات والأخطار، من أي نوع كانت، ومن أي صوب أتت...
وطن كتبت عليه المقاومة في سبيل الحفاظ على كيانه وتفرده في هذه المنطقة من العالم.
منذ أن كان لبنان، كانت الحرية مصيره، وهذه الموسوعة تروي بالوقائع والصّور تاريخ بلد صغير بجغرافيته، كبير بحضارته.
عشرة أجزاء تتألف منها موسوعة الحرب اللبنانية المصوّرة: "ذاكرة وطن وشعب" لمؤلفها الباحث مسعود الخوند، تسرد بالنص والصورة تاريخ لبنان منذ الحقبة الفينيقية وصولاً إلى مطلع الألفية الثالثة، في استعادة لأحداث ومواقف وأزمات ومعارك، رسمت حدود الوطن مرات ومرات، وحدود الطوائف داخل الوطن الواحد، لتجمع الذاكرة وتكتب آلام شعب لا بدّ له من قراءة تاريخه لبناء مستقبل صلب لوطن يستحق كل التضحيات التي قدمت وستقدم.

ISBN 995346755-2
9 789953 467559

